الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهاد الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

دراسة أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

دراسة حالة: المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولايتي الشلف و جيجل .

إعداد الطالبين:

فيصل خنيفر

بن شرقي طوالبية

تحت إشراف الأستاد الدكتور:

عبد القادر بريش

مكان التربص: المديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولايتي الشلف وجيجل .

فترة التربص من: 2014/04/02 إلى: 2014/05/02.

الدفعة

2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى وطني الحبيب... الجزائر

إلى عائلتي الكبيرة:

أبي ... حفظه الله

والدتي ... أطال الله في عمرها.

إخواني و أخواتي

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.. أهدي هذا العمل المتواضع.

طوالبية بن شرقي

الإهداء

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي قلبها لأسكن فيه، إلى أعز إنسان في الوجود، ، إلى الصدر الحنون والقلب الرقيق إلى أعز ما أملك في الدنيا إلى أمي الحبيبة حفضها الله وبارك في عمرها .

إلى أبي رحمه الله تعالى، وأسكنه فسيح جنانه إن شاء الله .

إلى جميع أفراد العائلة إخوتي وأخواتي، والكتاكيت الصغار أبناء إخوتي وأخواتي .

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أومن بعيد وخاصة عائلة خنيفر .

إلى كل أصدقائي الأعزاء، إلي كل أحبابنا الذين وسعتهم قلوبنا ونسيناهم، إلى كل من تمنى لي النجاح وبث في روح المثابرة والمضي قدما، إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع .

شكرا

خنيفر فيصل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على اشرف المرسلين وبعد...

إنه لمن دواعي الاعتزاز و الشرف أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من

ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع و اخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور الفاضل بريش عبد القادر الذي كثيرا ما تحمل عناء الإشراف

بالتوجيه والنصيحة.

إلى كل زملائي في الدراسة الذين سهروا معنا ليالي كثيرة من اجل إتمام

هذه المذكرة.

الفهرس العام

الفهرس.....I

قائمة الجداول.....IV

قائمة الاشكال.....VII

المقدمة العامة.....**أ- ث**

الفصل الأول:مدخل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....**1**

مقدمة الفصل.....**1**

المبحث الأول: : تعاريف أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... **2**

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....2

المطلب الثاني: معايير وأسس تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....4

المطلب الثالث : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول.....7

المبحث الثاني : خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....**11**

المطلب الأول:خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....11

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....14

المطلب الثالث: محيط المؤسسة الاقتصادية.....22

المبحث الثالث:أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....**26**

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....26

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....27

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 34

خاتمة الفصل.....40

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... **41**

مقدمة الفصل.....**41**

المبحث الأول:واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....**42**

المطلب الأول:تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....42

المطلب الثاني::توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....48

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.....51

المبحث الثاني: المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....54

المطلب الأول: مرحلة بلورة فكرة إنشاء مشروع.....54

المطلب الثاني: مرحلة إنجاز المشروع.....57

المطلب الثالث: مرحلة استيفاء الإجراءات القانونية والدخول في الاستغلال.....59

المبحث الثالث: واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة 61

المطلب الأول: دور المؤسسات المالية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....61

المطلب الثاني: البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....66

المطلب الثالث:المنظمات والجمعيات المهنية وأهم التعاونيات الدولية.....89

خاتمة الفصل.....95

الفصل الثالث:أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....96

مقدمة الفصل.....96

المبحث الأول : تقديم مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 97

المطلب الأول: تقديم مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية جيجل.....97

المطلب الثاني :مهام المديرية في الولاية جيجل.....102

المطلب الثالث :دراسة مقارنة بين ولاية الشلف وجيجل.....104

المبحث الثاني:عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....107

المطلب الأول :التحديات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....107

المطلب الثاني: عوامل نجاح وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....111

المبحث الثاث :تحليل وتقديم الاستبيان.....114

المطلب الأول: تقديم الاستبيان.....114

المطلب الثاني:تحليل الاستبيان.....116

المطلب الثالث:التحليل الجزئي.....144

خاتمة الفصل.....148

الخاتمة العامة.....149

المراجع

الملاحق

الملخص

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 1999/12/03	8
2	تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال	8
3	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة2003	9
4	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	16
5	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الخاصة،والعمومية) في السداسي الأول لسنة 2013	46
6	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008 إلى 2013	47
7	توزيع وحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات	48
8	توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاعات النشاط	51
9	عدد العمال المصرح بهم في PME حسب القطاع (2013) خلال السداسي الأول	52
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام لسنة 2011الى2012	53
11	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007 - 2011).	54
12	القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط من قبل وكالة الوطنية لتسير القرض المصغر إلى غاية 2012/12/31)	70
13	استثمار الإنشاء	73
14	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	73
15	تخفيض معدلات الفائدة في إطار أونساج	74
16	توزيع المشاريع الممولة حسب القطاع نشاط من طرف وكالة أونساج (إلى غاية 2012/12/31).	76
17	صيغ تمويل القروض من طرف الصندوق الوطني للتأمين من البطالة	77
18	المشاريع الممولة حسب الجهات من طرف الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (إلى غاية2012/12/31)	78
19	الوضعية العامة للملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2004 إلى نهاية 2012	81
20	الوضعية العامة للملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المشاريع منذ 2004 إلى نهاية 2012	82
21	مساهمة صندوق الوطني التنمية الريفية في دعم قطاع الفلاحة التطور العددي (للمؤ.ص.م) بولاية جيجل بين 2000-2014	85
22	التطور العددي (للمؤ.ص.م) بولاية جيجل بين 2000-2014	98
23	قطاعات النشاطات المهيمنة في ولاية جيجل	99
24	توزيع المشـــاريع الممولة حسب البنوك لولاية جيجل	100

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
25	حصيلة التمويل الخاصة بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة خلال سنة 2013	101
26	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط لولاية الشلف	102
27	حصيلة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	103
28	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	117
29	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	117
30	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشئة حسب فترات معينة	118
31	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع المؤسسات	118
32	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كيفية إنشاء المؤسسة	119
33	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طرق تمويل إنشاء المؤسسة	120
34	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب للشروط المفروضة من طرف البنوك	120
35	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث رأيهم في الحصول على وثائق الدعم	121
36	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث رأيهم في الإجراءات الإدارية	122
37	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولاية	122
38	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طرق اختيار المكان	123
39	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب سهولة الحصول على المكان الإنشاء	124
40	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب استفادتها من تحفيز من طرف الدولة	125
41	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حاجتها لتمويل	126
42	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي منتجاتها معروفة	127
43	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تخصيص ميزانية للإشهار	128
44	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حاجتها إلى إجازة أو اعتماد لدخول السوق	128
45	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في حاجة إلى إجازة و طريقة الحصول عليها	129
46	رأي المؤسسات في المنافسة	129
47	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمشاركة في المعارض	130
48	المؤسسات المصدرة للخارج	130
49	نوعية زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	131
50	استعمال التجهيزات المكتبية من طرف المؤسسات	132
51	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي بحاجة إلى استعمال التكنولوجيا	132
52	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها شبكة انترنت	133
53	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها موقع على الانترنت	133
54	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في موقع التواصل الاجتماعي	134
55	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم انترنت في عمليات الاستغلال	135
56	التعاقد في إطار المناولة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	136
57	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإعداد استراتيجيات على مدى المتوسط	136
58	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها مصلحة البحث والتطوير	136
59	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها ميزانية مخصصة للبحث والتطوير	137
60	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها ميزانية مخصصة لتكوين العمال	138
61	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أدخلت منتوج جديد	138
62	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سبق لها الحضور في لقاءات تعارف	139
63	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حضرت لقاءات مع الجامعات ومراكز البحوث	140

64	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استدعت لإعلامها بالتكنولوجيات الجديدة في المجال	140
65	الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	141
66	طريقة تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	141
67	أعمار مدراء المؤسسات	142
68	المستوى التعليمي لمدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	143
69	الخبرات المكتسبة من طرف المدراء قبل تسيير المؤسسات الحالية	144

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأصناف القانونية للمؤسسات	19
2	منحنى بياني يبين تطور المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة من 2001الى 2013	47
3	منحنى بياني يبين تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر 2006 إلى 2013	48
4	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	117
5	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني	117
6	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشئة حسب فترات معينة	118
7	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع المؤسسات	118
8	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كيفية إنشاء المؤسسة	119
9	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طرق تمويل انشاء	120
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشروط المفروضة	120
11	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث رأيهم في الحصول على وثائق الدعم	121
12	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث رأيهم في الإجراءات الإدارية	122
13	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولاية	122
14	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طرق اختيار المكان	123
15	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب سهولة الحصول على المكان الإنشاء	124
16	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب استفادتها من تحفيز من طرف الدولة	125
17	تطور العمال من سنة 2012 إلى 2013	126
18	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حاجتها لتمويل	126
19	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي منتجاتها معروفة	127
20	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تخصيص ميزانية للإشهار	128
21	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حاجتها إلى إجازة أو اعتماد لدخول السوق	128
22	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في حاجة إلى إجازة و طريقة الحصول عليها	129
23	رأي المؤسسات في المنافسة	129
24	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمشاركة في المعارض	130
25	المؤسسات المصدرة للخارج	130
26	نوعية زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	131
27	استعمال التجهيزات المكتبية من طرف المؤسسات	132
28	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي بحاجة إلى استعمال التكنولوجيا	132
29	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها شبكة انترنت	133
30	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها موقع على الانترنت	133
31	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في موقع التواصل الاجتماعي	134
32	استخدام انترنت في عمليات الاستغلال	135
33	التعاقد في إطار المناولة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	135
34	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإعداد استراتيجيات على مدى المتوسط	136
35	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها مصلحة البحث والتطوير	136
36	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها ميزانية مخصصة للبحث والتطوير	137
37	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها ميزانية مخصصة لتكوين العمال	138

38	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أدخلت منتوج جديد	138
39	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سبق لها الحضور في لقاءات تعارف	139
40	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حضرت لقاءات مع الجامعات ومراكز البحوث	140
41	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استدعت لإعلامها بالتكنولوجيات الجديدة في المجال	140
42	الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	141
43	طريقة تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	141
44	أعمار مدراء المؤسسات	142
45	المستوى التعليمي لمدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	143
46	الخبرات المكتسبة من طرف المدراء قبل تسيير المؤسسات الحالية	144

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في عملية النهوض الاقتصادي للبلدان من خلال مساهمتها في تنشيط الاقتصاد وتستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة ،ومحرك سيرورة جديدة من خلق الوظائف ،بالإضافة إلى كونها قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وان هناك حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية من خلال الاستثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبادرة إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد الوطني .

لذا يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا حساسا وإن المتتبع لتطور هذه المؤسسات عددا ونوعا ليجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وذالك للميزة الأساسية لها والمتمثلة في تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم وتحقيقها للتكامل الاقتصادي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات للمؤسسات الكبيرة، وتحقيقها لمعدلات نمو معتبرة.

وفي الجزائر ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، واهتمت الدولة طوال ثلاث عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي فتم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرت لمدة طويلة كقطاع ثانوي، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات، حتمت عليها إعادة النظر في السياسة المتبعة، باعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت ممر حتمي للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي.

كل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر اليوم تبين و تؤكد على أن الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة يحتاج إلى إتباع سياسات وطرق وأفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعد مجرد فكرة إنما هي أكثر من واقع، هي تجربة الكثير من الدول التي باتت تؤمن أن تنمية اقتصادياتها تعتمد في الأساس على ما تنجزه وتحققه تلك المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أدركت الدولة أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واعتبرتها وسيلة لتطوير الإمكانيات المحلية، ولهذا تقرر تنميتها و تطويرها في إطار تدخل الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و لم يتأتى هذا إلا من خلال الاعتماد على أسلوب التخطيط ، حيث قامت بتطويرها كمؤسسة تابعة من حيث تنظيم تسييرها للولايات أو البلديات، يستجيب لهدف تحقيق التوازن الجهوي، وقد تدعمت هذه الفكرة على الخصوص مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني، الذي أكد على تدعيم اللامركزية بحثا عن الاستعمال الأمثل للطاقات البشرية و المادية للبلاد.وقد ارتبط تنمية هذه المؤسسات بالمجهود الاستثماري الذي تم على مستوى الجماعات المحلية.

يجدر الذكر أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب ولم يحظى بالمكانة التي تليق به، و بالتالي يبقى تحسين واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان آفاق واعدة لها مرهونا بإقامة بيئة نشاط ملائمة وجذابة للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية وتحضيره من مختلف الجوانب لمواجهة التحديات الجديدة هذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول أسباب نجاح أو فشل هذه المؤسسات وطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

ماهي الأسباب الرئيسية لاختفاء وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وهل الأمر يعود إلى نقص تأهيل العنصر البشري، أم يعود للمحيط، وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة في السوق؟ وما هي متطلبات نجاحها ؟

الأسئلة الفرعية:

وإن هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح عدة تساؤلات التي سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا للموضوع:

- ما هو مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها؟ وماهي معايير تصنيفها؟
- ما هو واقع ومستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة وكذا الدول المتخلفة؟
- ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر؟
- ماهي أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- ما هي الأسباب الأساسية التي تعمل على اختفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الفرضيات:

ومحاولة من الإجابة على الأسئلة السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

- تختلف التعريفات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى لأخرى.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة وأساسية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية التي تتمثل في إجمالي الناتج الوطني.
- تتعدد أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تأهيل وترقية هذا القطاع بالجزائر.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة عراقيل تقف وراء فشلها وقد تتعلق بالمؤسسة نفسها أو بمحيطها.

أهمية البحث:

إن أهمية البحث يكتسي أهمية معتبرة وهذا يعود أساسا إلى الموضوع الذي يتناوله والذي يعتبر نقطة حساسة في الاقتصاد الوطني الراهن، والمتمثل في التطور الذي حصل في الواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال، وإبراز أهمية وفعالية هذه الإستراتيجية في تحقيق تنمية الاقتصادية متوازنة وكذا تأثيرها على المتغيرات الاقتصاد الكلي.

خاصة إن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع أكثر أهمية في العالم حيث يوجد الآن توجه لدى معظم الوكالات والمنظمات الدولية بتقديم المساعدات المالية والفنية لهذا الصنف من المؤسسات الاقتصادية التي تحاول من خلالها أن تجعلها أكثر اعتمادا على نفسها.

كما أن معظم الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء بدأت في الاعتماد على هذه المؤسسات لبناء قاعدة صناعية قوية.

كما يعتبر هذا البحث التفاتة إلى الوراء لتقديم مدى نجاح قطاع المؤسسات.

المنهج المتبع:

اتبعنا عند قيامنا بهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما سنستعين ببعض الإحصائيات المأخوذة من الوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقوانين والتشريعات الخاصة والمنظمة لهذا القطاع، ووصف وتحليل واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني واهم التحديات التي تواجهها ومختلف الإجراءات المتخذة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع الحساس.

مبررات اختيار هذا الموضوع:

هناك أسباب عديدة لاختيار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- معرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- العمل على جمع هذا النوع من المؤسسات بواسطة إعداد الظروف والإطار القانوني من طرف الدولة ضمن السياسة الاقتصادية المالية.

خطة البحث:

لكي تكون إجابتنا منطقية على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية،وكذا اختبار الفرضيات التي انطلقنا منها في بحثنا سوف نقوم بتقسيم هذا البحث في ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

سوف نحاول من خلاله إبراز الصعوبات التي تعيق وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي جعلت الاقتصاديين لا يتفقون على تعريف دقيق لهذه المؤسسات، ونبين أهم المعايير التي تحدد تعريف هذه المؤسسات ومختلف التعاريف المقترحة في العديد من الدول المتقدمة والنامية وكذلك التعاريف المقترحة من طرف المنظمات الدولية المهتمة بترقية هذه المؤسسات، كما سنبين أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى والتي تمثل حُجِيَة المدافعين عن هذه المؤسسات كإستراتيجية تنموية فعالة، كما سنلقي نظرة عن أهم أشكال هذه المؤسسات بناءا على المعايير المختلفة والمعتمدة في تصنيفها، وأيضا سنتطرق في فصلنا هذا إلى أهمية هذه المؤسسات في الفكر الاقتصادي ودورها في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

سنتناول من خلال هذا الفصل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا بالمرور على عدة محطات، انطلاقا من دراسة مكانة هذه المؤسسات عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني بداية منذ الاستقلال مباشرة إلى غاية يومنا هذا مرورا بفترة الثمانينات وبداية الإصلاحات الهيكلية وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وهذا لإبراز التغير الحاصل في الإستراتيجية الاقتصادية المتبناة من طرف الجزائر وتغير نظرتها للاستثمارات الخاصة وأهم الأسباب المؤدية لهذا التغير.

مع الإشارة إلى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، كما سنعرض مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مع اخذ بعين الاعتبار تجارب بعض الدول في هذا المجال.

الفصل الثالث:

سنحاول في هذا الفصل استنباط أهم أسباب نجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الدراسة التي أجريناها على مستوى المديريتين الولائيتين للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولايتي جيجل والشلف، ومحاولة الوصول إلى نتائج أكثر دقة من خلال توزيع إستبيان على للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمعرفة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع.

الفصل الاول

المدخل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة الفصل:

لقد هيمن خيار التوجه نحو إنشاء المؤسسات الكبيرة لفترة طويلة من الزمن على الفكر الاقتصادي، و بدا الاتجاه نحو إنشاء هذا النوع من المؤسسات يتزايد، بعد منتصف الثمانيات من القرن الماضي وما حمله من تدهور في الأوضاع المالية لدول العالم ككل والدول النامية عل وجه الخصوص مما أضعف من قدراتها الاستثمارية وبالتالي عدم القدرة على مواصلة السير في النهج السابق وإنشاء مؤسسات كبيرة هذا من جهة،و من جهة أخرى عززت موجة الخوصصة حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية في الدول النامية التي تعاني من إختلالات كبيرة في اقتصادياتها فإلى جانب مساهمتها الكبيرة في الناتج القومي فإنها تساهم في خلق وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع والتقليل من حدة البطالة،ويرجع ذلك لتميز هذه المؤسسات بالإبداعية والكفاءة والإنتاجية والمرونة وسرعة اتخاذ القرارات وسيادة الروح الجماعية لدى المؤسسين الأمر الذي ساعدها على التطور السريع وهذا ما يسهم في التوسع الاقتصادي وتحقيق النمو، إلى جانب دورها الاقتصادي تلعب هذه المؤسسات أيضا دورا اجتماعيا لا يقل أهمية سابقه.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من القطاعات الأكثر ديناميكية *على* الساحة الوطنية وهذا نتيجة الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات في التطور الاقتصادي و الاجتماعي وبناءا على هذا فهي تلزم السلطات العمومية ببذل مجهود أكبر في تأهيل و دعم هذه المؤسسات لتحسين محيطها الخارجي خاصة فيما يخص التمويل البنكي و العقار الصناعي وكل الخدمات اللازمة لتأدية نشاطاتها في أحسن الظروف وهذا لتحسين أدائها و مرد وديتها.

ومن هنا عملنا في هذا الفصل إلي تقسيمه كمايلي:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أشكال و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها.

المبحث الأول: مفاهيم وتعاريف أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، ووضع الحدود التي يتم الفصل بينها وبين المؤسسات الأخرى،وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول والهيئات، وهذا ما دفع بكل دولة إلى تبني تعريف خاص يميزها وذلك حسب درجة نموها وإمكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني فيها.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الضروري تقديم نظرة عامة حول ما يقتضيه ملف هذه المؤسسات ، فيما يخص تحديد تعريفها و المعايير و الأسس لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذا التعاريف حسب كل دولة. لذا فإعطاء أهم المعايير المعتمدة في تحديد تعريف دقيق لهذه المؤسسات يعتبر عاملا مهما لترقية هذا القطاع و تحقيق الأهداف المسطرة لإنشاء الثروات و توفير مناصب الشغل.

أولا: تعار يف حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة أخرى، اعتمادا على معياري الحجم لعد د العمال أو رأس المال فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد نام والعكس صحيح ولذا نجد أن:

- هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها: ''تلك المؤسسات التي تمتاز .بمحدودية رأس المال وقلة العمال محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5-65ألف دولار وعدد العمال أقل من 10.

ويمكن القول بان المشاريع تتضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي[1]:

- الموارد المادية: ويتمثل بالآلات والمعدات والمواد الخام... الخ.

- الموارد البشرية: ويتمثل بالمهارات الشخصية في العمل.

- مورد الربح: حيث يعتبر الهدف الأساسي من فتح أي مشروع تجاري ويتحقق عندما تتجاوز الأموال الواردة إلى المشروع الأموال الصادرة عنه.

ولقد اختلف الاقتصاديون في التفرقة بين المشروعات الكبيرة والصغيرة حيث أن الاعتبار القائم بالتفرقة على أساس حجم العمال خاطئ. فمثلا مطبعة تشغل 10عمال تعتبر كبيرة، أما مصنع يشغل 100 عامل فهو يعتبر صغير هذا في الصناعة و هذا ما يجعل التفرقة تتم أو تكون على أساس الإنتاج الكبير والإنتاج الصغير في المشروعات التي تعمل في فرع واحد، أما الزراعة فتدخل عوامل أخرى للتفرقة كمساحة الأرض، خصوبة الأرض، طرق الزراعة...الخ.

وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار للتعريف بالمنشأة الصغيرة والمتوسطة فنجد أن[2]:

- الولايات المتحدة الأمريكية ،إيطاليا، فرنسا أي المنشأة الصغيرة والمتوسطة توظف حتى 500 عامل.

---

[1] جهاد عبد الله عفانة وقاسم موسى أبو عبيد، إدارة المشاريع الصغيرة، اليازوري، عمان، 2010، ص11.

[2] أ.أيت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "،بحث مقدم للملتقى الدولي، "افاق قيود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي نظمته جامعة تيارت- الجزائر.

- السويد توظف حتى 200 عامل.

- في كندا وأستراليا حتى 99 عامل.

- في الدنمارك توظف حتى 50 عامل .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات العد يد من دول العالم مثل ايطاليا، الهند، تونس وماليزيا.

1- صعوبة تحديد التعريف:

في الحقيقة لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،فهو يختلف من دولة إلى أخرى،فهناك من يعتمد في تعريفها على عدد العمال، وهناك من يعتمد على حجم الاستثمارات،كما أن هناك من يعتمد على نوعية النشاط الممارس، وهذا ما جعل جميع الدارسين و الباحثين في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعترفون بصعوبة وضع الحدود الفاصلة التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات الكبيرة و التي تطرح إشكالا مهما لدى الدراسة، و هذا لتوفر مجموعة من الأسباب التي تعيق توحيد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يوافق جميع الدول والأنشطة، ومن العراقيل التي تحول دون وجود تعريف موحد ما يلي:

- تنوع معايير التعريف.
- اختلاف درجة النمو .
- اختلاف طبيعة النشاط النشاط الاقتصادي.

1- 1 تنوع معايير التعريف:

أي الاختلاف الحاصل في أي المعايير أكثر ملائمة لوضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من أمثلتها (معايير الحجم، عـدد العمال، رأس المال، حجم الإنتاج...).

وبتعدد المعايير النوعية والكمية تتعدد الصعوبات في وضع تعريف موحد لكل الدول وتمييز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة.

2-1 اختلاف درجة النمو:

ينقسم العالم اليوم إلى مجموعتين من الدول الأولى متطورة والثانية نامية، وإن من أهم المعايير التي يتخذها الباحثون والمحللون لتصنيف الدول حسب هاتين المجموعتين نجد مؤشر النمو الإقتصادي والذي يعتبر من المؤشرات الإقتصادية الكلية الهامة[1]، لذا فكل مجموعة لها تعريف خاص بها، حيث أن مؤسسة صغيرة في ألمانيا تعتبر كبيرة في الجزائر، إذن هذا التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية يشكل عائقا للقيام بتعريف شامل وموحد.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية (مفهومها،نظرياتها،سياساتها)، الدار الجامعية، مصر، 1998:ص 21.

3-1 اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

وينقسم النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة قطاعات أساسية

- مؤسسات القطاع الفلاحي: وتجمع المؤسسات المتخصصة في الزراعة بأنواعها و تربية المواشي بالإضافة إلى الصيد البحري وغيره من الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية.

- مؤسسات القطاع الصناعي: وتضم مختلف المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل المواد الطبيعية إلى سلع مصنعة ونصف مصنعة، وغيرها من عمليات التحويل والإنتاج.

- مؤسسات القطاع الثالث: ويشمل هذا القطاع المؤسسات التي لا توجد في القطاعين السابقين وهي ذات أنشطة جد مختلفة كالنقل بمختلف فروعه، البنوك وغيرها وبصفة عامة تدعى بالمؤسسات الخدمية على إختلاف أنواعها[1].

إن اختلاف هذه الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى اختلاف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات ، فالمؤسسة الصناعية بحاجة إلى استثمارات كبيرة والمؤسسة التجارية بحاجة إلى عناصر متداولة من محزونات و بضائع و حقوق، لأن نشاطها يرتكز على عناصر دورة الاستغلال، لذلك يمكن اعتبار المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة مؤسسات كبيرة في قطاع التجارة ، إذ من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يمكن أن نضيف عائق رابع لتحديد مفهوم دقيق لهذا النوع من المؤسسات وهو اختلاف فروع النشاط الاقتصادي فمثلا ينقسم النشاط الصناعي إلى صناعات استخراجية ، و أخرى تحويلية و كل منهما يضم عددا من الفروع الصناعية، والنشاط التجاري ينقسم بدوره إلى تجارة الجملة و تجارة التجزئة و تختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها فمؤسسة صغيرة في مجال صناعة الحديد والصلب تختلف عن أخرى في الصناعة النسيجية.

المطلب الثاني: معايير وأسس تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن معرفة المعيار الذي اعتمد عليه في تحديد تعريف لهذا النوع من المؤسسات، يبين لنا الفروق في التصنيف من حيث عدد العمال ورأس المال ...وغيرها، وتنقسم هذه المعايير إلى كمية و نوعية[2].

أولا: المعايير الكمية

وهي تشمل المعايير الممكن قياسها أو كمها، و تنقسم الى مجموعتين، الأولى تضم المؤشرات الاقتصادية و التقنية و الثانية تضم المؤشرات النقدية :

المجموعة الأولى : تضم المؤشرات التقنية و الاقتصادية و تشمل

- عدد العمال:من المعروف في الإحصائيات الدولية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز في اغلب الأحيان بالعدد الصغير من العمال[3].

---

[1] ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص 77- 79

[2] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(أطروحة دكتورة غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

[3] عبد الرحمان يسري احمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، مصر،1996، ص17.

- حجم الإنتاج .
- التركيب العضوي لرأس المال .

المجموعة الثانية: تضم المؤشرات النقدية و تشمل

رأس المال للمؤسسة، قيمة و مبلغ الاستثمار، رقم الأعمـال.

هناك إختلاف في استعمال هذه المعايير من حيث المكان و الزمان و غالبا ما يتم التصنيف على أساس معياري العمالة و رأس المال و الجدول التالي يوضح المعايير الكمية المستعملة في بعض الدول.

و يمكن ذكر أهم أنواع المعايير الكمية المستخدمة لوضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1- معيار العمالة:

يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما وشيوعا، وذلك لسهولته وتوفر المعلومات الخاصة بعدد العمال، مما يسهل التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الأخرى ويستعمل كثيرا في حالة تشابه المؤسسات المنتجة لنفس المنتوج أو السلعة و نلاحظ أنه لا يتأثر بالتغيرات النقدية.

1-1 معيار تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال[1]:

مؤسسات مصغرة والتي تستعمل بين 1الى9عمال.

مؤسسات صغيرة والتي تستعمل من10الى199عامل.

مؤسسات متوسطة والتي تستعمل من200الى499.

وأكثر من هذا العدد الخاص بالمؤسسات المتوسطة سوف تصبح مؤسسة كبيرة، أي التي يكون عدد عمالها اكبر من500 عامل وأيضا هناك من يقسم المؤسسات كالتالي:

مؤسسات صغيرة اقل من 10 عمال.

مؤسسات متوسطة بين 10الى100 عامل.

مؤسسات كبيرة أكثر من 100عامل.

2- معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار:

وفق هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس مالها المستثمر في المشروعات حدا أقصى يختلف من دولة لأخرى ، وهذا نظرا للفروقات في النمو الاقتصادي بين الدول[2].

3- معيار العمالة ورأس المال المستثمر(معيار مزدوج):

يعتمد هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية والتجارية المختلفة،وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين ،أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال

[1] ناصر دادي عدون،المؤسسة الاقتصادية،دار المحمدية العامة، الجزائر،2009

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ، دار النهضة العربية القاهرة، 1993،ص:16.

بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة،ويعد من المعايير المهمة التي تستخدمه كثير من الدول عند تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين العاملين وحجم رأس المال المستثمر.

4- معايير أخرى:

إلى جانب المعايير السالفة الذكر هناك معايير أخرى من أهمها: التقدم التكنولوجي معيار حجم الإنتاج وقيمته، معيار كمية المواد الخام المستخدمة وقيمتها ومعيار عدد الآلات، ومعيار حجم المبيعات، ومعيارأسلوب الإنتاج ومدى إرتباطه بالكفاءة اليدوية والميكانيكية،ومعيار مستوى التنظيم، معيار الجودة... الخ.

ثانيا: المعايير النوعية

إن استعمال المعايير الكمية لوحدها غير كاف لتحديد و إعطاء مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لذا تم إدراج مجموعة أخرى من المعايير هي المعايير النوعية وهي:

1- معيار المسؤولية:

في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المسؤولية المباشرة والنهائية تعود للمالك الذي يملك سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة ، وبالتالي له تأثير على التنظيم والهيكلة وأسلوب الإدارة ، ويشرف كذلك على العديد من الوظائف كالإنتاج والتمويل والتسويق، وهذه العملية تتبع عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة.

2- معيار الملكية:

إن ملكية هذا النوع من المؤسسات يعود أغلبها الى القطاع الخاص[1] ، في شكل مشروعات فردية أو جماعية (عائلية). أين يكون رأس المال لهذه المؤسسات لأشخاص طبيعيين ،و عادة ما يملك المسير أغلبية الأسهم، لأنه يظهر بشكل واضح الإرتباط المباشر بين ميراث الشركة و ميراث المسير .

3- معيار طبيعة الصناعة:

يتوقف حجم المؤسسة على أساس وسائل الإنتاج المستخدمة، فبعض المؤسسات تحتاج لإنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة من العمل ووحدات صغيرة من رأس المال (سلع استهلاكية مثلا) أما بعض الصناعات فإنها تحتاج إلى وحدات قليلة من العمل ووحدات نسبية من رأس المال(الصناعات المعدنية-الهندسية).

4- معيار السوق

يمكن أن نحدد مؤسسة صغيرة و متوسطة على أساس تعاملها مع السوق ، لأن إنتاجها هو إنتاج سلعي وعلاقتها بالسوق هي علاقة عرض طلب المنتجات أو الخدمات و تتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، فالمؤسســة تكون أو تعتبر كبيرة إذا كانت هيمنتها على السوق أقرب إلى الاحتكار مثلا سونا طراك في ميدان المحروقات.

---

[1] سيد علي بلمحمدي ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجيستر غير منشورة ، جامعة البليدة ،2005،ص7.

مع ذكر أن مرونة تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قدرتها العالية على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في السوق يجعلها تخضع الى قانون السوق أكثر من بقية المؤسسات الأخرى، وأخيرا فالمشكل المطروح على فكرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو عدم وجود مفهوم عالمي معترف به بين جميع الدول.

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول

نلاحظ أن كل دولة تنفرد بتعريف خاص بها و هذا نظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي و التطور التكنولوجي لذا نعرض تعاريف بعض الدول و المجموعات.

أولا: التعاريف المعتمدة لدى بعض الدول

1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فيها يقوم وفقاً للنظام التصنيفي الخاص بصناعات أمريكا الشمالية، وهنالك أربعة خصائص يتم بها تعريف المنشآت الصغيرة، ثلاثة من هذه المعايير عامة ومبنية على قواعد كمية، بينما المعيار الرابع نوعي ويرتبط بالصناعة ذاتها، وبشكل عام فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة يجب أن يقل عدد العاملين فيها عن 500، والإيرادات السنوية لا تتجاوز 28.5 مليون دولار أمريكي، إلا أن هذه المعايير تختلف تبعاً لاختلاف الصناعة. وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها وذلك وفق مايلي[1]:

- **مؤسسة الخدمات والتجارة بالتجزئة**:(1-5) مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **مؤسسة التجارة بالجملة** :(5-15) مليون دولار كمبيعات سنوية.
- **المؤسسات الصناعية** : عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2- التعريف المعتمد في اليابان:

لقد نص القانون المسمى بالقانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث يشدد القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المنشات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تذليلها، وقد عرف القانون المعدل في1999/12/03المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الآتي:

[1] مشر ي محمد الناصر،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة ولاية تبسة-(ماجستير،غير منشورة)،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011

الجدول(1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 1999/12/03

القطاع	عدد العاملين	رأس المال المستثمر (مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	30 أو اقل	300 أو اقل
مبيعات الجملة	100 أو اقل	100 أو اقل
مبيعات التجزئة	50 أو اقل	50 أو اقل
الخدمات	100 أو اقل	50 أو اقل

المصدر: التجربة اليابان في مجال تنمية المنشات الصغيرة والمتوسطة مركز تطوير م ص م مجلس السعودية 2004/06/15.

ونلاحظ من خلال هذا التعريف انه يعتمد على ثلاث معايير طبيعة النشاط عدد العاملين ورأس المال.

3- التعريف المعتمد في فرنسا:

قامت فرنسا بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك حسب المادة 51 من قانون تجديد الاقتصاد ،[1]على أنها مؤسسات تحتوي على الأقل على 250 عامل ومن جهة أخرى لديها رقم أعمال سنوي لا يتعدى 50 مليون أورو أو ميزانية سنوية لا تتعدى 43 مليون أورو، أما في ما يخص المؤسسات المصغرة فقد عرفتها بأنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العاملين فيها 10 عاملين،مع رقم أعمال أو ميزانية سنوية لا تتجاوز 2 مليون أورو .

4- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا:

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها اتحاد جنوب شرق آسيا "آسيان"[2] حيث قام *بروش* و*هيمنز* بتصنيف يعتمد وبصفة أساسية على معيار العمالة وأصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول ويمكن أن نبين هذا التعريف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2): تصنيف بروتش وهيمنز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال.

من1الى 9 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10 إلى 49عامل	مؤسسة صغيرة
من50 إلى 99 عامل	مؤسسة متوسطة
من100 عامل فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: **مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،(رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة فرحات عباس،سطيف،2011.**

وقد اعتمد كذلك في هذا التعريف على المعايير النوعية لتمييز الأنواع السابقة ففي المؤسسات العائلية يكون المالك و المستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة أما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبتعد

[1] Petite et moyenne entreprise :définition en France wékipédia

[2] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،(رسالة ماجستير، غير منشورة)، جامعة فرحات عباس،سطيف،2011.

المالك عن وظيفة الإنتاج ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير أما في المؤسسات الكبيرة يكون هناك تنظيم واضح للوظائف.

5- التعريف المعتمد في الهند:

قامت الحكومة الهندية عام 1967 بالاعتماد على رأس المال وحده في تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وذلك إذا لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية ما يعادل (100.000 دولار) ودون وضع حد أقصى لعدد العمال.

6- التعريف المعتمد في الاتحاد الأوروبي:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأوروبية عنه في البلدان الأخرى، حيث قام الاتحاد الأوروبي سنة 1992 بتكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد أعلن هذا المجمع عن عدم قدرته على تقديم تعريف محدد وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى والسياسة الاقتصادية لكل الدول الأوروبية، ولهذا وضع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 03 افريل1996 تعريفا موحدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي جاء ضمن توصيات المفوضية لسنة 1996 معتمدين في تعريفهم على ثلاث مؤشرات وهي عدد العمال الحد الأقصى للرقم الأعمال والحد الأقصى للموازنة[1]،وقد حاولت العديد من الدول الأوربية إدخاله في تشريعاتها المحلية،لكن في 6 ماي 2003 أصدر الإتحاد الأوربي ضمن توصياته تعريفا جديدا والذي دخل حيز التنفيذ في1 جانفي 2005 بدل التعريف السابق.

ويمكن تلخيص هذا التعريف من خلال الجدول التالي:

الجدول(3): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2003

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحدالأقصى للموازنة
المصغرة	9	2 مليون اورو	2 مليون اورو
الصغيرة	49	7 مليون اورو	5 مليون اورو
المتوسطة	249	40 مليون اورو	27 مليون اورو

المصدر: Commission européenne, la nouvelle définition des PME guide de L'utilisateur et modèle de déclaration 2006, p14

فتعتبر المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين(العمالة)، ثم أحد المعيارين الماليين (رقم الأعمال أو الحد الأقصى للموازنة)، بالإضافة إلى معيار الاستقلالية، أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف عن 25%كحد أقصى. ويتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعريفها قانونيا ومن ثم اقتصاديا يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولاها بعدد الموظفين وثانيها برقم الأعمال أو إجمالي الأصول في حين يرتبط ثالثتها بموازنة المؤسسة.

[1] Journal officiel de l'union européanne commission ,recommandation de la commision du 06 mai 2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprise ,notiffée le numméro l124 du 20/05/2003,p36

7- البنك الدولي: يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال ومعيار رأس المال[1]، وهو يميز بين ثلاثة أنواع هي:

أ- المؤسسة المصغرة :هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين، وإجمالي أصولها أو حجم مبيعاتها السنوية أقل من 100 ألف دولار أمريكي.

ب- المؤسسة الصغيرة:هي التي تظم أقل من 50 موظفا،وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ج- المؤسسة المتوسطة:عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

8- الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة والقصيرة الأجل، كما يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10-15 عامل.

9-التعريف المعتمد في إيطاليا: تعتبر ايطاليا الأبرز في هذا المجال إنطلاقا من أن 98 بالمئة من الشركات الصناعية لا تحتاج لأكثر من 100عامل، وهذه المؤسسات يقوم عليها الإقتصاد الإيطالي حيث تعتبر أقوى الشركات المصدرة في مجالات الصناعة الغذائية، المنسوجات، والسيراميك .

ثانيا:التعريف المعتمد في الجزائر

حسب مضمون القانون الصادر في 2001/12/12 المرقم بـ : 01-18 ووفقا للماد ة الرابعة من هذا القانون[2] تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من (1-250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 500 مليون دج

- تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن تعريف و توضيح بعض المصطلحات في هذا التعريف كما يلي:

الأشخاص المستخدمون: هم الأشخاص العاملون بصفة دائمة خلال سنة واحدة السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرًا.

المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما المواد 5، 6، 7 فقد تعمقت في تعريف المؤسسات كل واحدة على حدا.

---

[1] سليمان ناصر وعواطف محسن،تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية أيام 23-24 فيفري 2011 غرداية-الجزائر.

[2] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر 2001، ص 7- 8، المواد 4 - 5 - 6 - 7.

حسب المادة الخامسة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50-250 شخص و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 02 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100-500 مليون دينار.

حسب المادة السادسة: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10-49 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

حسب المادة السابعة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 1-09 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة الداعمة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي ، وان هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى ، ويمكن إيجاز أهم الخصائص فيما يلي:

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالعملاء[1]

1- الطابع الشخصي لخدمة العميل: ما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم وجود عدد كبير من العمال وهي تعتبر كذلك مؤسسات محلية النشاط، هذا يساعد على خلق نوع من المودة والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المؤسسة يعرف العملاء بأسمائهم ويعرف حتى ظروفهم الخاصة وعادة وقبل الحديث عن الأعمال يتم التطرق إلى الأمور الشخصية وغيرها من الأحاديث خارج إطار العمل والمصالح، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل تصل إلى حد تجاهل الألقاب والرسميات في الحديث، مما يؤدي إلى تقديم المتوج في جو من الصداقة يجعل من الصعب على العملاء تغيير التعامل معه لاعتبارات ذاتية وهذا ما لا نجده في المؤسسات الكبيرة.

ويرجع هذا التفضيل العملاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان إلى هذه الخصوصية والمتمثلة في الطابع الشخصي في التعامل وتقديم المنتج أو الخدمة بصورة شخصية، وقد يكون هذا الأمر هو السبب الرئيسي في توقيف التعامل مع هذه المؤسسات إذا أساء أصحابها أو ممثلوها التعامل مع احد العملاء دون أن يولي أهمية لنوع وجودة المنتوج أو الخدمة واحتياجه إليها.

2- المعرفة التفضيلية للعملاء والسوق[2]: من السهل معرفة على احتياجات العملاء من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمحدودية السوق، وهذا ما يعطي المعلومات اللازمة لدراسة

[1] رابح خوني، رقية حساني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار النشر، الجزائر،2008 .
[2] محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997،ص170 .

اتجاهات تطور هذه الاحتياجات في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في الرغبات والاحتياجات، واستمرارها هذا التواصل وهذه المعرفة.

لهذا لا يفاجأ صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات في رغبات أو احتياجات العملاء، إلا إن هذا الأمر لا يطرح بهذه الكيفية عند الحديث عن المؤسسات الكبيرة، حيث يتطلب التعرف على احتياجات ورغبات العملاء إجراء دراسات وأبحاث تسمى ببحوث السوق ويتم بالاعتماد عليها وضع إستراتيجيات وسياسات تسويقية، إلا أن السوق في تغير وتوسع مستمر وحركة ديناميكية فعالة، مما يستوجب مواصلة واستمرارية هذه البحوث وعلى فترات متباعدة نسبيا وذلك بسبب تكاليفها العالية وهذا الأمر غير مطروح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يجعلها في وضع أفضل من حيث القدرة على متابعة التطورات التي تحدث على رغبات واحتياجات العملاء.

3- قوة العلاقات المجتمعية وتأثيرها على العملاء:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقربها النسبي من المستهلكين،وهذا ما يسهل عليها ربط علاقات قوية بالمجتمع المحلي المتواجدة به ،فقوة العلاقات الشخصية في التعامل مع العملاء والمعرفة و المعرفة الدقيقة وشبه الكلية بأحوالهم وظروفهم،وأحوال وظروف المجتمع ككل تجعل من العملاء والمجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات وعوائق معينة في العمل،كما تستفيد منهم من جهة أخرى في نشر أخبارها فهم يشكلون بذلك فريق ترويج وإشهار للمؤسسة ومنتجاتها، ونتيجة لهذا الترابط يصبح المجتمع قوة تساند هذه المؤسسات وتفضل منتجاتها عن المنتجات الأخرى المنافسة.

4- المنهج الشخصي للتعامل مع العمال:

مما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الخاص بها هو قلة عدد العمال الذين تشغلهم وهذا ما يمنحها المرونة والسهولة في التعامل معهم،وهذا ما يظهر في العلاقات الشخصية المتينة والقوية التي تربط صاحب المشروع بالمستخدمين نظرا لانحصارهم عددهم وأسلوب وكيفية اختيارهم وتوظيفهم، والتي تستند إلى اعتبارات شخصية بشكل كبير،لذلك فإن الإشراف والتوجيه يكون بصفة سلسة بين صاحب المؤسسة والعاملين.

مما يجعل القرارات سريعة وفورية تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة والمواقف المستجدة المراد معالجتها مما ينعكس إيجابا على الفعالية والكفاءة.

كذلك تكون الاتصالات واضحة ومفهومة ومباشرة دون حواجز أو ضوابط أو سوء فهم حتى وان حدث ذلك فمن السهل تفاديه وتصحيحه، تتميز أيضا هذه أصحاب المؤسسات بمشاركة العمال أفراحهم وأتراحهم ويساعدهم في حل مشاكلهم حتى وان كانت شخصية وخارج إطار العمل وبالمقابل يقوم العمال بالعمل بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة والمشاركة في حل مشاكلها حتى ولو أدى ذلك إلى التنازل عن بعض مصالحهم كتأخر الأجور أو زيادة ساعات العمل أو تحمل ظروف العمل الغير مريحة إلى حين تحسين الأمور.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية:

1- مرونة الإدارة:

تتسم إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بالسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة[1].

يتوفر هذا النوع من المؤسسات على هيكل اقتصادي أكثر قدرة على التكييف مع الأوضاع المختلفة، فنجد أن هذه المؤسسات تقوم بالإنتاج حسب الطلب و بدفعات محددة، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تتميز بتعدد مراكز اتخاذ القرارات وتعدد المستويات الإدارية، بالإضافة إلى رسمية العلاقات الوظيفية والتدرج، مما يجعل القرار الإداري يستغرق وقتا طويلا نسبيا.

2- الفعالية والكفاءة:

تكمن فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة المتوسطة في قدرتها على تجسيد و تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير.

3- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الإبداع والاختراع الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم.

4-الاستقلالية في الإدارة:

عادة ما ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، اذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها.

مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة[2].

---

[1] خالد بن عزيز السهلاوي بن محمد، معدل وعوامل إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية،2001،ص314-316

[2] إسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المقاربة،سطيف، الجزائر،25-28ماي2008،ص:04

ثالثا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة برأس المال والتمويل والانتشار الجغرافي:

1- الضآلة النسبية لرأس المال وسهولة التمويل:

غالبا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بصغر رأسمالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية،بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي بقيوده التي تعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل، مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن التعرض لها[1].

كذلك صغر الحجم وقلة التخصص تعتبران ميزتين تؤهلان المؤسسة لتحقيق المرونة وسرعة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية وحتى العالمية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

2- محدودية الانتشار الجغرافي:

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال المثل والقضاء على مشكلة البطالة وتوفير المنتجات والخدمات للأفراد محليا.

ومن هنا تتميز هذه المؤسسات بأنها لها القدرة على التعامل بمرونة وسهولة مع متغيرات الإستثمار[2]، أي التحول إلى الإنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته وسهولة الدخول و الخروج من السوق، لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان. مثلا إذا تجمد اقتصادي تتطلبه ظروف السوق في زمن وجيز ويرجع ذلك أساسا إلى كون هذه المؤسسات تعتمد على استثمار مادي ضعيف الحجم مما يسهل عملية التحول الاقتصادي.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، هذه المعايير نجمعها في النقاط التالية[3]:

- طبيعة توجه هذه المؤسسات.
- أسلوب تنظيم العمل.
- طبيعة المنتجات.
- الشكل القانوني.

---

[1] سليمان ناصر،عواطف محسن – تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية- بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة الجزائر ص6

[2] د-محمد هيكل "مهارة إدارة المشروعات الصغيرة " مجموعة النيل العربية الإسكندرية 2003.ص 20.

[3] لخلف عثمان، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية –حالة الجزائر، رسالة ماجستير 1995، معهد العلوم الإقتصادية،ص17.

- المؤسسات التكاملية (PMI sous-traitants).
- طبيعة نشاط المؤسسات.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها ، و من بين أهم هذه الأنواع :

- المؤسسات العائلية (المنزلية).
- المؤسسات التقليدية (traditionnelles).
- المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة.(Modernes et semi -modernes).

1- المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، أو تنتج، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان و سويسرا، أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية (المعالجة الجانبية)، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد التحت أرضى (قطاع السراديب) الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود .

2- المؤسسات التقليدية:

يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجارى. وقد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية، ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.

إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر في الإنتاج، بينما يستخدمان تجهيزات بكميات أقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية، ولهذا فإن معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفضا، سواء من ناحية التسيير الإداري أو من ناحية النظام المحاسبي والتسويق بالبساطة الكبيرة.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة و منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه

التكنولوجية بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى. بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

- إنشاء و توسيع أشكال جديدة متطورة و عصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجية متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة فى التسيير .

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

إن وحدات الإنتاج ترتب وفقا أسلوب تنظيم العمل، حيث يمكن أن نفرق بين نوعين من المؤسسات[1]، المؤسسات المصنعية و المؤسسات غير المصنعية وبالعودة إلي الجدول (1) التالي الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، بحيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 1،2،3 وهي مؤسسات غير مصنعية والفئات 6،7،8 وهي المؤسسات المصنعية بينما الفئتين 4،5 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعية.

الجدول(4): تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام المنزلي الصناعي الورشة		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: شهيرة مناصري ، هشام خلادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمها في ترقية المنتوج الوطني، مرجع سابق، ص22.

1-المؤسسات غير المصنعية:

تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي[2]، المشار إليها في الجدول رقم (7) الفئات 1-2-3، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقي يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة. أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه

[1] شهيرة مناصري ، هشام خلادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمها في ترقية المنتوج الوطني، مذكرة لنيل ليسانس في إدارة الأعمال، المركز الجامعي بالمدية،2003-2004،ص21

[2] عثمان لخلف، مرجع سابق،ص33

الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقي دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

نميز في نطاق الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل، والإنتاج في الو رشات عندما ينتقل الحرفي إلي مكان خارج المنزل.

2- المؤسسات المصنعية:

يجمع صنف المؤسسات المصنعية كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل و تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[1].

يتوسط المؤسسات غير المصنعية والمؤسسات المصنعية نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة سابقة (تمهيدية) نحو نظام المصنع، ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد البلدان النامية، وحتى في بعض البلدان المصنعة، مثل اليابان نظرا لأسلوب الإنتاج المتميز عن التنظيمات الأخرى حيث لا يتعلق الأمر بصنع منتج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم إتمامها في مصنع أخر و هو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، تحت تسمية المعالجة الجانبية أو المقاولة الباطنية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات ص،م حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة.
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

يبدو أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع عبر مختلف البلدان نمطا ثابتا بعض الشيء، فبصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

1- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

يرتكز نشاط المؤسسات ص،ص،م في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع[2]:

- المنتجات الغذائية.
- تحويل المنتجات الفلاحية.
- منتجات الجلود و الأحذية والنسيج .

---

[1] عبد الكريم الطيف ، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الاصلاحات الاقتصادية الحالية ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر ،2001،ص3

[2] سيد علي بلمحمدي، مرجع سابق،ص15

- الورق و منتجات الخشب ومشتقاته.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم و خصائص هذه المؤسسات.

- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.
- تصنيع الجلود و صناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الاستخدام لليد العاملة.
- صناعة الورق وبعض المنتجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق.

2- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية[1]:

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات ص،م المختصة في:

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية.
- ا لصناعة الكيماوية والبلاستيك.
- صناعة مواد البناء.
- المحاجر و المناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكبر الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات وآلات الشحن والآلات الفلاحية) وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

يسمح لنا هذا التصنيف من التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدها تتدخل في مختلف فروع النشاط الصناعي وهي بذلك ليست نوعا من أنواع المؤسسات بل نظاما وأسلوبا للإنتاج قائما بذاته.

[1] عبد الكريم الطيف،مرجع سابق،ص12

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني[1]

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجّهة يكون تدخل الدولة كبيرا، تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات.

الشكل رقم (1) الأصناف القانونية للمؤسسات:

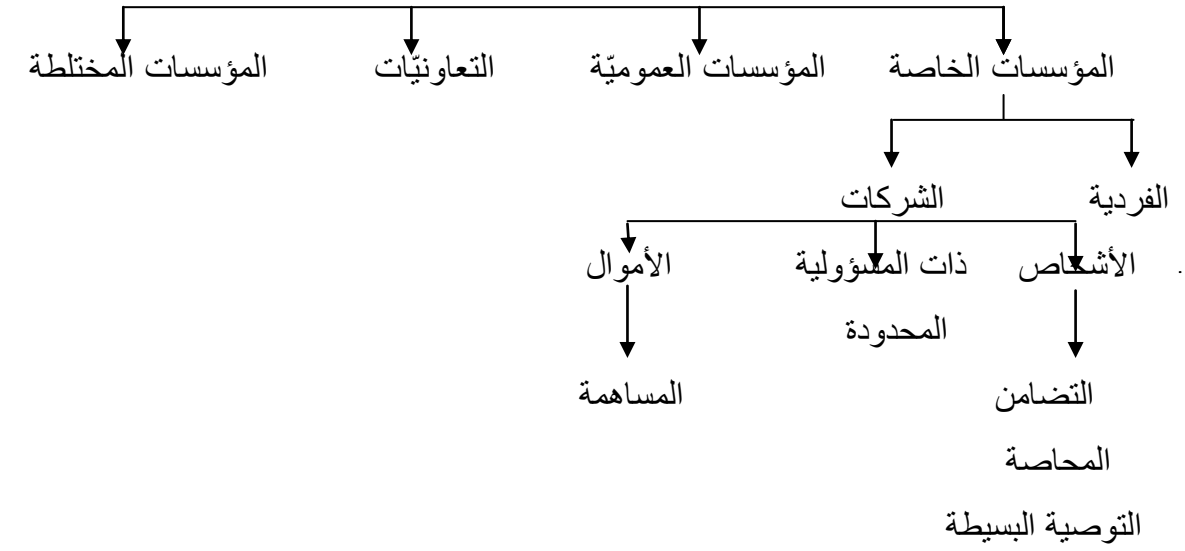

المصدر : الشكل من إعداد الطالبين اعتمادا على القانون التجاري الجزائري.

1- التعاونيات:

تعّد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2- المؤسسات العامة:

هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، كذلك يوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية.

إلاّ أننا سوف نركز على دراسة المؤسسات الخاصة باعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

3- المؤسسات الخاصة:

هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويمكن إدراجها إجمالا ضمن صنفين: المؤسسات الفردية والشركات.

[1] ناصر دادي عدون،مرجع سابق ،ص82

1-3 المؤسسات الفردية:

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، كما أنّه مسئول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط، ومن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية، ورشات الصيانة، استوديوهات التصوير والمتاجر، وتمتاز هذه المؤسسات بإجراءات تأسيس بسيطة، إجراءات الرقابة تكون فقط بفرض الضريبة على الأرباح، الحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن بقاء هذه المؤسسات مرتبط بحياة الشخص، وعدم تمكن الفرد من الإلمام بجميع النواحي الإدارية الفنية والإنتاجية، أيضا فرص الترقية داخل المؤسسة محدودة، عدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من ذلك فإنّ المؤسسات الفردية تظّل النموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3 مؤسسات الشركات:

الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، على أنّ يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من المشروع من ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرّع شروط موضوعية عامة وهي: الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة فتتمثل في: تعدّد الشركاء، تقسيم الحصص والنّية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشركات إلى ثلاثة أنواع وهي:

1-2-3 شركات الأشخاص[1]:

هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، ممّا يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي ثلاث أنواع:

1-1-2-3 شركات التضامن:

تقوم من خلال عقد بين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤوليّة تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة، والإدارة التضامنية تعني المشاركة في الأعمال والنشاطات مع التزام الشركاء بالوفاء بمختلف الالتزامات المادّية المترتبة على شركتهم والمسؤولية غير محدودة.

من مزايا هذا النوع من المؤسسات أنه نتيجة للمسؤولية التضامنية للشركاء داخل وخارج المؤسسة تزداد ثقة المتعاملين بها، ومن عيوبها، قد يتحمّل الشريك خسارة كبيرة تكون ناجمة عن أخطاء لم يساهم فيها، أيضا بقاء واستمرار المؤسسة مرتبط بمدى الانسجام والتوافق بين الشركاء.

2-1-2-3 شركات المحاصة[2]:

تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أي شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة، ومن ميزاتها:

---

[1] نادية فضيل ، أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع-الجزائر ، الطبعة الثامنة 2009،ص102.
[2] نادية فضيل، مرجع سابق ،ص150.

- تعتبر شركة مستترة ليس لها حقوق ولا عليها التزامات.
- ليس لها رأس المال والأعوان ولا شخصية اعتبارية ، فنشاطها يتم بصفة شخصية.
- تهتم هذه الشركات بالنشاطات التجارية والموسمية مثل تسويق المحاصيل الزراعية، وأيضا في مجال صناعة الأفلام والمسرحيات.

وهي كذلك تعرف بأنها شركة مؤقتة يتفق شخصان أو أكثر على إنشائها بهدف القيام بنشاط تجاري مؤقت تنتهي الشركة غالبا بانتهائه[1].

3-1-2-3 التوصية البسيطة:

هي من شركات الأشخاص تقوم على الإعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلاّ من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء:

شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسالون إلا في حدود حصصهم، وتطبق أحكام شركة التضامن على شركة التوصية باستثناء الأحكام الخاصة بهذه الأخيرة، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو أن يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، لكن له امتيازا أخرى فهو يتحصل على حصته في الأرباح بنسبة ثابتة حتى وان لم تحقق المؤسسة أرباحا.

4-1-2-3 شركة ذات مسؤوليّة المحدودة:

يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركات بما يلي:

- مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأس مال الشركة.
- يوزع رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أو أكثركما يمكن بيع حصته لغير الشركاء.
- لا يقبل في عداد الشركاء إلا الأشخاص الطبيعيين.
- تكون الإدارة فيها من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي لهم.

وقد اختلفت الآراء في تحديد صنف هذه الشركات، فمنهم من أدرجها ضمن شركات الأشخاص وآخرون يرون أنها من نوع شركات الأموال وهذا راجع لوجود شبه بينها وبين كلا من شركات الأشخاص وشركات الأموال.

[1] عبد السلام ،الحلبي،د.شحادة، الجيوسي، ادارة المشروعات الصغيرة،دار صفاء،عمان،2001،ص34.

2-2-3 شركات الأموال: وتتضمن:

1-2-2-3 شركات المساهمة:

يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية تسمى بالأسهم تطرح في الأسواق العملية للاكتتاب، بما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين، وللسهم قيمتين: قيمة اسمية والمدونة على السهم وقيمة حقيقية أو سوقية تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين، ومن **بين مزايا هذه المؤسسات**:

- تمتاز بقدرة عالية على استقطاب رؤوس أموال ضخمة وتوظيفها في تطوير منتجاتها.
- تمتاز بقدرة عالية وكبيرة على مبدأ التخصص للاستفادة من مزايا تقسيم العمل.
- تتحدد المسؤولية بقدر المساهمة في رأس مال الشركة وللمساهم الحرية في شراء وبيع هذه الأسهم.
- تملك شخصية اعتبارية مستقلة عن الشركاء.

ومن عيوبها:

- تأخذ عملية الاكتتاب فترة طويلة، وتتحمل المؤسسة أعباء مالية كبيرة.
- تتميز بإجراءات تأسيس جد معقدة.
- صعوبة الاحتفاظ بسرية المعلومات لتعدد الأطراف في المؤسسة.

3-المؤسسة المختلطة:

وهي مؤسسة تجمع مابين القطاع الخاص والعام وذلك بحسب نسبة المشاركة في مؤسسة.

4- المؤسسات المقاولة[1]:

تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التكامل الصناعي الحديث وتعني تجسيد التعاون بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن القول بان المقاولة الباطنية هي العملية التي بموجبها يقوم المتعهد بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل، وان أهم مجال تعمل فيه هذه المؤسسات هو قطاع البناء والأشغال العمومية، تعتبر المقاولة الباطنية وسيلة هامة لخلق مناصب الشغل وتنمية الصناعات وكذا حل مشكل التسويق وتساعد على تحقيق تقسيم العمل،وتأخذ الأشكال التالية:

- تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في قيام مؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنفيذ أشغال لصالح جهات ومؤسسات أخرى وذلك خلال مدة محددة بمقابل.

- الإنتاج:تقوم المؤسسات في هذه الحالة بانتاج قطع الغيار وبعض المعدات حسب الخصائص والمواصفات المتفق عليها.

[1] سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، حالة الجزائر،(مذكرة ماجستير، غير منشورة)، جامعة سعد دحلب ،البليدة،2006.

- تقديم الخدمات: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مجموعة من الخدمات لفائدة جهات مختلفة مثل الدراسة وتقديم الاستشارات الفنية .

- غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقاولة من الباطن لمواجهة مشاكل التسويق أما المؤسسات الكبيرة فإنها تستفيد من توفير رؤوس الأموال في أغلب الأحيان.

خامسا: تصنيفات المؤسسات والمتوسطة حسب طبيعة النشاط

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى ما يلي:

- مؤسسات تجارية: وهي المؤسسات التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها إلى المستهلك وتسمى هذه في هذه الحالة تجار البيع بالتجزئة، أو شراء البضائع وبيعها إلى تجار التجزئة وتسمى في هذه الحالة تجار البيع بالجملة.

- مؤسسات إنتاجية:

وهي نوعان:

- مؤسسات تنتج سلع استهلاكية مثل الصناعات اليدوية و ورشات الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

- مؤسسات تنتج سلع إنتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى، كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

- مؤسسات خدماتية:

هي مؤسسات تقدم خدمات لعملائها والميزة الخاصة لهذه المؤسسات هي صغر حجمها، كما أن معظمها يتطلب استثمارا أوليا صغيرا، ويعتمد بصورة كبيرة على الإشراف الشخصي الدقيق.

- مؤسسات فلاحية:

وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها وتربية المواشي حسب تفرعاتها،بالإضافة إلى الأنشطة الصيد البحري وغيرها من نشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك[1].

[1] نبيل جواد،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الطبعة الأولى،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2007،ص:48-49.

المطلب الثالث: محيط المؤسسة الاقتصادية

أولا: محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- محيط المؤسسة الاقتصادية:

يمكن النظر إلى المحيط من زاوية العناصر الخارجية للمؤسسة و التي توثر على أدائها، وتتمثل هذه العناصر في أسواق المؤسسة ،والجو السياسي و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، وبالتالي يمكن تقسيم عناصر المحيط و خصائصه كما يلي[1]:

1-1 مكونات المحيط

تنقسم العناصر الخارجية المؤثرة على الخيارات و التصرفات الإستراتيجية إلى:

1-1-1البيئة العامة: وهي كل العوامل التي توجد خارج إطار المؤسسة، ويمكننا اختصارها فيما يلي:

1-1-1-1 التكنولوجيا: هي مجموعة المعارف و الإمكانات والمهارات المنظمة من أجل رفع كفاءة الإنتاج، فالتغيرات والأحداث التكنولوجية التي تقع خارج المؤسسة تمثل أحد الأبعاد الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الإستراتيجية.

1-1-1-2 الحكومة: إن إضافة أو حذف قيود تشريعية أو قانونية يمكن أن تضع قيدا استراتيجيا أو تبرز فرصة إستراتيجية، ومن بينها الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية التي تقدمها الحكومات للمؤسسات الصغيرة.

1-1-1-3 الديموغرافية: ومن بينها الموقع الجغرافي للمؤسسة،مستوى المعيشة والدخل، المستوى الثقافي، العادات والتقاليد والديانة... إلخ.

1-1-2 بيئة الصناعة: هي مختلف المؤسسات التي تقوم بإنتاج أو توزيع السلع والخدمات البديلة.

من خلال هذا الشكل نجد أنه هناك خمس توثر على محيط المؤسسة ،وتتمثل في:

1-1-2-1 الزبائن: الزبائن يؤثرون بصفة مباشرة على الأسعار المطبقة من طرف المؤسسات وذلك من خلال قوة الطلب، و أيضا يؤثرون على التكاليف و الاستثمارات، لهذا فلدراسة الزبائن يجب على المؤسسة ألا تكتفي بالتأكد من تواجدهم في السوق بقط بل عليها تحديد:

- الكميات المشتراة.
- تكلفة التبديل.
- ردود أفعال الزبائن على الأسعار المطبقة.

[1] صندرة سايبي،سيرورة إنشاء المؤسسة أساليب المرافقة،دار المقاولية، الجزائر،2009،ص32.

1-1-2-2 منافسي القطاع: إن تحليل الطلب ليس له أي معنى إذا لم نتجه إلى عرض لمنافسين، ولهذا يجب على صاحب المشروع أن يدرس منتوجاتهم و حصصهم السوقية ،و نقاط قوتهم و ضعفهم و إستراتجيتهم، وهذه الدراسة تسمح بدراسة الأسعار والتكاليف ومواصفات منتوجه ومحاولة التميز به.

1-1-2-3 الداخلين الجدد والمحتملين: تهديد الداخلين الجدد والمحتملين قد يضع سقفا للأسعار و نماذج للاستثمارات الضرورية من أجل ردع المؤسسات الجديدة للدخول في القطاع،ولهذا فبالنسبة لمؤسسة جديدة قد تجد الكثير من حواجز الدخول مثل أثر اقتصاديات الحجم الذي تتمتع به المؤسسات الكبرى إضافة إلى صورة علامتها التجارية ، والحاجة للأموال وسياسة الحكومة والتي كثيرا ما نجدها تشجع المبادرات و المشروعات الصغيرة .

1-1-2-4 قوة مفاوضة الموردين: تحدد قوة مفاوضة الموردين تكاليف المواد الأولية و وسائل الإنتاج الأخرى، كما تتمثل هذه القوة في تهديدهم برفع أسعار منتجاتهم و بالتأثير على جودة المنتجات، كما ترتبط هذه القوة بمدى تمركز الموردين ، أي أن المؤسسة قد لا تجد موردا خارج هذه المجموعة أو أن تغيره و هذا ما قد يكلفها كثيرا، أو أن يصبح المورد منتج نهائي لمنتجات المؤسسة التي كانت تحصل على موارد ها (المواد الأولية) منها.

1-1-2-5 تهديد المنتجات البديلة: و تهديدهم يكمن في مدى قدرة منتجي السلع البديلة على تقديم أفضل علاقة منتوج /جودة ، و ما إذا كان هذا المنتوج لا يشكل أي تكلفة إضافية للزبائن.

و تحليل الصناعة يهدف عموما إلى:

- تحديد الحجم الحالي و المتوقع لهذه الصناعة - تحديد نظم التوزيع .- تحديد الاتجاهات و التطورات التي تحدث فيها - تحديد درجة نمو الصناعة ودورة حياة المنتوج و تحديد العناصر التي يشملها المحيط لا يكفي لأن تقوم المؤسسة بتحديد الإستراتيجية الملائمة لهذا ينبغي أن تقوم بتحديد خصائصه.

ثانيا: خصائص المحيط الخارجي [1]:

يمكن أن يكون المحيط بسيط و مستقر، ومتجانس و عدائي، أو العكس ،وهذه هي أهم الخصائص التي قد يتميز بها المحيط ،والتي يمكن تفصيلها فيما يلي.

1- درجة بساطة المحيط: كل مؤسسة يمكن أن تتموقع على مستوى سلم من القيم آخذة بعين الاعتبار درجة بساطة المحيط ، و لهذا يمكن استخلاص حالتين.

- حالة بساطة المحيط، وهذا ما يجعله سهل، وبالتا لي يشجع التركيز.

- أن يكون المحيط في حالة تعقيد، وهذا يتطلب متغيرات و كفاءات كبيرة من أجل التحكم فيه، وبالتالي وجود أفراد أكفاء من أجل تنمية اللا تمركز.

[1] صندرة سايبي، مرجع سابق،34

2- درجة استقرار المحيط: يفسر عدم استقرار المحيط بعدد و درجة، وكثافة التغيرات، فعندما يكون المحيط قليل التغير ينتج عن ذلك عدم تغيير في الإجراءات و القواعد المتبناة و العكس ،أي إذا كانت التغيرات كبيرة و عديدة و حادة فهذا يتطلب إعادة تهيئة القواعد و الإجراءات بصورة دائمة و بالتالي القيام بمراقبة و تعديلات فورية.

3- درجة تجانس المحيط: فالمحيط المتجانس يشجع تجمع الوحدات على مستوى قاعدة متكاملة، فالمؤسسة أحادية النشاط تكون سوقها متجانسة، وهذا ما يدفع بها إلى تبني هيكل وظيفي، أما المؤسسة متعددة الأنشطة أين كل نشاط له وسائلة الإنتاجية وطرق بيع خاصة، يتطلب من المؤسسة تبني هيكل الأقسام .

4- درجة عدائية المحيط: العدائية يمكن أن تفسر بالتهديدات المتواجدة على مستوى المحيط ،ففي حالة مؤسسة كبيرة تعمل في إطار احتكار تام فإن درجة العدائية تكون ضعيفة ،والعكس بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

تلك هي أهم الصفات التي يمكن أن نجدها داخل المحيط الخارجي للمؤسسة ،والتي توثر على محيطها الداخلي و على وظائفها، و التي تنعكس على مستوى الإستراتيجية التي سوف تختارها أخذا بعين الاعتبار الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى.

المبحث الثالث:أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد التعرف على مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهمنا التعرف على أهميتها بالنسبة لاقتصاديات الدول، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصل كل المؤسسات باعتبار نشأتها منذ قديم الزمان بينما ظهرت المؤسسات الكبيرة خلال القرن الماضي وبصفة خاصة بعد ظهور أفكار ادم سميث وما ارتبط بها من قيام المصنع بمفهومه الحديث أو المشروع الكبير. وتظهر أهمية المؤسسات[1] في إعادة العمال المسرحين لظروف الاقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع هذا مما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص لعمل في شتى القطاعات. فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأوليات التي تدعو إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية.

ويمكن ان نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو المدن الصغيرة فهي تقلل من الهجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا.

[1] أ.آيت عيسى عيسى، مرجع سابق، ص5

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: دور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا يختلف الاقتصاديون في أهمية الاستثمار ودوره في مجال المؤسسات الصغيرة في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، وتهتم مختلف دول العالم ومع اختلاف سياساتها واختلاف مستويات تقدمها نامية أم على طريق النمو، بتقديم الدعم والنصح والمشورة لهذا النوع من المؤسسات بهدف ضمان استمرارية هذا القطاع الحيوي واستمرارية نموه لتنمية اقتصادها المحلي.

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي، ونظرا إلى أهمية هذا القطاع أي المؤسسات الصغيرة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية، مكنتها من تطوير مؤسساتها المصغرة وتحقيق نتائج حسنة على مستوى اقتصادياتها المحلية.

ولا شك أن الوقوف عند الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة[1]، يجعلنا نبين دورها التنموي من خلال النقاط الآتية:

1- المساهمة في توفير فرص العمل:

أصبح مشكل البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي وأخذ حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل وإيجاد طرق لعلاجه،كما أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة الحديثة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة سواء في المجتمعات النامية أو المتقدمة، على حد سواء، أو استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة والتي تضاف كل عام إلى القوة العاملة

ومن هنا ظهرت أهمية الاستثمار في المؤسسة الصغيرة في توفير فرص عمل، والحد من مشكلة البطالة، حيث وتحظى هذه القضية باهتمام بالغ في معظم الدول النامية التي تتصف بالنمو السكاني السريع، ومما تجدر الإشارة إليه عند بحث إمكانية المؤسسات المصغرة في توفير فرص العمل الأخذ في الحسبان الاعتبارات الآتية:

- تكثيف العمالة في المؤسسات المصغرة يجب ألا يترتب عليه الإخلال باعتبارات الكفاءة ،بمعنى أن الاستخدام المكثف للعمل يجب أن يكون مقترنا بالوفرة في العناصر الأخرى النادرة كرأس المال والتنظيم.

- لابد أن تدخل في الحسبان فرص التوظيف الكلية المباشرة وغير المباشرة.

وتقوم هذه المؤسسات أيضا بدور رائد تجاه تكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة والإداريين، فغالبا ما تعتمد هذه المؤسسات استخدام عمالة غير مدربة أو منخفضة المهارة، فمع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة حيت تكتسب الخبرة الفنية، وتم ذلك في نطاق التكاليف المنخفضة للمجتمع لأن التدريب يرتبط بالإنتاج داخل المؤسسة الصغيرة، هذا فضلا عن نمو الإدارة داخلها وارتفاع كفاءتها بشكل نسبي.

[1] بوسهمين أحمد،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 26-العدد الأول-2010

يعد الاستثمار في المؤسسة المصغرة والصغيرة إلى جانب توفير فرص العمل، محركا للوظائف أي مصدرا مهما لخلق فرص عمل جديدة التي تستحدث سنويا.

2- مساهمة الاستثمار قي المؤسسة المصغرة قي التنمية الصناعية المتكاملة[1]:

للاستثمار في المؤسسات المصغرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمصغرة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات، أو الصناعات المغذية، كما يمكن لتلك المؤسسات مساعدة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق المنسقة، فضلا عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة، إلى جانب تكثيف النسيج الصناعي التطوير التكنولوجي، وتنظيم الاستهلاك الوسيط وتنمية الصادرات، ومن تم المساهمة الفعالة في التنمية الصناعية، وكل هذا يتأتى من خلال ما يلي:

2-1 تدعيم الصناعات الكبيرة:

لمن المعلوم أن المؤسسات المصغرة حتى الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة ليسوا محل منافسة ومفاضلة بقدر ما يكونون محل تكامل، فالتعاون بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم قطاع النشاط الذي تعمل فيه ، فمثلا في قطاع الصناعي تقوم بتنظيم الاستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، هذا من خطر العلاقات مابين القطاعات وعملها على خلق روابط بين الإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي.

2-2 تكثيف النسيج الصناعي و الاقتصادي:

إن من أوجه التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الكبيرة،هو تقديم المؤسسات المصغرة للخدمات والمساعدات الباطنية للمؤسسات الكبيرة، إذ كلما وجدنا مصنعا لإنتاج منتج معين وجدنا شبكة من المصانع الصغيرة والمصغرة تحيط بها من أجل صنع الأجزاء الثانوية للصناعات الكبيرة، ولو لم تقوم المؤسسات المصغرة والمصغرة لتنفيذها، لتعرقل نمو الشركات الكبيرة نفسها.

وتتمكن الصناعات المصغرة والصغيرة من تثمين نسيجها الصناعي من خلال مشاركتها في:

- توفير منتجات كثيرة من أجل توجيهها نحو الاستهلاك، أو من أجل خدمة البرامج الوطنية الكبرى مثل: الصحة، التربية، السكن ...الخ.
- توسيع سوق الشركات والمؤسسات العمومية الوطنية عن طريق استعمالها لمنتجات نصف مصنعة ومنتجات تامة الصنع.
- توفير المنتجات الوسيطة والنهائية بتعاون القطاع الفلاحي مع قطاعات النشاطات الأخرى ،وهذا يتم بالضرورة بمساهمة الفروع الصناعية .

[1] أ.آيت عيسى عيسى، مرجع سابق، ص7.

3-2 استخدام التكنولوجيات الملائمة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم ونمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال، حتى إن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عمالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية، وبالرغم من ان هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم إلا أن المهم بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وان لم تكن جديدة[1].

4-2 تنظيم الاستهلاك الوسيط:

تعني بعملية تنظيم الاستهلاك الوسيط هو تعاون الصناعات الكبيرة مع الصناعات المصغرة والصغيرة عن طريق ما يسمى بالمقاولة[2]، فالمؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة تعمل على توفير الصناعات الوسيطية للمؤسسات الكبيرة، وهذا يتم بموجب اتفاقية تكون بين مؤسسات كبيرة ومؤسسة مصغرة أو صغيرة وحتى متوسطة من أجل تصنيع جزء من المنتوج، أو بالتكفل بالأمور الثانوية لهذه المجمعات كنقل العمال، والتموين بالمواد الغذائية ، وقد لقي هذا النوع من التعاقد اهتماما كبيرا من طرف الجزائر لما ينتج عنه من تسهيل عملية التصنيع، وتدعيم الصناعات الكبيرة.

5-2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، وبمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة.

وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هيكل الصادرات.

لقد قامت الجزائر برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط، هذا من خطر تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة خصوصا والمؤسسات الوطنية ككل، بما بجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيت بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط.

---

[1] رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق ،.ص43.

[2] عبد القادر نوبيات، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ، ملتقى، 2004،ص345.

ثانيا: دور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وأهميتها الاجتماعية ومساهمتها في التنمية المحلية:

لاشك في أن للاستثمار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أهمية اجتماعية وتحقيق تنمية المحلية [1]، تظهر في نشر الوعي الإنتاجي، وتعمل على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، التي لازمت المجتمعات ولاسيما الريفية منها مراحل زمنية طويلة.

ومن هنا كان للمؤسسة المصغرة دور كبير في التأثير على سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، إذ تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها أسهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع، الذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي.

2- الاستثمار في التنمية الصغيرة كعامل للتنمية الجهوية:

يستند المدافعون عن دور المؤسسات المصغرة في التنمية الجهوية إلى واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عديدة، كانخفاض الدخل النقدي المتوسط وارتفاع المتعطلين من القوى العاملة، وانخفاض مستوى التعليم والتكوين، وتشخيص هذه الأوضاع المتردية أكثر في المناطق الريفية إذ نجد هيكلها يخضع بصفة واسعة للعلاقات العينية، ويكاد بكون مقطوعا من الهيكل الاقتصادي لمناطق المدن الذي يعد أكثر تطورا.

تعد المؤسسات المصغرة في مثل هذه الوضعيات الأسلوب المفيد نظرا إلى ما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلاءم وخصوصيات المناطق الريفية. إن هذه الحجة جعلت الجزائر تنتهج الأسلوب نفسه في محاولة النهوض بالمناطق الداخلية بوضع برامج للتصنيع المحلي، وكانت تهدف من ورائه نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مختلف القطر الوطني، وقد تم في هذا الإطار إعداد برنامج خاص لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة، الذي أوكلت مهمة تنفيذه إلى الجماعات المحلية، غير أنه عوض أن تنجه هذه الصناعات إلى المناطق الداخلية والأرياف نجدها تتركن في المدن الكبرى وحول الأقطاب الصناعية، وقد بعود سبب ذلك إلى توفر الشروط و الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المدن أكثر من الأرياف التي قد تنعدم فيها الشروط المذكورة.

3- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل العائلي:

بعد أن سارعت المؤسسات الكبرى إلى تقليص عدد عمالها للاستجابة إلى متطلبات الأزمة الاقتصادية، فإنها قد أسهمت في تعميق مشكلة البطالة وترسيخ الإقصاء الاجتماعي، نرى أن نسب التشغيل في المؤسسات المصغرة والصغيرة ما لبثت تنزا يد منذ التسعينيات. ففضلا عن زيادة استقرار العمل في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات لأدني توضأ للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن، وذلك لما بتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005 ،ص73

4- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية:

إن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية. فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم. إلا أن هذه النظرة الشاملة إلى المشكلة كانت تعتمد على أهمية المؤسسات الكبرى وما تحققه من دفع المشروعات والصناعات الأخرى إلى النمو، فقدرة هذا النوع من المؤسسات على الاستجابة لمتطلبات الإقليم والمستهلك، ناتجة عن طريق إدارتها وتعدد إنتاجها، خلافا للمؤسسات المصغرة موحدة الإنتاج، فهذه إذا أكثر تعاملا وتجاوبا مع الإقليم الذي توجد فيه عما هي الحال لدى المؤسسات كبيرة الحجم، وهي التي تخدم المحيط الذي تعيش فيه.

5- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينمي المبدعين والرياديين، وتعلم إقامة الأعمال[1]:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موقعا مهما لتنمية هذه الاستعدادات والمهارات الريادية الضرورية لنمو أي اقتصاد معاصر، فالاقتصاد الذي تهيمن عليه شركات كبيرة وبيروقراطية لا يوفي فرصا كهذه، وهذه تقود إلى تراجعه. وقد تكون أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو هذا الخنق للمبادرات الذاتية والمهارة في إقامة أعمال جديدة .

6- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينمي المبادرات الفردية:

تسمح المؤسسات المصغرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها، لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة مصغرة، لابد أن يواجه بعض المخاطر غير المتوقعة، مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

7- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بتقديم الخبرة المتكاملة للعاملين:

يسمح الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعاملين القيام بمهام مختلفة في مدد زمنية قصيرة، بتنوع المهام والمسؤوليات، التي يقوم بها العاملون في هذه المؤسسات، وبذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم، وكذلك تسمح لهم هذه المؤسسات باتخاذ القرارات المهمة، مما يؤدي إلى إظهار طاقتهم الفعالة.

8- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توطد العلاقات مع المستهلكين في المجتمع:

يتمتع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقرب من المستهلكين والقدرة على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا، ومن ثم تستطيع تقديم منتجات تشبع بعض الحاجات الخاصة كأعمال الحياكة وإصلاح الأدوات الكهربائية وغيرها من الأعمال.

---

[1] عماد أبو رضوان: التحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17 و 18 أبريل، 2006.

يعد الاستثمار في المؤسسات المصغرة الحجر الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبيود ذلك إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيت دورها الرائد في تحقيق الزيادة المتنامية في حجم الاستثمار أو المبيعات.

9- الاستثمار قي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو دورها في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، وإذا أخدنا مثلا على ذلك (لو أخدنا الجالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم هذه الجالية بإقامة أفراد منها أعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر للمواد يحتاجها العرب في شهر رمضان، لتحضير حلوبات شهر رمضان). ومن تم توفر لهم فرصة للحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية وهذا يحصل في كل مجتمع تنزح إليه الجماعات الغربية مما يوفر لها فرص الالتقاء والعمل، ثم يعزز التنوع في المجتمع الأوسع.

10- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في التوازن الجهوي:

تقتضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية، ونأخذ أحسن مثال عن التعاون بين الريف والمدن، بحيث يتم إنتاج المنتوجات النصف المصنعة في الأرياف ويتم تركيبها في المصانع الكبرى التي تقع خارج الريف.

هذا النوع من التوازن الجهوي قد تنتج عنه عدة فوائد تعود على المصانع الكبرى بالفائدة، وكذلك على الاقتصاد الكلي مثل:

اليد العاملة الريفية الرخيصة،الامتيازات الضريبة على المناطق الريفية،وجود مواد أولية قرب الأرياف.

ومن الضروري أن نؤكد على أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي التنمية يجب أن يتحدد في الإطار العام لدور القطاع المؤسساتي في التنمية وليس في معزل عنه[1].

11- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على إرضاء الحاجيات الحالية للمستهلك:

من بين الأهداف الأساسية التي سيطرت خلال إنشاء برنامج تنموي يرتكز على دعم هذه المؤسسات هو إنتاج السلع الاستهلاكية وأخرى وسيطة موجهة إلى إرضاء حاجيات المستهلك التي أصبحت تنتج من قبل هذه المؤسسات، فالملاحظ في الجزائر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها المصغرة تتغلغل وتتوزع على جميع فروع النشاط التي لها التأثير المباشر في حاجيات المستهلك.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساندا حيويا للمؤسسات الكبيرة والصناعات المتقدمة لما تقدمه من صناعات مغذية وخدمات وأيضا في توزيع المنتجات[2].

---

[1] عثمان لخلف، مرجع سابق،ص60؛ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد،ص75.

[2] محمد صالح الحناوي و محمد فريد صحن، مقدمة في الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص62

12- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي.

تواجه هذه المؤسسات مشكلة البطالة وتحاول القضاء على فرص تكوين فئات من أفراد المجتمع تعاني من عدم توافر فرص عمل لهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

إلى جانب كل هذه الأهمية للاستثمار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية والاجتماعية هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية عن العناصر المذكورة، وعلى سبيل المثال لا للحصر وهو مساهمة الاستثمار في هذا النوع من المؤسسة في تدعيم دور المرأة وخصوصا الريفية في النشاط الاقتصادي، حيت تستوعب هذه الاستثمارات عمالة نسائية في نشاطات عديدة منها إنتاج الألبسة الجاهزة، والتطريز، وكل المشروعات الأسرية المنتجة، الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، ومن تم يحد من بطالة النساء.

ثالثا: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.

- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم على مختلف درجات نموها،لذلك سنحاول التعرض لبعض تجارب البلدان التي حققت نجاحا وتطورا ملحوظا في مجال تنمية نسيجها الاقتصادي بالاعتماد على هذا النوع من المؤسسات، وسنتطرق أيضا إلى البرامج التي تقف وراء هذا النجاح.

أولا: تجارب بعض الدول المتقدمة

1- التجربة اليابانية:

تعتبر اليابان نموذجا للدول المتقدمة التي أولت أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرتها ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد القومي[1]،إذ تعتبر نموذجا يحتذي به بين كل الدول في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،حيث حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة منذ بداية عقد الستينيات وحتى وقتنا هذا، فصادراتها أصبحت تنافس العديد من الدول الكبرى، وذلك رغم كونها بلدا فقيرا من المواد الأولية وتعتمد على الاستيراد بشكل كبير لتمويل عمليات إنتاجها، ويرجع الأساس في ذلك إلى السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة اليابانية والتى تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية.

وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم.

وفي عام 1999م تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع، التي تهدف الى توفير المساعدات لهذه للمشاريع سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية عن طريق:

- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية ان يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من 30% من قيمة المناقصة.

- تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وإيجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ،وأيضا التأمين على المشاريع الصغيرة خوفا من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأميني يدفع شهرياً وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.

- إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة.

- قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها.

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق،ص157

- يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.

- الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج.

وقد عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال.

2- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية[1]:

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة واضحة لدعم وتشجيع المنشآت الصغيرة. وقد وضعت أمريكا تعريفاً لهذه المنشآت مختلفاً باختلاف النشاط الذي تعمل فيه المنشأة.

ومن الخطط والبرامج التي اتخذتها أمريكا لتحقيق التطور في قطاع المنشآت الصغيرة منها:
1. إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة مثل: إدارة المشاريع الصغيرة وهي مؤسسة حكومية أنشأت عام 1953م، وتختص بتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية المشاريع الصغيرة وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الأمريكيين لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة. وتقوم هذه الإدارة بتزويد المشاريع الصغيرة بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية، ويساعد في تقديم القروض لهذه المشاريع بشكل مباشر أو غير مباشر.

2. منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة تصل الى 20%.

3. مراكز تطوير المنشآت الصغيرة. المعاهد والجامعات حيث تعمل على تقديم استشارات وحلقات نقاش وتدريب وغيرها.

4. إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع الصغيرة في التجارة الإلكترونية ،وكان لهذا النشاط اثر في زيادة عدد المنشآت الصغيرة.

ويتمثل دورها فيما يلي:

• منح القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة.
• مساعدة المشاريع الصغيرة فى بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية.

• منح قروض للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية.

مساعدة المشاريع الصغيرة في تسويق منتجاتها وتصديرها للخارج.

• تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين والمتوقعين، من خلال توفير برامج تدريبية.

[1] http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=16050

• تقوم الإدارة بترخيص وتنظيم شركات الاستثمار الخاصة، التي تقوم بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

• دعم المرأة ومساعدة الأقليات من أجل زيادة مشاركتهم في ملكية مشاريع صغيرة ومتوسطة. وللتوسع في توفير المساعدات الإدارية والاستشارية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع الولايات على حد سواء، أقامت إدارة الهيئة مركزا في كل ولاية، بالإضافة إلى وجود مؤسسة ريادية عامة أو خاصة تقوم برعاية هذا المركز وإدارة برامجه، كما قامت الهيئة بتأسيس مكاتب للقطاع الخاص ليجمع بين موارد القطاع الخاص وموارد إدارة المشاريع الصغيرة، لزيادة فعالية برامج الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التدريب الإداري والنشرات الإرشادية، بالإضافة إلى قيامها بالمساعدة في الحصول على عقود حكومية وعقود من الباطن والقيام بتمويل صادرات هذه المشاريع من خلال برامجها.

تعددت المساهمات الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الامريكي وخاصة في مواجهة اهم عقبة تواجه التنمية الآن في جميع الدول العالم وهي البطالة[1].

3- تجربة فرنسا:

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت فرنسا بوضع إجراءات ضريبية وبنكية ومؤسساتية لتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات نذكر منها:

- الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب على الأرباح .

- تخفيض الضرائب ورسوم التسجيل في حالة الاستثمار في مؤسسات جديدة.

- إهتلاكات استثنائية لبعض المعدات الإنتاجية والتجهيزية.

أما المساعدات المالية فتتم عن طريق تقديم قروض بنكية تعتبر كقروض ضمان عن طريق مخزونات المؤسسة، كما تقوم المؤسسة (سابيم) المتخصصة في عملية تمويل قروض التجهيز أما الوكالة الوطنية لتقييم البحث من مهامها ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم مساعدات في التسيير نشر الدراسات حول المشاريع لمختلف الصناعات ،تقديم استشارات ومعلومات حول دراسة السوق، ومنح قروض.

4- تجربة ايطاليا[2]:

تعتبر إيطاليا أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تضم أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتتميز التجربة الإيطالية بسمة خاصة ترتبط بتعريف المشاريع الصغيرة. فهذه المشاريع عبارة عن مجموعة متخصصة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر القائمة في منطقة جغرافية معينة، وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث تعمل المنشآت المشاركة في المجموعة الواحدة على أساس التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها، وتقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة، بحيث تكون كل مجموعة، أو منشأة في المجموعة مسؤولة عن واحدة من تلك المراحل.

[1] هالة محمد لبيب عنبة، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء لمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،ط1، ص231.

[2] http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=16050

ويتم دعم المنشآت الصغيرة من قبل جهات عديدة مثل: وزارة الصناعة التي تعنى بوضع المعايير الحكومية الخاصة بتطوير المنشآت الصغيرة وتنسيق الأنشطة القومية وتوفير المساعدات المالية، وكذلك وزارة البحث العلمي التي تعني بالجوانب المتعلقة بالأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج. تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي. ولدى 45% من الشركات الإيطالية 10 عمال أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي. وتساهم الشركات التي تشغّل أقل من 20 عامل في تحقيق 42% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية. أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من 500 عامل موظف في ايطاليا فلا تتعدى 20%.

ثانيا: تجارب دول المغرب العربي:

عرفت دول المغرب العربي وفي مقدمتها تونس والمغرب تجارب جد ناجحة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعليه سنتطرق في هذا المحور إلى تجربة مصر، تونس والمغرب.

1- تجربة مصر:

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450مليون دولار أميركي، منها 45 ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية).

وبلغت نسبة هذه المشاريع الأخيرة حوالي 53 بالمائة من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18مليون دولار . وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99% من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي. ويساهم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة[1].

ويعمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل. وقد دفع ذلك الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع والذي تتمثل في الآتي:
- مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة
- تقديم برنامج ضمان بنسبة 50% من الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي.

- أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.

[1] محمد عبد الفتاح العشماوي، "دور الصناعات الصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية: منظور إدارة المعوقات"، بحث مقدم لندوة تطوير إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة في سبتمبر2006، ونشر في كتاب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007 ، ص87.

- تقديم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) قروضاً لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.
- إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية عام 1991م وذلك للمساهمة في حل مشكلة البطالة والذي يعتبر من أهم برامجه تنمية المنشآت حيث أصبح هذا الصندوق أساساً لتنمية قاعدة المنشآت الصناعية الصغيرة. حيث يقدم كافة المساندة الفنية والمالية والاستشارية،وقد حقق ذلك من خلال التضامن مع مؤسسات تمويلية أخرى كالبنوك التجارية.

2- التجربة التونسية:

عملت تونس على خوصصة المؤسسات العمومية وتمكين القطاع الخاص«الذي يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة » من لعب دورة في الحياة الاقتصادية[1].

من أجل تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال المالي فقد تم انشاء بنك تمويلي

" بمقتضى القانون 652001 في "بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

2005.03.01 برأسمال اجتماعي قدره 50 مليون دينار تونسي بمساهمة الدولة وبعض المؤسسات الأخرى .

ومن مهام البنك القيام بما يلي:

- ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات.
- التكفل وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مع تدعيم وترقية المؤسسات القائمة في مجال توسيعها أو تجديد استثماراتها.
- التنسيق المستمر عن طريق الاتفاقيات المبرمة مع البنوك التونسية لزيادة حجم التمويل وتوسيع مجالاته.

ويساهم البنك في تمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتأرجح تكلفتها 80000 دينار و4 مليون دينار تونسي،حيث يتدخل البنك في تمويل 25% إلى 50% من تكلفة المشروع مع سقف محدد ب 1 مليون دينار تونسي.

للإشارة فإنه يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التسهيلات المالية التي يقدمها البنك باستثناء المؤسسات السياحية ومؤسسات الترقية العقارية.

3- التجربة المغربية:

أنشأ المغرب الصندوق المركزي لضمان القروض وهو مؤسسة عمومية ذات طابع مالي هدفه ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ثم إجراء إصلاحات تشريعية وعملية على الصندوق وقد تمثلت أساسا في:

- توسيع مجال تدخل الصندوق.
- التكفل بالأسواق المرتبطة بالتصدير،أي تدعيم المؤسسات التي تعمل على تصدير المنتجات إلى الخارج.

[1] احمد صقر عاشور، التحول إلى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشاريع العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1997 صفحة81.

- ضمان القروض الموجهة للاستثمارات.

إن الإصلاحات التي عرفها الصندوق المركزي لضمان القروض الاستثمارية حيث أصبح يغطي من 50% إلى 85% من تكلفة المشروع،كما أصبح يقدم مساعدات مالية لتمويل المشاريع المنتجة بنسبة 30% ،إلى جانب مساهمته في تدعيم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتطلع الصندوق حاليا لضمان القروض بالمغرب عن طريق وضع آليات جديدة تجعل البنوك المغربية أكثر مساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق :

- وضع نظام لتسيير المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صندوق لإعادة الهيكلة المالية.
- تقديم المشورة المالية للمؤسسات حتى تتجنب مشكلة العسر المالي.
- توسيع مجال نشاطه مع الرفع من نسبة الضمان .

وتعد معالجتنا لتجارب هذه الدول والتي حققت نجاحا معتبرا في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،كتمهيد لمعرفة المجهودات التي بدلتها الجزائر لتطوير هذا القطاع ومدى فعاليتها ،وهذا ما سنتطرق له من خلال دراستنا في الفصل الثاني.

خاتمة الفصل:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بين الدول يعتبر مهمة معقدة حيث أن صعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع إلى كل دولة تضع تعريفا خاصا بهذه المؤسسات استنادا إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المعايير منها عدد العمال ورقم الأعمال ودرجة الانتشار والتكنولوجيا وهذه المعايير لها مزايا وعيوب، وهناك دول يختلف التعريف لديها بإختلاف القطاعات، وكما أن الكثير من الدول تستخدم أكثر من معيار في آن واحد ،وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص كثيرة منها إنتماءها إلى القطاع الخاص،وعدم حاجتها إلى رأس مال كبير بالإضافة إلى سهولة دخولها وخروجها من السوق وحرية اختيار النشاط.

وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ولها مكانة أساسية في التطور الاقتصادي لأية دولة.

وهناك بعض النماذج الناجحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول التي أظهرت حقيقة مدى فعاليتها عندما توفر المناخ المناسب ويجب الأخذ ببعض البرامج والمساعدات التي طبقت في هذه الدول وتطبيقها سواء من الناحية الفنية أو التسويقية وغيرها والذي يعتبر أمرا منشطا للتنمية.

الفصل الثانـي

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل:

لقد تم الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخمسينات من هذا القرن أي بعد الحرب العالمية الثانية من خلال اجتهاد الباحثين الاقتصاديين وخاصة المهتمين بمشاكل التنمية والنمو وكذلك المسيرين ومقرري السياسات التنموية سواء في البلدان النامية أو المتطورة، بالإضافة إلى الهيئات العالمية الدولية التي نشأت بعد حرب العالمية الثانية خاصة صندوق النقد الدولي.

الجزائر على غرار الدول أخرى وجهت لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيرا وسعت في تطوير هذا القطاع منذ 1967، حيث كانت تخصص في كل مخطط في المرحلة الاشتراكية نصيب من الميزانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى في المرحلة الانتقالية ومرحلة انفتاحها لاقتصاد السوق وهذا لإدراكها لأهمية هذا القطاع.

وسنوضح في هذا الفصل كل الفترات التي مرة بها القطاع في الجزائر والنتائج التي وصل إليها عن طريق الإحصائيات ومنحنيات البيانية خاصة بالقطاعين العام والخاص.
مع تقديم الهيئات والوكالات المنجزة من طرف الدولة لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنوات التسعينات تطور بطئ جدا وذلك راجع أساسا إلى اعتماد على المنهج الاشتراكي في تجسيد وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق إقامة صناعات كبرى كمرجع أساسي في رفع وتيرة تنمية حيث تميز هذا القطاع في تطوره على ثلاث مراحل وهي كالتالي[1]:

1-1- المرحلة الأولى: تمتد من 1962 إلى 1982

ظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة مهمشاً، وذلك لأن غالبية المؤسسات تشكلت من قبل الأجانب وتركت إلى لجان التسيير الذاتي ثم أدمجت ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، وبدون نسيان قانون خاص بالاستثمار الذي صدر سنة 1963 والذي أراد أن يعطي صبغة الاستقرار على البيئة العامة لكن هذا القانون لم يكن تأثيره في محل توقعات صانعيه هذا القرار القانوني من حيث تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنسبة لما كان يتمتع به هذا القانون من مزايا وضمانات هامة، ثم تلاه قانون لدعم اقتصاد سمي بقانون الاستثمارات سنة 1966 الذي أراد تحديد الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية ولكن هذا القانون كذلك عرف بفشله وذلك نتيجة لسياسة الاحتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وكذلك الشروط القاسية والمعقدة الذي أدت إلى توقف العمل بهذا القانون سنة 1991 ومن هنا يمكن القول بأن هذا القطاع تميز خلال هذه الفترة عرف بعدم تطوره وظل يعتمد في سياسة غير واضحة على الاستثمار في قطاعات الصناعات البسيطة والخدمات والتجارة.

1-2- المرحلة الثانية: 1982 إلى 1988

إن التغيرات والاضطرابات الذي حدثت على المستوى الاقتصاد العالمي أدت وأثرت على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعادة النظر في هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي خاص وملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توجيه استثمارات جديدة مثل الرجوع إلى الاعتماد نسبيا على الصناعات الخفيفة من خلال إنشاء إطار تشريعي جديد بواسطة قانون رقم 82-11 الصادر بتاريخ 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، و إنشاء الديوان الوطني لتوجيه يعمل على المتابعة والتنسيق الاستثمار الخاص سنة 1983، وكذلك إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بالمقاولين الخواص سنة 1987.

[1] حبيبة مداس، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06، ص5.

1-3- المرحلة الثالثة: ما بعد 1988

في هذه المرحلة قررت الجزائر وفي ظل التغيرات الذي حدثت على المستوى الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة البترولية بإيضاح سياستها في دعم المؤسسات، ومن خلال هذا اتضحت إرادة حقيقية حول الذهاب والدخول نحو اقتصاد السوق من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي جديد وإصلاحات جذرية وهيكلية وذلك وفقا لقانون النقد والقرض بتاريخ 1990/04/14 وصدور قرار رقم 91-37 الصادر بتاريخ 1991/02/18 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية والقرار رقم 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، وفي سنة 1995/1994 وضع قرار بإقرار قانون الخوصصة ولكن كل هذه الاجتهادات القانونية اصطدمت بواقع ومحيط متعفن لا يتماشى في خدمة الاستثمار بسبب عدة أمور من بينها البيروقراطية ومشكل العقار الصناعي التي عجلت إلا إقرار قانون تصحيحي وتوجيهي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 الذي يعتبر كمرجع هام لتطور هذا القطاع في الجزائر.

ثانيا: الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عملت الجزائر على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال خلق وزارة خاصة بها تهتم بدعمها وتأهيلها من خلال وضع قانون توجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 والذي تضمن في مضمونه على إنشاء عدة وكالات وصناديق لدعم هذا القطاع وعمل على تطويره ويمكن شرح عمل الجزائر في ترقية هذا القطاع من خلال مستويين:

1- على المستوى المحلي:

بدأت الجزائر بإنشاء عدة هيئات ومنظمات الذي كان يختصر دورها في تقديم المساعدات الفنية والمالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال[1]:

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بموجب الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001.

- إنشاء 48 مديرية ولائية على مستوى المحلي لدعم المؤسسات، وخلق 11 غرفة صناعية تقليدية وحرفية.

- إصدار القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2005/02/25.

حيث قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء 14 مشتلة [2] خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاتل هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على احتضان ومساندة المؤسسات الجديدة وحديثة النشأة ومتابعتها حتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار من خلال تقديم خدمات عامة ومختلفة.

---

[1] هواري خيثر، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص47.
[2] بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول المتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي،18/17 أفريل 2006، ص149.

- إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة في 2003/04/22 والمجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2003/02/25، حيث كان يهدفان إلى تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، حيث تهدف هذه الوكالة إلى توسيع مجال ونطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة من حيث حجمها ومجالات النشاط وغايتها تدخل الدولة وجعلها أداة من أدوات سياسة الدولة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها هي كالتالي:

- تجسيد إستراتيجية حقيقية لتطوير هذا القطاع.

- تطبيق البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات ومتابعة مراحل هذا التطبيق.

- مرافقة دورية لديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث حجم الإنشاء، وتغير النشاط وتوقف عن النشاط.

- إنجاز دراسات وجمع واستغلال معلومات في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وإضافة على ذلك عملت الجزائر على خلق عدة هيئات لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في:

- إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، القرض بالإيجار لشراء المعدات وغرفة التجارة والصناعة، وإنشاء كذلك صناديق ضمان القروض كحل رئيسي لمواجهة السلوك السلبي للبنوك التي تعمله في دعم هذا القطاع.

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بتاريخ 11 نوفمبر2002، حيث ساهم هذا الصندوق في إعطاء ضمانات مالية للقروض البنكية [1] في مجال القروض الضرورية للاستثمارات، ويتولى هذا الصندوق ما يلي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات الآتية[2].

- إنشاء المؤسسات.
- تجديد التجهيزات.
- توسيع المؤسسات.

- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عنها.

- متابعة المخاطر الناجمة عن منح الصندوق.

- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02- 37 المتضمن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر بتاريخ 2002/11/13.

[2] الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص13-16.

- ضمان الاستشارة والمساعدة الفنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.

كما للصندوق مها م أخرى:

- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.

- القيام بكل الأعمال التي تعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إحلال الصندوق محل البنك فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

تعزز هذا الصندوق بآلية جديدة تدخل في إطار تطور وظيفته تسمى (ميدا/ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وإنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 19 أفريل 2004 وبدأ حيز التنفيذ لنشاطه سنة 2006 مع إضافة إلا وجود بعض الصناديق الثانوية التي تعمل على المساعدة أصحاب المشاريع.

2-على الصعيد الدولي: تتمثل في التعاونات الدولية وهي كالتالي:

- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- التعاون الثنائي.
- التعاون الجزائري الألماني.
- التعاون الجزائري الكندي.
- التعاون الجزائري الإيطالي.
- التعاون الجزائري النمساوي.

ثالثا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم(5): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(الخاصة، والعمومية) في السداسي الأول لسنة 2013 :

القطاع	نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية (%)
القطاع الخاص	الأشخاص المعنويين	441964	%59.09
	الأشخاص الطبيعيين	136622	%18.27
	النشاطات الحرفية	168801	%22.57
	العدد الإجمالي	747387	%99.93
القطاع العام	الأشخاص المعنويين	547	%0.07
المجموع	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	747934	%100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 23، نوفمبر 2013، ص10

1-1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام في الجزائر

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تناقصا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عددها سنة 2013الى547 مؤسسة، في حين كان عددها سنة 2008 إلى 626 مؤسسة وهذا نتيجة لسياسة الجزائر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الانفتاح بشكل كبير على القطاع الخاص[1].

[1] نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 23، نوفمبر 2013، ص12.

الجدول رقم(6): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2008 إلى 2013.

نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات العمومية	626	591	557	572	557	547
المؤسسات الخاصة	392013	455398	618515	658737	711275	747387
المجموع	392639	455989	619072	659309	711832	747934

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 23، نوفمبر 2013، ص12.

الشكل رقم (2): تطور المؤسسات العمومية في الجزائر.

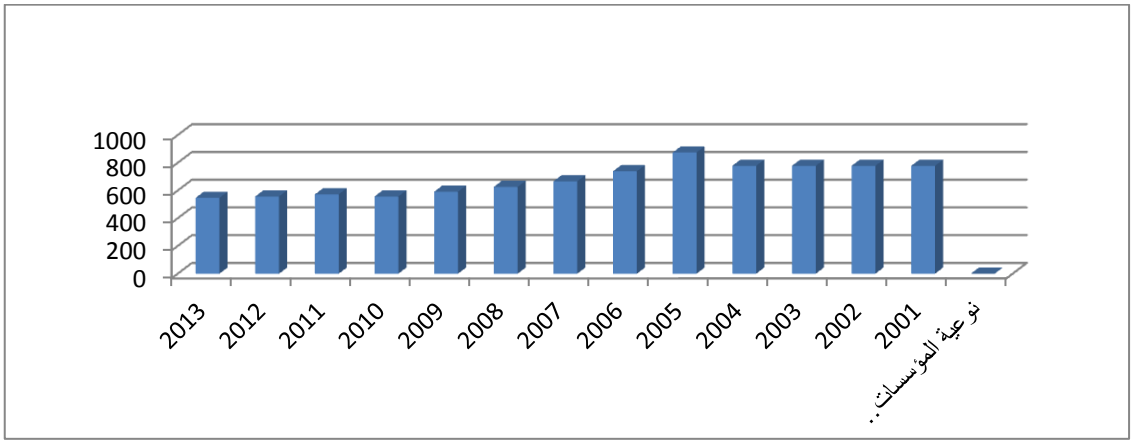

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على جدول رقم (6).

يبين لنا الشكل مدى تطور المؤسسات العمومية في الجزائر فنلاحظ تذبذب في تطورها حيث يشهد قطاع العام انخفاض في المؤسسات التابعة للقطاع العمومي في الجزائر ،وذلك نتيجة للسياسة المتبعة من طرف الدولة التي تطمح لترقية وتطوير القطاع الخاص في الجزائر ،وهذا في ظل سياسة التوجه إلى سياسة اقتصاد السوق، فنلاحظ أن عدد المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انخفض حيث بلغت سنة 2008 حوالي 626 مؤسسة إلى غاية سنة 2013 أصبحت 547 مؤسسة ويرجع هذا الانخفاض إلى تغير التوجه الاقتصاد الجزائري وإعتماد سياسة خوصصة المؤسسات العمومية والاعتماد على القطاع الخاص في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتنمية الاستثمار[1].

1 نفس المرجع السابق، ص12.

الشكل رقم (3): تمثيل لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر (2006-2013).

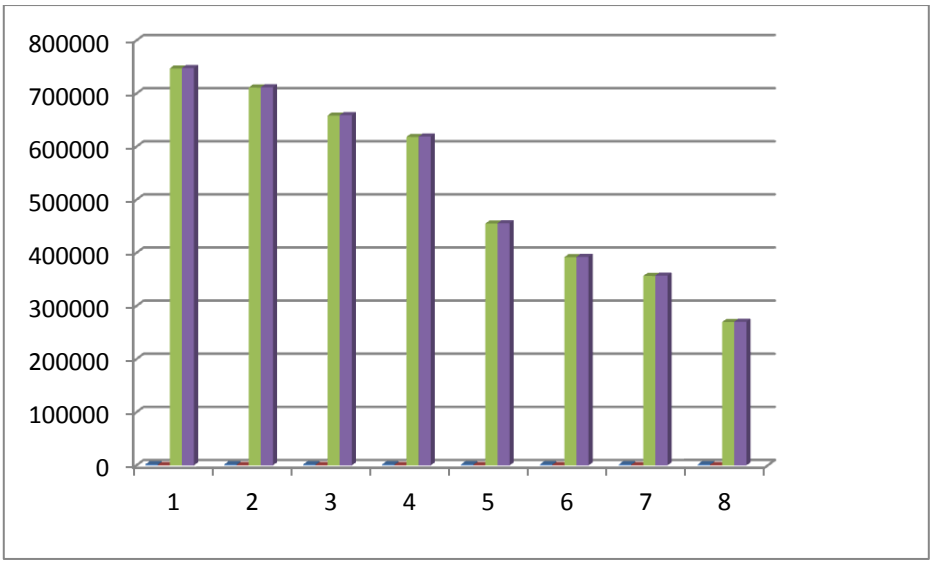

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على جدول رقم (6).

يبين لنا هذا الشكل التطور الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث شهد هذا القطاع تطور كبير للمؤسسات وهذا تطور شوهد في القطاع الخاص مما يدل على أهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات لسنة 2013بـ:747934مؤسسة ومما يدل على هذا الارتفاع هو عدد المؤسسات لسنة 2008 حيث بلغ 392639 أي تطور بنسبة نمو47.5%.

المطلب الثاني: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: توزيع وحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات

الجدول رقم (7): توزيع وحركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات.

الولاية	عدد م ص م لسنة 2012	حركية الم . الص وم خلال 2013			عدد م ص م لسنة 2013
		إنشاء	إعادة انشاء	الشطب	التطور	
الجزائر	48419	2295	298	125	2468	50887
تيزي وزو	24754	1229	419	135	1513	26267
وهران	19692	978	261	172	1067	20684
بجاية	19374	1188	190	68	1310	19859
سطيف	18730	946	335	152	1129	18109
تيبازة	16969	1127	124	111	1140	15891
بومرداس	15004	845	72	30	887	15050
البليدة	14073	833	179	35	977	14002

قسنطينة	13450	565	66	79	552	11194
باتنة	10679	508	43	36	515	11066
عنابة	10670	330	75	9	396	10676
الشلف	10297	407	48	76	379	9611
برج بوعريرج	9057	469	107	22	554	9599
البويرة	8866	602	148	17	733	9596
سكيكدة	9233	419	55	111	363	9297
تلمسان	8749	490	114	56	548	8990
المسيلة	8569	350	75	4	421	8083
ميلة	7611	434	55	17	472	7843
جيجل	7447	476	154	234	396	7666
سيدي بلعباس	7296	345	41	16	370	7475
غرداية	7186	238	74	23	289	7302
ورقلة	7027	277	24	26	275	7162
عين الدفلى	6829	279	57	3	333	7098
معسكر	6621	555	86	163	478	6995
المدية	6752	255	76	88	243	6976
مستغانم	6689	248	90	51	287	6976
الجلفة	6477	319	58	7	370	6847
تيارت	6225	122	27	4	145	6370
تبسة	6104	184	21	0	205	6309
غليزان	5854	188	30	28	190	6044
بسكرة	5611	185	51	33	203	5814
بشار	5341	208	32	11	229	5570
الواد	5190	317	51	22	346	5536
قالمة	5139	306	78	15	369	5508
خنشلة	5197	168	32	37	163	5360

ام البواقي	4623	232	33	28	237	4860
عين تمونشت	4544	134	21	19	136	4680
سوق الأهراس	4349	150	22	43	129	4478
أغواط	4214	213	33	26	220	4434
الطارف	3928	171	54	28	197	4125
ادرار	3196	102	23	136	11	3185
سعيدة	2464	108	28	6	130	2594
تمنرانست	2292	120	24	30	114	2406
النعامة	2305	93	31	65	59	2364
البيض	2232	83	3	5	81	2313
تسيمسيلت	2031	123	24	7	140	2171
تندوف	1393	49	11	6	54	1447
اليزي	1366	45	9	8	46	1412
المجموع	**420117**	**20308**	**3962**	**2423**	**21847**	**441964**

المصدر: نشرية المعلومات للإحصائيات، نوفمبر2013، العدد23، ص20.

نلاحظ من خلال الجدول أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من منطقة إلى أخرى ،حيث نلاحظ أن أكبر نسبة تطور هي في الشمال بنسبة 59.38% أي ما يقارب إنشاء 12573 مؤسسة ،تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 30.54% أي ما يقارب إنشاء 5981 مؤسسة، وبعدها منطقة الجنوب بنسبة 8.18% أي ما يقارب إنشاء 1438 مؤسسة ،وأخيرا منطقة الجنوب الكبير بنسبة 1.91% بإنشاء ما يقارب 316 مؤسسة خلال السداسي الأول 2013 [1].

[1] نفس المرجع السابق،ص20.

ثانيا: وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت سنة2012 شطب 8482 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، منها 8050 أشخاص معنوية و323 أشخاص طبيعية.

جدول رقم (8): يبين توزيع وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر حسب قطاعات النشاط .

قطاع النشاط	2011	2012	التطور بالعدد	النسبة
الفلاحة	66	55	-11	0,68
محروقات، المناجم،الطاقة	22	19	-3	0,24
البناء والأشغال العمومية	3512	3004	-508	37,32
الصناعة التحويلية	1113	944	-169	11,73
الخدمات	4476	4028	-448	50,04
المجموع	9189	8050	-1139	100

المصدر: نفس المرجع السابق، ص26.

يبرز لنا الجدول عدد المؤسسات المشطوبة في الجزائر على قطاعات النشاط، حيث احتل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات الصدارة كقطاعات تسجل أكبر تطور في عدد المؤسسات المشطوبة، حيث تم شطب 508 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لقطاع البناء والأشغال العمومية ما بين العامين (2012/2011) وتمثل 37.32% من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المشطوبة عام 2012، في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات مابين عامين (2012/2011) بشطب 448 مؤسسة وتمثل 50.04% من المؤسسات المشطوبة.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير مناصب شغل حيث تعتبر بديلا يساعد في القضاء على مشكلة البطالة من خلال إتاحتها للعديد من مناصب الشغل وتعود درجة قوة العمل التي تتيحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إستخدام هذا النوع من المؤسسات لتقنيات كثيفة العمالة،ومما جعلها ذات أهمية في هذا المجال توجه معظم الدول النامية نحو خيار إقتصاد السوق[1]، وفي ظل هذا التوجه لم تعد الدولة تلعب دورها في إيجاد مناصب العمل بطريقة مباشرة كما كان الحال في الماضي من خلال القطاع العام مما أدى حتما إلى تزايد نسب البطالة، كما أن المؤسسات الكبيرة وبعدما استقرت آلتها الصناعية لن تساهم هي الأخرى مساهمة فعالة وجدية في إيجاد مناصب الشغل حيث استقرت أحجامها ولم تعد بحاجة إلى إنشاء وظائف جديدة، لهذا يبقى الأمل معقودا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] رابح خوني، رقية حساني،مرجع سابق تم ذكره، ص39.

لزيادة حجم العمالة والتوظيف لما تتميز به من سلوك أكثر ديناميكية في مجال توليد فرص العمل والأرقام التالية تدل على هذه الحقيقة:

الجدول رقم (9): عدد العمال المصرح بهم في PME حسب القطاع (2013) خلال السداسي الأول

	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عدد العمال	
طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**العدد**	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
القطاع الخاص°	578586	77.36%	1486113	76.59%
القطاع العام°°	547	0,07%	46132	2.41%
الحرفية°°°	168801	22.57%	383 250	21%
المجموع	747934	100	1915495	100

المصدر:° الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،° وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، °°° غرف الصناعة التقليدية والحرف.

من خلال هذا المنحنى يبين لنا حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة حيث نرى أن القطاع الخاص هو القطاع الرئيسي والحساس في خلق مناصب شغل حيث يشغل تقريبا 1486113 أي بالنسبة 76.59%، والقطاع المتعلق بمجال الأعمال الحرفية بـ 383250 أي بنسبة21%، ثم يليه القطاع العام بحوالي 46132 بالنسبة 2.41% ومن هنا فإن مجموع الإجمالي لتوظيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 1915495 وكل هذه الإحصائيات تخص السداسي الأول لسنة 2013[1].

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الوطني

2- 1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

يتكون الناتج الداخلي الخام (PIB) على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء بإستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب، و لقد كانت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في اسبانيا، حيث ساهمت56% في فرنسا و44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في استراليا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل 52% من اليد العاملة و تساهم بالنصف في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

أما في الجزائر فإن القطاع الخاص قد ساهم خلال عام 2011 بنسبة 84.77% من الناتج الداخلي الخام الإجمال فالمؤسسات الخاصة تهيمن أساسا على القطاع الزراعي، التجاري و الاشتغال العمومية و البناء و الخدمات بصفة عامة.

[1] نفس المرجع السابق، ص23.

جدول رقم (10) يمثل المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في PIB حسب قطاعات النشاط لسنة 2011الى2012 مليار دينار جزائري.

السنوات				
قطاع النشاط	2009	2010	2011	2012
الفلاحة والصيد	931349,1	1015258,7	1183216,1	1421693,2
خدمات	323684,5	369400	62538	443556,1
التجارة	1160159,9	1283227,7	1446331,3	165155,3
النقل	865214,5	933707,7	1003544,6	1095277,6
الأشغال العمومية	1000054,9	1194113,5	1262566,7	141159,5
الصناعة	570673,1	617404,8	663756,5	728615,1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ أن القطاع الخاص الذي يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسب عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام حيث ترتكز مساهمة المؤسسات العمومية الكبيرة في قطاع الصناعة بدرجة كبيرة.

2-2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

يكمن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق و تحقيق القيمة المضافة من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تقتني منها الخدمات و التي تبيعها منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة، و القيمة المضافة تقاس على أساس الفارق بين المواد التي تبيعها من جهة، و المواد المقتناة من جهة أخرى، و ذلك لغرض صنع تلك المواد.

و بلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع العمومي 923.34 مليار دج سنة 2011 و القيمة التي حققها القطاع الخاص 5137.46 مليار دج[1].

[1] الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول رقم (11):يمثل تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2007 - 2011).

	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة المضافة	النسبة %	% النسبة	%النسبة	% النسبة	%النسبة
القيمة المضافة للقطاع العام	19.2	17.55	16.41	15.02	15.23
القيمة المضافة للقطاع الخاص	80.8	82.45	83.59	84.98	84.77
القيمة المضافة الكلية	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،العدد22،طبعة أفريل 2013

يبين لنا هذا الجدول القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخلقها حيث يعتبر القطاع الخاص كركيزة كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني حيث بلغت سنة 2011 حوالي5137.46مليار دينار جزائري بنسبة 84.77 وهذا خلاف لسنة 2007ب:3153.77اي بنسبة80.8 وهذه القيمة خارج قطاع المحروقات[1].

المبحث الثاني: المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: مرحلة بلورة فكرة إنشاء مشروع

لكي يتّم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدّة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتّبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي[2]:

أولا: التكوين والتوجيه

1- تكوين المالك أو المسير:

يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهمّ المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا، ويظهر ذلك جليّا من خلال الإستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسيّر، فهذا الإستعداد هو الذي يشكّل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه، ولضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها:

- أنّ يكون صاحب المشروع ذو كفاءة تقنية عالية.

[1] نشرية المعلومات الإحصائية للم.ص.م، مرجع سابق، ص 22.
[2] فريد راغب النجار،إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم،الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1999، ص20.

- المالك أو المسير الذي يتميّز بعقلية مقاولتية معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة.

2- انعكاسات عدم تكوين صاحب المشروع :

إنّ عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدّي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيّد للمالك أو المسير، لأنّ النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.
- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
- عدم القدرة على التسيير.
- رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

ولتجنب هذا أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها ترتكز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير والتي تتمثل في[1]: الاستقرار النفسي، التماسك والثبات، الحماس، الضمير، الجرأة الاجتماعية، رباطة الجأش، الثقة في النفس ، القدرة على الالتزام.

ثانيا: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي(1) و التخطيط الدقيق لذلك من خلال:

- إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة

تعبر الفكرة عن الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع للوصول من خلاله إلى ما يريده، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن، فيجب على صاحب المشروع أن يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل الوسائل موجودة لتحقيق ذلك؟
- كيف يمكن أن تتحقق المشاريع؟
- ما هي الإمكانية للنّجاح في ظروف اقتصادية متقلّبة ومتغيرة؟

وفي إختيار النشاط يجب على صاحب المؤسسة أن يتأنى في إختياره للنشاط الذي هو مقبل على الاستثمار فيه فمن المستحسن أن يكون قريبا أكثر من الصفات التالية:

- نشاط قليل التعقد، نشاط قليل الحركية، والإستثمار فيه من قبل الآخرين محدود.

وعند إيجاد المشروع المناسب تأتي مرحلة تطوير الفكرة.

---

[1] شيخ تهامي حمزة، علي قاسم بدر الدين، يوسفي فاتح، إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة المدية، 2007-2008، ص 19،20

ثالثا: كيفية بلورة الفكرة:

1- بلورة الفكرة:

تعتبر هذه المرحلة مكمّلة للمراحل السابقة، فهي تجسّد مسار المقاول المنشئ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فهي تقوم أساسا على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشاءها، وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة كالبحث عن المكان المناسب لإنشاء المشروع[1]، إيجاد الموارد سواء كانت طبيعية أو بشرية، معرفة التكنولوجيا السائدة، المؤسسات الموجودة في هذا المجال ومدى المنافسة .

كما يجب على المسير دراسة خصوصيات المحيط المباشر للمؤسسة و قابلية تجسيد الفكرة ذلك من خلال:

1-1 دراسة السوق والبحث عن المعلومات[2]:

جمع كل المعلومات التي كأساس في تحديد الخطة التسويقية وتتضمن هذه الأخيرة عملية جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها مما يؤدي إلى التمكن من تحديد العناصر التالية:

- تحليل محيط المؤسسة الذي يشمل المحيط لاقتصادي والقانوني والتكنولوجي.

- وصف السوق من خلال وصف حجمها وتقسيمها بين مختلف فئات المستهلكين وبين مختلف العلامات المتواجدة، ودراسة لمستهلكين من خلال تعريفهم والتعرف على دوافعهم ومواقفهم وسلوكياتهم.

- التنبؤ بالطلب الكلي، ودراسة المنافسين عن طريق التعريف بهم وتحليل إستراتيجيتهم.

- القوانين والتشريعات ذات العلاقة بنوع العمل الذي يمارسه المشروع.

- طبيعة البيئة التي يعمل فيها المشروع من حيث المناخ السياسي والاقتصادي، الموردين والعمالة، الأجور، الدخل القومي، تقلبات الأسعار.....الخ.

2-1 تحديد مصادر الحصول المعلومات:

1-2-1 الهيئات الحكومية:

مثل الهيئات الوطنية للإحصاء والدراسات الاقتصادية والبنوك ومراكز دراسة العوائد والتكاليف ،ومراكز السجل التجاري.....

2-2-1 الهيئات الخاصة:

كالشركات المتخصصة في الدراسات والنقابات الوظيفية والاستعلامات التجارية.....

3-2-1 وسائل الإعلام: مثل المقالات والصحف التي تنشر من خلال الصحافة المختصة أو حصص الراديو والتلفزيون.

---

[1] أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنشائية، الطبعة الأولى، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 1994، ص36.

[2] صندرة سايبي، سيرورة إنشاء مؤسسة، أساليب المرافقة، دار المقاولية، جامعة منتوري قسنطينة 2009-2010، ص 14.

4-2-1 المنافسين: من خلال الوثائق التجارية (مجلة المؤسسة، لوحات تقديم المنتوج).

3-1 تحديد العلاقة مع المحيط : يعتبر نجاح أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة مرهونا بنوعية المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهذا النوع من المؤسسات يعدّ دائما في خدمة المحيط، من هذا المنطلق فالسبيل الوحيد للتأقلم مع المحيط يكمن في تمييز المؤسسة بتنافسية أكبر فأكبر.

4-1 تحديد الأهداف[1]: يمكن القول بأنّ تحديد الأهداف في هذه المؤسسات يكون أساسا عن طريق المالك أو المسير، هذه الطريقة الفردية في تحديد الأهداف تستدعي توفّر شرطين هما:

ـ ينبغي إلغاء صورة المسير الذي هدفه الأساسي هو تعظيم الأرباح من أذهاننا، فعلى الرغم من وجود هذا النوع من المسيرين فيما يخص المؤسسات ص و م، إلاّ أن هذه النظرية لا تنطبق على الكل، فبعضهم يهدف إلى إرضاء المستهلكين، وبالتالي إكتساب سمعة كبيرة وحسنة مّما يسمح لهم بتكوين مؤسسة ناجحة ومعمّرة.

ـ نعتبر المسير هو ذلك الشخص الذي يعرّض نفسه للأخطار، وهذا بإستثمار أمواله الخاصة، لذا فعلى صاحب المشروع أن يحدّد هدفه بطريقة مدروسة تمكّنه من بلوغه.

وبعد كل هذه الدراسات تأتي مرحلة تجسيد المشروع وأول ما يواجه صاحب المشروع هو طريقة تمويل المشروع.

المطلب الثاني: مرحلة إنجاز المشروع

تتمثل هذه المرحلة في البحث وإيجاد الموارد الضرورية لإقامة المشروع.

أولا: البحث عن مصادر التمويل

1- التمويل:

يسعى المستثمر في المشروع الصغير إلى الإجابة على عدة أسئلة هامة متعلقة بالأمور المالية يتمثل أهمها بتحديد المصادر المناسبة للتمويل وتكاليفها، وتقدير الإحتياجات اللازمة بشكل دقيق[2].

والتمويل هو توفير المال اللازم لتنفيذ مشروع سواء لشراء الموجودات الثابتة التي يتطلب الاحتفاظ بها لمدة طويلة من الزمن كالأراضي والمباني والآلات والتجهيزات وغيرها، أو لتمويل العمليات الجارية.

2- مصادر التمويل:

1-2 التمويل عن طريق الأموال الخاصة:

قد يكون هذا التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو يحصل عليه بأخذ سلفية من الأهل والأقارب أو الأصدقاء، وفي كلا هاتين الحالتين يعتبر التمويل تمويل داخلي بالأموال الخاصة، أو ثلاث مصادر أخرى مثل الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، الأرباح المحجوزة (غير الموزعة) في حالة توسيع مشروع، ويكون هذا ضروريا في مرحلة الإنطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم درجة ثقة صاحب المشروع بمشروعه.

---

[1] أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنشائية (ط1،القاهرة:مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،1994)، ص26.

[2] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة (الطبعة العربية، دار النشر اليازوري عمان)، ص81.

والمساهمة الخاصة مهمة لكنها غالبا ما تكون غير كافية، لهذا فسيكون صاحب المشروع مجبرا على البحث عن مصادر إضافية من الأموال[1].

فعندما لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للشركة لذلك يجدر بها اللجوء إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو الاقتراض أو هما معا، و هو ما يسمى بالتمويل الخارجي الذي يتوقف حجم تمويله على حجم التمويل الداخلي واحتياجات الشركة المالية، أي أنه مكمل للتمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية (سواء الاستثمارية أو الجاريـــة)[2].

2-2 التمويـــل الخارجي :

إن الهدف منه هو جعل المدخرين يوظفون أموالهم عند المتعاملين الذين هم بحاجة إليها:

يمكن أن نستخلص ثلاث طرق للتمويل: التمويل المباشر، التمويل غير المباشر عن طريق الوسائط المالية الغير بنكية، التمويل الغير مباشر للوسائط المالية البنكية.

وتتوقف قدرة صاحب المشروع على الحصول على أموال خارجية على مايلي :

- المردودية.

- القدرة على التسديد (تتمثل في قدرة المؤسسة على تسديد ديونها)[3].

2-2-1 التمويل المباشر:

المبدأ هو تحويل الفائض من الموارد المالية من المدخر إلى المتعامل الاقتصادي العاجز عن التمويل، والقيم المنقولة هي تلك السندات القابلة للمفاوضة و التي تمثل إما حقوق الاشتراك في الملكية و إما حقوق الإقراض أي أنها تمثل حق ديني و بذلك تعود بدخل على حاملها.

يمكن التمييز بين القيم المنقولة ذات الدخل الثابت (مثل الكمبيالة، الربح على الدولة، أذونات الخزينة، أذونات الصندوق) و القيم المنقولة ذات الدخل المتغير(مثل الأسهم و حصص المؤسسين).

الدخل الثابت يتمثل في فائدة ثابتة للتوظيف، أما مكافأة قيم حق الملكية فهي اقتطاع من الربح المحقق و الموزع من المؤسسة (ربح الأسهم).

2-2-2 التمويل الغير مباشر للمؤسســات الماليـــة غير البنكيـــة:

تكمن أهمية هذه المؤسسات في التقليص من حجم الاكتناز عن طريق توظيف الادخار الذي لم يرخص للاستثمار في القيم المنقولة، كما أنه لا تقتصر أهمية المؤسسات المالية على كونها تقرض أموالا لمدة طويلة و لمدة قصيرة، بل تكمن في أنها تقوم بالتحويل البنكي أي تقبل مع تعبئة السندات عند طلب البنوك، يجب الإشارة إلى أنه تختلف هذه العملية عند إعادة الخصم من طرف البنك المركزي التي تتم عن طريق إصدار نقدي جديد.

2-2-3 التمويل الغير مباشر للمؤسسات المالية البنكية :

يتميز هذا التمويل بعدم تدخل ادخار الأموال التي تقرض لذوي العجز في التمويل أي لم تجمع

---

[1] صندرة سايبي، مرجع سابق، ص19.

[2] عبد الغفار حنفي،" أساسيات التمويل و الإدارة المالية "، دار الجامعة الجديدة جامعة الإسكندرية، 2002، ص 379.

[3] Hérvé hutin, tout la finance de L'entrepraise, 2eme éditio, les édition les édition d'organisation, paris, 2002, p17

من التخزيـن بل هي من إصدار البنك من لا شـيء عن طريق تحويل نقدي لسند .

للبنك إمكانية تحويل كل من سندات الملكية أو سندات من الأصول الحقيقية (الذهب) والحقوق الشخصية (عمولات صعبة) إلى نقود، في كل هذا يجب التذكير أن البنوك تخضع إلى تنظيم معيـن.

ويجب أن يركّز في تقديم ملف طلب التحويل إلى البنك على عدة جوانب خاصة بالمنتوج من جهة، ومناصب الشغل وطبيعة الاستثمارات من جهة أخرى، كما أنّ الضمانات الواجب تقديمها تتراوح حسب قيمة الاستثمار، ومنح القرض من طرف البنك لا يتمّ إلاّ بعد[1]:

- دراسة شاملة عن الشخص الذي سيقترض المال.

- تقدير الاحتمالات المستقبلية حول حجم السوق، المبيعات والأرباح للمشروع المقدم.

لكن التمويل من المصادر الخارجية لا يقتصر فقط على البنوك فهناك وكالات ومؤسسات مالية أخرى مختصة في هذا المجال.

ثانيا: اختيار الموقع للمشروع[2]:

يعتبر القرار الخاص باختيار الموقع للمشروع الصغير من القرارات الإستراتيجية الحاسمة،والتي تؤثر بشكل مباشر على نجاح أو فشل المشروع ومدى قدرته على تحقيق أهدافه طويلة الأجل والتي تتحقق من خلال قيامه بكافة الأنشطة المرسومة من إنتاج بيع أو شراء، وذلك على اختلاف أنواع المشاريع سواء أكانت صناعية،تجارية،خدمية .

المطلب الثالث: مرحلة استيفاء الإجراءات القانونية والدخول في الاستغلال

أولا: الإجراءات القانونية والإدارية:

إنّ أيّ نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلاّ بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

1- وضع الإطار القانوني:

قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل، يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، ويجب أن تبيّن الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة أشخاص (شركة تضامن، شركة ذات مسؤولية محدودة ...)؟ أم هي شركة رؤوس أموال (شركة التوصية بالأسهم، شركة مساهمة...)؟.

2- المسار القانوني:

كل مؤسسة تمارس نشاطا داخل القطر الجزائري يجب عليها المرور على عدة مراحل قانونية، كاللجوء إلى الموثّق لتحرير وإمضاء العقد وإشهار، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري، وتدوين اسم الشركة و تحديد مسؤوليات المسير وتسيير الشركة -حسب القانون التجاري الجزائري- والذي ينظّم المسار القانوني للمؤسسة.

---

[1] عبد الغفار حنفي، نفس المرجع، ص383.

[2] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد،مرجع سابق، ص108.

ثانيا: انطلاق النشاط الاقتصادي

بعد أن يتمّ المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتنفيذ الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي، وتمثل مرحلة الانطلاق في الخطوة الأولى لتجسيد الهدف الذي تم تحديده في مخطط الأعمال، وقبل البدء في ممارسة نشاط المؤسسة قد يقوم صاحب المشروع بمراجعة مخططاته من أجل استخراج بعض التغييرات التي يمكن أن تخل بنشاط المؤسسة.

كما يقوم بالتأكد من أنه قام بالاختيار للأفراد الذين يملكون الكفاءات اللازمة، وأنه قام بوضع الأجور المناسبة، كما يعمل على توفير ظروف جيدة للعمل، إضافة إلى خلق علاقات حسنة مع الموردين والمقرضين والمستثمرين وممثلي الدولة والهيئات المحلية وخاصة الزبائن[1] .

وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها :

1- عملية تعيين الموظفين الضروريين ووضع التنظيم الإداري:

يعكس التنظيم الإداري عملية تعيين العمال والتدريب والترقية والنقل والمكافأة للموظفين استنادا على عملية:

- تحديد الوظائف المطلوب إنجازها.
- إعداد الوصف الوظيفي والمواصفات الوظيفية بعد تحديد تلك الوظائف.
- تعيين أشخاص معنيين في كل وظيفة حسب التخصص.

2- الطلبيات الأولى:

الحصول على المخزون الافتتاحي وتقدير الاحتياجات المستقبلية، وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حتى يضمن الحصول على الطلبيات الأولى، ويتم تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كما يلي:

- تجسيد العلاقة مع الزبائن من خلال عرض المنتجات وأسعارها ولإشهار والمشاركة في المعارض.
- البحث وتجسيد العلاقة مع الموردين من خلال الاتفاق على الأسعار والشروط وآجال التسديد .

3- وضع وسيلة العمل:

وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

4- تحديد إستراتيجية عمل المؤسسة:

يعتبر إتباع إستراتيجية مثلى ومناسبة هي الوسيلة الأنجع لإنجاز مشروع ما ،ويجب تحديد إستراتيجية المؤسسة قبل القيام بإنشائها أو خلال ممارسة النشاط ،ونظرا لأهمية الإستراتيجية في بلوغ الأهداف المرجوة، سنركز على بعض الأمور التي يجب وضع استراتيجيات لها كالإنتاج ، التسويق، تقسيم وطريقة العمل، توسيع النشاط أو عدم الاكتفاء بإنـتاج منتج واحد.

[1] Piere, G Bergron la dynamique, 3éme édition gaétan morin éditeur, pebliothéque national de canada, montérial, 2001

5- تأمين المؤسسة والعمال:

عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجباريا، بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويريح أيضا المؤسسة إتجاه العملاء.

6- الشروع في النشاط:

بداية نشاط المؤسسة رسميا، وتحمل الأعباء والالتزامات الناتجة عن عملية الاستغلال.

المبحث الثالث: واقع تأهيل المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة.

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إبتداءا من سنوات التسعينات و ذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يتكون في أغلبه من الصناعات و المؤسسات العمومية، لكن في ظل التطورات الراهنة و التغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنشاء وزارة خاصة بها ، دليل قاطع على زيادة الاهتمام[1] بها ، و بالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة و الأجنبي من جهة أخرى، خاصة وأنها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الأمر الذي يحتم تأهيل و ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات .

ولمعرفة مدى اهتمام الدولة بتطوير وترقية هذه المؤسسات وإنعاش الاقتصاد الوطني، سنتطرق إلى أهم هذه البرامج المطبقة والهيئات الداعمة في الجزائر بالترتيب من المهمة إلى الأقل أهمية وسنقوم بشرح مهامها بشكل مختصر:

المطلب الأول: دور المؤسسات المالية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسة المالية منظمة أعمال كبقية منظمات الأعمال الأخرى التجارية والصناعية إلا أنها تختلف عنها في كون أصولها أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل أصول الشركات الصناعية كما أن خصومها أيضا خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة[2].

أولا:البنوك ودورها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف البنك:

هو منشأة مالية تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود لفائضة على احتياجات الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو إستثمارها في أوراق مالية محددة.

---

[1] د/ صالح صالحي ، " أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة " ، " مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير " سطيف – الجزائر ، العدد 2004/3 ، ص 31-37 .

[2] أ.د.علاء فرحان طالب،دكتور يونس الموسوي ،أ محمد فائز حسن،إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)،دار الأيام للنشر والتوزيع عمان،الطبعة العربية 2013 ص20

يقوم البنك بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا بقيامه بالمهام الأساسية الموكلة إليه على أحسن وجه، إذ تعتبر البنوك منشأة مالية تلعب دورا هاما في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها للأشخاص المحتاجين إلى تمويل، تحت أسس وقوانين معينة.

وهذه المؤسسة هي وجهة معروفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمويل بعض احتياجاتها المالية، وذلك لضعف إمكانيات التمويل الذاتي، لأسباب عديدة منها:

- ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع.
- انخفاض هامش الربح بسبب المنافسة، وما يترتب عنه من انخفاض في النتيجة الصافية.
- ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي تؤثر على ربحية المؤسسة.

هذه العوامل جعلت وجود البنك أمرا حتميا في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا سنحاول تقديم أهم الخدمات التي يقوم بها البنك لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- دور البنوك في تمويل إنشاء ونشاطات المؤسسات:

2-1 قبول الودائع:

تعتبر وظيفة تقليدية للبنوك إذ يقوم البنك عبرها بقبول واستلام مدخرات الأفراد والشركات، فإذا كان لدى المؤسسة فائض في السيولة تقوم بادخاره في هذه البنوك، ويمكن أيضا التعبير عن هذه العلاقة أيضا كتوظيف للأموال الفائضة لدى المؤسسة مقابل فوائد تمنحها لها البنوك في بعض الأحيان، ويمكن أن تأخذ هذه الودائع عدة أشكال:الودائع الجارية،ودائع الادخار، الودائع الثابتة[1].

2-2 تقديم القروض:

تعتبر وضيفة تقديم القروض ثاني أهم الوظائف في البنوك التجارية لكل الأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وتنقسم القروض إلى ثلاثة أنواع حسب المدة هي:

2-2-1 سياسة وإجراءات القروض البنكية في الجزائر :

عملية التسديد فيما بعد، وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا، وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها ذلك من التقليص من احتمالات عدم التأكد، وبالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الاستثمار و تأثيراتها على وضع المؤسسة ووضع البنك الممول للعملية.

2-2-1-1 عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للاستثمارات، و يرتبط كل نوع منها بطبيعة الاستثمار ذاته.

[1] أ.د.علاء فرحان طالب،دكتور يونس الموسوي ،أ محمد فائز حسن،مرجع سابق ص66.

2-2-1-1-1 قروض قصيرة الأجل:

تمنح لمدة مابين 18شهر إلى سنتين، في غالب الأحيان يلجأ الأشخاص للبنك عند الحاجة و ذلك لتغطية العجز الذي يطرأ على الخزينة للحصول على مال لضمان استمرار الدورة الإنتاجية في حالة عادية و نعلم أن المؤسسات الصناعية و التجارية تحتاج إلى عدة أسابيع لكي تمر من مرحلة شراء المواد الأولية و تحويلها إلى منتجات تامة الصنع، ثم بيعها مع الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الممنوحة للزبائن لكي يسددوا ما عليهم، و انطلاقا من هذه المعطيات نستطيع تحديد مدة استرجاع القرض.

و بهذا نخلص إلى أن القرض قصير الأجل هو القرض الذي يقدم إلى المؤسسات (لتمويل نشاط الاستغلال) وتنشأ الحاجات التمويلية للاستغلال أساسا لتسوية النفقات الدورية للمؤسسة التجارية و الصناعية مثل: أجور العمال و مصاريف النقل و ما شابه ذلك، و لكن بالرغم من أن المؤسسة تتحمل نفقات عديدة على عاتقها فإنها في المقابل تتلقى إيرادات من خلال المبيعات المحققة و استرجاع الحق.

2-2-1-1-2 قروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات، مثل الآلات و المعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة... و نظرا لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن
تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض[1].

2-2-1-1-3 قروض طويلة الأجل:

تمتد مدة هذا القرض من 7سنوات حتى 20 سنة، وتتجه المؤسسات لهذا النوع من القروض لتلبية الحاجات التمويلية للاستثمار تغيير جهاز الإنتاج بغية الدخول إلى أسواق جديدة أو زيادة التجهيزات و المعدات من أجل توسيع حجم النشاط ، فمباشرة أي مخطط للاستثمار يؤدي بالضرورة إلى توسيع أو تغيير عناصر الميزانية الثابتة مثل : المعدات و الأدوات و الأراضي و المباني و غير ذلك من الاستثمارات الثابتة.

و منه أي توسيع أو تنويع للنشاط يؤدي إلى خلق مشاكل للتمويل و منه تصبح المؤسسة في حاجة إلى تمويل هذه العناصر الثابتة من الأصول.

2-2-1-2 القرض الإيجاري:

يعتبر القرض الإيجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وان كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة، ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لهم.

وهو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 74.

أو معدات أو أي أصول مادية أخرى، بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار .

ويمكن الالتفات أيضا إلى بعض أساليب تمويل البنوك لعمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

2-2-1-3 القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة.

2-2-1-3-1 التسبيقات على البضائع:

هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها، وقد أثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل الموارد الأساسية، ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة[1].

2-2-1-3-2 تسبيقات على الصفقات العمومية:

هي عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات)، أو الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع و حجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل انجاز هذه الأشغال، وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية.

ثانيا: مؤسسات التأمين ودورها في تحقيق استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف مؤسسات التأمين:

هي مؤسسات مالية غير ودائعية، تعمل على ضمان الأشخاص ضد المخاطر التي تصيب حياتهم وممتلكاتهم، أو بعبارة أخرى هي مؤسسات تضمن تعويض زبائنها ضد مخاطر معينة قد يتعرضون لها مقابل حصولها على دفعات دورية (مستحقات التأمين)[2].

1http://www.shababdz.com

[2] أ.د.علاء فرحان طالب،دكتور يونس الموسوي ،أ محمد فائز حسن،مرجع سابق، ص 132.

2- بعض عمليات التأمين التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1 التأمين على الحريق، الأخطار الزراعية وهلاك الماشية

2-1-1 التأمين على الحريق

نص المشرع الجزائري التأمين على الحريق بالنص على: "يضمن المؤّمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران غير أنه إذا لم يكن هناك إتفاق مخالف لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي، وهي إلزامية في بعض القطاعات، حيث يجبر القانون الهيئات العمومية التابعة للقطاعات الاقتصادية المدنية أن تكتب تأمينا من خطر الحريق.

2-1-2 التأمين من الأخطار الزراعية:

يضمن المؤمن الأخطار التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل الزراعية، كالبرد، العاصفة، الجليد، الفيضانات، الثلج...الخ، وذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.

2-1-3 التأمين من هلاك الماشية:

يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض و يسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.

2-1-4 تأمين نقل البضائع:

تتعرض البضائع مهما كانت طبيعتها و كيفية تغليفها و نوع الوسيلة المستعملة لنقلها إلى أخطار عديدة.

2-1-4-1 تأمين البضائع المنقولة بحرا:

وهو الأكثر إستعمالا، فأثناء القيام برحلة بحرية تضمن الأخطار من خلال اكتتاب وثيقة التأمين البحري على البضائع.

2-1-4-2 تأمين البضائع المنقولة جواً[1]:

تخضع وثيقة تأمين البضائع المنقولة جواً لنفس شروط و مبادئ وثيقة التأمين البحري، أما عن تأمين المراكب الجوية فهو يضمن الأضرار المادية التي قد تلحق بالمركبة الجوية حسب الإتفاق في العقد.

2-1-4-3 تأمين البضائع المنقولة برا:

ينص هذا النوع من التأمين الأضرار التي تلحق بالبضائع المنقولة عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية و بالإمكان أن يمتد الضمان أثناء عمليات الشحن و التفريغ، و ذلك حسب الإتفاق في العقد.

[1] http://www.shababdz.com

2-2 تأمينات الأضرار الأخرى:

2-2-1 تأمين خسائر الاستغلال:

يسعى هذا النوع من التأمين إلى تعويض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي لا يمكن امتصاصها بعد تدني رقم أعمال المؤسسة من جراء وقوع حادثة.

2-2-2 تأمين كسر الآلات:

تضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المؤمن عليها بسبب الاستغلال السيئ، خلل في البناء، انقطاع التيار...الخ.

2-3 الأخطار الصناعية و أخطار التركيب:

2-3-1 الأخطار الصناعية:

إضافة إلى خطر الحريق، توجد أخطار مكملة مثل الفيضانات، الإنفجارات، سقوط أجهزة، ظواهر طبيعية...الخ.

2-3-2 أخطار التركيب:

ويضمن العتاد المؤمن عليه من أخطار كهربائية، حريق ضغط متزايد.

2-4 تأمين متعدد الأخطار:

من أجل ضم عدة أخطار في عقد تأمين وحيد، لجأ المؤمن إلى استعمال عقود تأمين تسمى بالأخطار المتعددة، وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له: الحريق، انفجار، أضرار المياه، انكسار الزجاج، السرقة...الخ، وهي عدة أنواع نذكر منها:

- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للتاجر و الحرفي.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للسكن.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للعمارات.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للصناعة.

المطلب الثاني: البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

أولا: على المستوى المحلي:

1-إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية:

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة إبتداءا من سنة 1993 وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي غيرت اسمها وأصبحت تسمى وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، وهي تهدف من خلال نشاطاتها إلى:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.

[1] http//www.unica-na.Or g/cie2008documents/samia.ptt

- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و في سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هذا لتطوير الصناعات التقليدية كجزء من المؤسسات المصغرة.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي سيتم التطرق إليها.

2- إنشاء المشاتل وحاضنات الأعمال:

مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طبع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاث أشكال هي:

- **المحضنة:** وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات .
- **ورشة الربط:** الربط وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

1-2 أهداف المشاتل: وتسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- التحول في المدى المتوسط إلى عامل إستراتيجي في التطور الاقتصادي.

2-2 وظائف المشاتل : وتتكفل بـ [(2)]

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
- تسيير وإيجار المحلات.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤ ص م، ص46.
[2] نفس المرجع السابق، ص48.

- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري وتقديم الإرشادات الخاصة للمؤسسات.

3- مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-3 تعريف المركز[1]:

يعتبر مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت وصاية وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.

2-3 مهام المركز: يتمثل دور مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- توجيه ومرافقة حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات في مختلف مراحل إنشاء وتوسيع مؤسساتهم.
- ترصين الروح المقاولتية لدى حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات.
- إعداد دورات تكوينية بهدف تعزيز قدرات ومهارات حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات في ميادين المناولة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم وتشجيع التكنولوجيا الجديدة.
- تنظيم فضاءات مفتوحة للتعريف بمختلف أجهزة الدعم المسخرة من طرف الدولة لفائدة الشباب.
- تحفيز المؤسسات على تحقيق الميزة التنافسية .
- خلق فرص للالتقاء بين أصحاب المؤسسات وممثلي مختلف أجهزة الدعم، يتم خلالها طرح ومناقشة مختلف المشاكل والعوائق التي تواجههم أثناء إنشاء مؤسساتهم .
- عقد جلسات عمل تسمح باحتكاك أصحاب المؤسسات المنشأة حديثا بأصحاب المؤسسات بأصحاب المؤسسات النشطة في الميدان التي تتمتع بالخبرة،قصد تبادل المعارف والتجارب.

3-3 خدمات المركز:

مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،يقدم:

- الاستشارة والتوجيه.
- المرافقة في جميع مراحل إنشاء مؤسستك.
- التكوين وفقا لاحتياجاتك.
- طرق إعداد مخطط الأعمال.
- وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]:

1-4 التعريف بالمجلس:

المجلس جهاز استشاري يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤ ص م،ص 62
[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003 مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤ ص م،ص 77

2-4 أهداف المجلس:

- ضمان الحوار والتشاور الدائم حول مختلف المسائل بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنضمات أرباب العمل التعرف على العراقيل والحلول اللازمة لجملة المشاكل المعترضة للقطاع.

- اشتراك مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إبداء آرائهم وأفكارهم حول المسائل التي تهم المؤسسات لإيجاد محيط مشجع لتطوير المؤسسات.

- المساهمة في وضع حيز التنفيذ نظاما للمعلومات الاقتصادية وإحصاء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

1-5 تعريف ونشأة الوكالة[1]:

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي وثلاث مراسيم تنفيذية تنظمه وتضعه في قيد التطبيق.

كانت الوكالة الوطنية تمنح سلفا بدون فوائد قيمتها لا تتجاوز 30000 دج لشراء المواد الأولية وقروض بنكية بفوائد مخفضة لا تتجاوز قيمتها 400000 دج لشراء العتاد اللازم للانطلاق في المشروع.
وتطبيقا لقرارات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011 سيما بشأن تفعيل الاستثمار، وهذا في إطار جهاز القرض المصغر، صدر مرسومان يهدفان إلى إلغاء أحكام من المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22جانفي 2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر وتعديل بعض الأحكام من المرسوم التنفيذي رقم 15/04 المؤرخ في 22جانفي 2004 والمحدد لشروط الإعانة الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.
وتتعلق أهم التعديلات بها خلق صيغ تمويل جديدة تتمثل في:
- سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية تقدر ب 100000 دج لشراء المواد الأولية.
- قرض بنكي بفوائد منخفضة مكمل بسلفة بدون فائدة لا تتجاوز قيمتها 1مليون دج موجه لشراء العتاد.

2-5 مهام الوكالة[2]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم ،نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحضون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

---

[1].com.angem.www

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل.

والجدول التالي يبين القروض الممنوحة من طرف الوكالة:

الجدول رقم (12):القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط من قبل وكالة الوطنية لتسير القرض المصغر إلى غاية 2012/12/31)

قطا عات النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة	المبلغ المستأجر(دج)
الزراعة	76291	16.89	2983852354.77
الصناعة المصغرة جدا	157184	34.81	6032825712.26
البناء والشغال العمومية	36658	8.12	1732835935.77
الخدمات	95256	21.09	4646022252.04
الصناعة التقليدية	86158	19.08	2922405084.03
التجارة	61	0.01	13044852.51
المجموع	451608	100	18330986191.38

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد22، طبعة أفريل 2013.

6- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الأجهزة التي تدعم التشغيل والتنمية، من خلال برامجها الإستراتيجية والمواكبة للتطورات الاقتصادية المحلية وحتى الدولية، ولاهتمام السلطات وثقتها بقدرته على تحقيق أهدافه، فقد تم تعديل قانونه الأساسي وتكثيف الرقابة على نشاط فروعه.

6-1 تقديم الوكالة[1]:

ينظم المرسوم التنفيذي رقم 96/297 الصادر بتاريخ 08-09-1996 المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 03/300 مهام وهيكل وسير الوكالة بحيث الوكالة هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لسلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وحسب المادة 06 من المرسوم السابق فإن الوكالة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية تضطلع بالمهام التالية:

- تدعم و تقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .

- تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بها تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

[1] وثائق رسمية مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولايتي الشلف وجيجل.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام دفتر الشروط بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز المشاريع الاستثمارية.

- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

2-6 الإجراءات الإدارية المتخذة للاستفادة من الدعم[1]:

1-2-6 الشروط المتوفرة في المستفيد من الدعم: لابد من أن يكون صاحب المشروع يتمتع بالشروط التالية:

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-297 مؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417ه الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1996،التي تحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب صاحب المشروع ومستواها، فإنه يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذين تتوفر فيهم الشروط التالية[2]:

1- العمر يتراوح مابين 19-35 سنة ولا يمكن للمسير أن يتجاوز 40 سنة إلا إذا تعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة.

2- أن يكون مؤهلا ولكن عاطل عن العمل عند تقديم طلب الإعانة.

3- أن تكون له مساهمة شخصية في المشروع كحد أدنى تختلف نسبتها باختلاف قيمة ومنطقة المشروع.

4- أن تكون وضعيته مسوية إزاء الخدمة الوطنية إذا كان سنه19 سنة.

2-2-6 محتوى الملف المطلوب: لكي يستفيد الشباب صاحب المشروع من إعانة الوكالة عليه إعداد الملف التالي:

1-2-2-6 الوثائق الإدارية:

(05) نسخ من شهادة من شهادة الميلاد أصلية،(03) نسخ من شهادة لإقامة، (03) نسخ من بطاقة التعريف الوطنية، (03) نسخ من شهادة عدم الخضوع للضريبة، شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية بالنسبة للمسير الذي يتراوح عمره بين19- 20 سنة، (03) نسخ من وثيقة تثبت المؤهل المهني لصاحب المشروع.

- إثبات صفة الشاب العاطل من خلال:

- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء.

- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.

2-2-2-6 الملف المالي[3]:

- الفاتورات الشكلية للتجهيزات(03 نسخ).

- الفاتورات الشكلية للتأمينات متعددة المخاطر(03 نسخ).

---

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل المؤسسة المصغرة.

[2] المواد 1-2 من المرسوم التنفيذي 96-297 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 8 سبتمبر 1996 يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع ومستواها.

[3] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع.

- الميزانيات وجداول النتائج التقديرية لـ:05 سنوات.

3-2-2-6 معالجة الملف المطلوب: تتم انطلاقا من المراحل التالية:

1-3-2-2-6 مرحلة الإنجاز: ويتم في إطارها تنفيذ عدة إجراءات بحيث يتم:

- إيداع طلب منح الإعانات وملف الشاب أو صاحب المشروع على مستوى الوكالة

- القيام بالدراسة التقنواقتصادية من طرف المكلفين بالمشروع على مستوى فرع الوكالة،وتسليم شهادة التأهيل.

وفي حالة مشاركة البنك في تمويل المشروع، يتبع الملف المراحل التالية:

- إيداع الملف لدى البنك وتسليم الموافقة البنكية.

- وضع القانون الأساسي للمؤسسة المصغرة.

- تسجيل المؤسسة في سجل التجاري.

- فتح حساب بنكي تجاري ودفع المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع.

- إشراك المؤسسة في صندوق ضمان القروض.

- تسليم قرار منح الإعانات المتعلقة بالانجاز من طرف مصالح الوكالة بعد التوقيع على دفتر الشروط وأوراق الأمر للقرض بدون فائدة ممنوحة من طرف الوكالة.

- تحويل القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة إلى الجانب البنكي للمؤسسة المصغرة.

- سحب الشيكات البنكية من طرف البنك لفائدة الموردين لاقتناء التجهيزات.

2-3-2-2-6 مرحلة الاستغلال: ويتم في إطارها تنفيذ الإجراءات التالية:

تسليم الوثائق البيانية لإنجاز الاستثمار لمصالح أونساج (الفواتير النهائية، مستندات رهن التجهيزات).

- تحرير محضر معاينة لإنجاز الاستثمارات من طرف الوكالة.

- تسليم قرار الإعانات المتعلقة بالاستغلال من طرف الوكالة.

3-6 التركيبات المالية للمشاريع والإعانات الممنوحة.

تستفيد المؤسسة المصغرة المنشأة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من إعانات مالية إعانات جبائية، سواء في مرحلة الاستثمار الإنشائي أو التوسيعي.

1-3-6 التركيبات المالية للمشاريع: طبقا لصيغ التمويل يقترحها الوكالة والتي تتمثل في:

1-1-3-6 التمويل الذاتي:

يقوم المستثمر في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل ويتحمل كافة المصاريف الضرورية لذلك،ولكن يلجأ إلى الوكالة للحصول على الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية التي أقرها القانون تشجيعا للاستثمار والتشغيل،وإن هذا النوع من التمويل بنسبة قليلة 0,46%.

2-1-3-6 التمويل الثنائي:

ينشأ هذا النوع من التمويل بين طرفين الشاب صاحب المشروع والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من خلال :

- المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

- القرض بدون فائدة التي تمنحه أونساج يتغير كذلك حسب قيمة القرض ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(13):استثمار الانشاء

المساهمة الشخصية%	القرض بدون فائدة%	قيمة الاستثمار
%75	%25	2 مليون دج أو أقل
%80	%20	2-10 مليون دج

المصدر: استثمار الإنشاء لتمويل ثنائي (منشورات)أونساج.

3-1-3-6 التمويل الثلاثي[1]: يشترك ثلاثة أطراف في هذا النوع من التمويل:

- الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع من خلال المساهمة الشخصية.

- الوكالة الوطنية لدعم الشباب من خلال القرض بدون فائدة الذي تمنحه للشباب.

- البنك بتقديمه للقرض الذي يخفف جزء من فوائده من طرف الوكالة.

الجدول رقم(14): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

قيمة الاستثمار	منطقة المشروع	المساهمة الشخصية%	ANSEJقرض%	القرض البنكي%
2 مليون دج≥	كل المناطق	05	25	70
2,000001	المناطق الخاصة	08	20	72
10مليون دج	المناطق الأخرى	10	20	70

المصدر: استثمار الإنشاء التمويل الثلاثي (منشورات) أونساج

[1] منشورات أونساج، مرجع سابق.

نستنتج من الجدول أن: المساهمة الشخصية تتغير طبقا لمستوى الاستثمار وموطنه.

ـ القرض بدون فائدة الممنوح من طرف أونساج يتغير حسب مستوى الإستثمار.

الجدول رقم(15): تخفيض معدلات الفائدة في إطار أونساج.

المناطق / القطاعات	الخاصة	أخرى
القطاعات الأولية-الفلاحة والصيد البحري	%90	%75
القطاعات الأخرى	%75	%50

المصدر:استثمار الإنشاء التمويل الثلاثي (منشورات) أونساج.

إذا فقطاع الفلاحة والصيد البحري يستفيد من تخفيض معتبر مقارنة بالقطاعات الأخرى.

6-3-2 الإعانات الجبائية والشبه الجبائية[1]:

تستفيد المؤسسة المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من عدة إعانات وهذا سواء أثناء مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال.

6-3-2-1 الإعانات المالية:

- القرص بدون فائدة طويل المدة تمنحه الوكالة للمؤسسة المصغرة وهو معفى من الفوائد.

- تخفيض نسب الفائدة تتحمل الوكالة جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي وتتغير نسبة التخفيض حسب طبيعة وموطن المشروع.

6-3-2-2 الإعانات الجبائية وشبه الجبائية: تستفيد المؤسسة المصغرة حسب الأمر رقم 96/31 المؤرخ في:30-12-1996 المتضمن لقانون المالية من الإعانات:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- تطبيق المعدل المخفض لـ 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات.

[1] منشورات أونساج مرجع سابق.

6-3-2-3 إعانات مرحلة الاستغلال:

تمنح للمؤسسة المصغرة إعانات جبائية و شبه جبائية في مرحلة الاستغلال سواء لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات من تاريخ انطلاق النشاط، حسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 91/10/09 المحدد لقائمة البلديات الواجب ترقيتها.

يتعلق الأمر بالإعانات الجبائية التالية:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل ، الدفع الجزافي و الرسم على النشاط المهني ،والاستفادة من المعدل المخفض بـ 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة، والإعفاء من الرسم العقاري على البنايات .

6-4 متابعة و مراقبة المؤسسة المصغرة:

تتمحور متابعة المؤسسة المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حول النقاط التالية:

- المشورة و التوجيه خلال نضج فكرة المشروع.

- مرافقة الشاب أو صاحب المشروع خلال إنشاء المؤسسة المصغرة.

- متابعة احترام التزامات المؤسسة المصغرة في إطار دفتر الشروط و الإرسال الدوري للمعطيات تتعلق بتطورها.

- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها.

- التكوين الدائم للشباب أصحاب المشاريع.

الجدول رقم(16):يبين توزيع المشاريع الممولة حسب القطاع نشاط من طرف وكالة أونساج (إلى غاية 2012/12/31).

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار(دج)
الخدمات	73221	179758	210328527568
نقل المسافرين	17066	40207	41304490843
الصناعة التقليدية	30977	96638	73601576467
نقل البضائع	52870	90647	136078567624
الزراعة	24812	62230	71318568083
الصناعة	11513	37910	47003634058
البناء والأشغال العمومية	17401	57759	62369492423
الأعمال الحرة	5043	11966	8304301446
الصيانة	4713	12325	9171606789
الصيد	750	3749	4685203788
الري	464	1863	2795211906
نقل التبريد	10317	19503	24779329998
المجموع	249147	614555	691740510995

المصدر:نشرية المعلومات الإحصائية، مرجع سابق ،ص40

7- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

7-1 تعريف الصندوق[1]:

لقد نشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي الذي عرفه الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية، حيث شرع في تطبيق نضام التعويض عن البطالة والتأمين ضد هذا الخطر الاقتصادي والتدخل قبل وبعد حدوثه والحد من انعكاساته، كما يمنح هذا الصندوق للعاطلين عن العمل الذين تكون أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة ويوجه خصيصا لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك تمويل المشاريع الاستثمارية مثل شراء وسائل النقل.....الخ.

[1] الصندوق الوطني للتأمين على البطالة-الجزائر-

2-7 مهام الصندوق:

- إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و 50 سنة.

- تحديد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30و 50 سنة

على هذا الأساس القانوني باشر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إرساء ميكانيزمات داخلية وبناء شراكة وطيدة مع وزارات ومؤسسات تعمل على تجسيد صلاحية الجديدة

تكمن الخدمات الموجهة لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية طيلة مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.

ترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويل ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشر (10) ملايين دينار جزائري[1].

3-7 الدعم المالي والإعانات التي تقدمها الوكالة:

إن المساعدات التي تقدمها الوكالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل وتقديم الإعانات ومتابعة المشروع متعددة حيث نجد:

1-3-7 الإعانات المالية: يقدم الصندوق لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروض بفوائد منخفضة حسب نوع النشاط الممارس والجدول التالي يوضح طرق دعم الصندوق:

الجدول رقم (17): صيغ تمويل القروض من طرف الصندوق الوطني للتأمين من البطالة.

المنطقة	قيمة النشاط	المساهمة الشخصية	نسبة تمويل الصندوق	التمويل البنكي
المناطق العادية	أقل من 2000000 دج	%05	%25	%70
	من 2000000دج إلى 5000000دج	%10	%20	%70
مناطق الهضاب العليا وولايات الجنوب	من 2000000دج إلى 5000000دج	%08	%22	%70

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق خاصة بوزارة العمل والضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

[1] المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم 04-102 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 3جانفي 2004

4-7 شروط الاستفادة من الدعم[1]:

- أن يتراوح سن المستفيد ما بين 35-50 سنة.
- عدم ممارسة نشاط خاص مند سنة.
- عدم الاستفادة من إجراء تدعيمي آخر خاص بإحداث نشاط.
- التمتع بمهارات أو مؤهلات لها علاقة بالنشاط المرغوب فيه.

الجدول رقم (18): المشاريع الممولة حسب الجهات من طرف الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (إلى غاية 31 /2012/12)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل	النسبة	مبلغ التمويل (دج)	النسبة
الزراعة	3398	4.58	7972	5.52	10975173091.34	5.51
الصناعة التقليدية	2511	3.39	6822	4.72	5649514298.05	2.84
البناء والأشغال العمومية	3647	4.92	12677	8.78	11361264052.6	5.7
الري	152	0.21	548	0.38	862981362.17	0.43
الصناعة	4346	5.86	12492	8.65	14266823520.98	7.16
الصيانة	406	0.55	1006	0.7	887800497.7	0.45
الصيد البحري	95	0.13	213	0.15	439332373.69	0.22
المهن الحرة	234	0.32	516	0.36	612107370.78	0.31
الخدمات	13962	18.83	30525	21.13	45875871980.52	23.02
نقل البضائع	35662	48.11	56631	39.20	87407684342.10	43.87
نقل المسافرون	9717	13.11	15055	10.42	20922861903.73	10.5
المجموع	74130	100	144457	100	199261414793.6	100

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد22، طبعة أفريل 2013، ص42.

[1] وزارة العمل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المديرية الجهوية قسنطينة، أيام تحسيسية حول حرف الصندوق، ص6.

8- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

8-1 التعريف بالصندوق:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، و يتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 .

8-2 أهداف الصندوق :

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك أو المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أونساج .

8-3 المؤسسات المؤهلة:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.
- المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة ورفع الصادرات.
- المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.
- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.
- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.
- المشاريع التي ستوظف يد عاملة مؤهلة.
- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.
- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

8-4 المؤسسات الغير مؤهلة:

المؤسسات الغير مؤهلة للاستفادة من هذا الدعم هي:

المؤسسات الكبيرة، المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة، شركات التأمين، الوكالات العقارية، الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط، المؤسسات المسعرة في البورصة القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة، المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

[1] Source/www.FGAR.DZ

5-8 كيفيات التغطية:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، تتراوح نسبة الضمان بين 10٪ و 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة.

المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 25 مليون دينار.

6-8 تكلفة منح الضمان:

- يأخذ الصندوق علاوة مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.

- يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض. تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

1-6-8 ملف طلب الضمان[1]:

يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة.

- يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع.

- يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك.

- يمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج ميدا.

[1] Source/www.FGAR.DZ

جدول رقم (19):يوضح الوضعية العامة للملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2004 إلى نهاية 2012

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	800	354
التكلفة الإجمالية للمشاريع(دج)	75296446602	31696920
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	45180204408	17476017870
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%60	%55
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	19946974424	8052308816
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%44	%46
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	24933718	22746635
عدد المناصب الشغل التي ستنشأ	36533	15624
الأثر حسب الشغل المنشأ(دج)		
الاستثمار حسب الشغل	2061053	2028733
القرض حسب الشغل	1236696	1118537
الضمان حسب الشغل	545999	515381

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص36.

الجدول رقم (20): يوضح الوضعية العامة للملفات المعالجة من قبل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المشاريع منذ 2004 إلى نهاية 2012.

	النشأة	التوسيع*	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	363	437	800
التكلفة الإجمالية للمشاريع(دج)	31229070800	44067375802	75296446602
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	17826862175	27353342233	45180204408
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	%57	%62	%60
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	6748664896	13198309528	19946974424
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	%38	%48	%44
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	18591363	30202081	24933718
عدد المناصب الشغل التي ستنشأ	8317	28216	36533
الأثر حسب الشغل المنشأ(دج)			
الاستثمار حسب الشغل	3754848	1561787	2061053
القرض حسب الشغل	2143425	969427	1236696
الضمان حسب الشغل	811430	467760	545999

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق،ص37.

9- وكالة ترقية الاستثمارات:

9-1 التعريف بالوكالة:

فتح قانون 93 للاستثمارات المجال أكثر للقطاع الخاص حتى يتدخل في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية، و قد تدعم ذلك على مستوى الهيئات الحكومية بإنشاء هيئة جديدة تدعم دور الدولة في إنعاش القطاع الخاص، وهي "الوكالة" وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها و متابعتها، بدورها تعتبر هيئة حكومية حيث تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة.

2-9 مهام الوكالة:

تكلف الوكالة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، لاسيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة و بالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة.

- تؤسس الوكالة في شكل شباك و حيد يضم الإدارات والهيآت المعنية بالاستثمار، وبهذه الصفة تقدم الوكالة في الآجال المحدد (أقصاه 60 يوم ابتداء من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح وطلب الاستفادة من الإمتيازات) بناءا على تفويض من الإدارة كل الوثائق المطلوبة قانون لإنجاز الاستثمار[1].

لكن هذه الوكالة عوضت بالوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار والتي سنتطرق لها ولدراستها كالتالي:

10- الوكالة الوطنية لدعم و تطوير الاستثمار(1):

لقد أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و بموجبه حدد مبادئ و أساليب تشجيع و حرية الاستثمار في الجزائر، و قد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية و متابعة الاستثمار، التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات لسنة 1993 وانطلاق نشاطها في مارس 1995.

1-10 مهام الوكالة: وتسعى هذه الوكالة إلى القيام بالمهام التالية:

- تحسين مناخ الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية.
- ضمان ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية و تطويرها و متابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية.
- المساعدة على مرونة الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات عن طريق الشباك الوحيد.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار، و التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

كل هذه المهام هدفها ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تشجيع روح المبادرة لدى المستثمرين من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية التي كانت تتميز بها قوانين الاستثمار السابقة خاصة المتعلقة بالفترة التي تستغرقها عملية دراسة الملفات و المقدرة بـ 30يوما، و التي كانت تستغرق 60 يوما في الوكالة السابقة وكالة ترقية الاستثمارات.

وقد كشف مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في حوار له مع الإعلام، عن استحداث قانون جديد لتنظيم عمل الوكالة ، سيمكنها من حيازة صلاحيات جديدة، تستطيع من خلالها تسهيل عمل المستثمرين، عبر فروعها المنتشرة عبر كامل ولايات الوطن، وذلك في غضون الأشهر القادمة.

11- بورصات المناولة والشراكة:

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة.

[1] المادة 8 و 9 من مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.

- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية.
- تشجيع الاستخدام الامثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية.
- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة.
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات.
- تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

وقد تم **إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة** وتنظيمه وسيره سنة 2003 [1]، وذلك لتحديد تشكيلة المجلس وتنظيمه وتسييره ومن أهم التجديدات التي جاء بها هي كالتالي:

- اقتراح كل تدريب من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني
- التشجيع علي اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ضمن التيار العالمي للمناولة.
- ينضم أو يشارك في تنظيم اللقاءات والتظاهرات والأيام الدراسية سواء على المستوى الوطني أم في الخارج.
- يعمل على ترقية وتطوير وعصرنة المنظومة الإعلامية لتمكين المؤسسات الكبرى والمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مجال المناولة من التعارف فيما بينهم.

12- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية:

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المؤسسات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،وهذا من أجل القضاء على مشكل إيجاد موقع إنشاء المشروع.

13- صناديق الدعم:

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن قطاعات و أنشطة متعددة ومن بين أشكال الدعم نجد صناديق الدعم و التي من بينها:

13-1 صندوق ترقية التنافسية الصناعية:

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2001، بمبلغ 04 مليار د.ج، 02 مليار د.ج منها مخصصة لتأهيل المؤسسات، فيما خصص الباقي لإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية.

13-2 الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية:

أنشئ هذا الصندوق سنة 2000، ومهمته هي تحصيل الضرائب على المؤسسات التي تسبب التلوث وتضر بالمحيط، و قد وصل مجموع الأموال التي تم الحصول عليها من هذا المصدر 800 ملون د.ج إلى غاية 2003.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 188/03المؤرخ في 22فبراير 2003،مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الم ص م، ص123.

3-13 صندوق تطوير مناطق الجنوب:

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، مهمته الرئيسية منح امتيازات للمستثمرين في المناطق الجنوبية للوطن، و التي تخص 23 ولاية.

4-13 صندوق الوطني التنمية الريفية:

يساهم هذا الصندوق في دعم قطاع الفلاحة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (21): مساهمة صندوق الوطني التنمية الريفية في دعم قطاع الفلاحة التطور العددي (للمؤ.ص.م) بولاية جيجل بين 2000-2014.

النشاط	نسبة الدعم	نوع الدعم
الحبوب والأشجار	30% شرط أن يكون المردود اكبر من 15 هكتار بالنسبة للحبوب	تهيئة التربة، الري، الشتلات (فواكه وأشجار الزيتون)، التقليم، البيوت البلاستيكية (5 بيوت لكل مستثمرة فلاحية)، البذور، المبيدات.
تربية الدواجن والأنعام	30%	- التلقيح الاصطناعي للبقر. - مشتلة النحل كاملة شمع، صناديق، نحل، عصارة.
إنتاج الحبوب	30%	- اصلاح الاسطبلات ترميم ب100.000.00دج. - إسطبل جديد ب 200.000.00دج - تحسين أنواع البقر . - الدعم بوسيلة نقل لجمع الحليب.

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5-13 الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي[1]:

6-13 صندوق التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: ويخص دعم المشاريع التالية:

- مشاريع لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

[1] بوخريص مديحة، جبيلي صباح"التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل،2011-2012، ص48.

بالإضافة إلى الصناديق السابقة نجد بعض الصناديق التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف المتعلقة بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد.
- الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية.
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات.
- صندوق دعم الاستثمارات.

14- برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها[1]:

14-1 تقديم البرنامج:

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إعداد برنامج للتأهيل يشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين و قد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذا البرنامج الذي سوف نتعرض لأهم عناصره، و هو يتكامل مع البرامج القطاعية للوزارات و الهيئات الأخرى المكلفة بترقية المنظومة المؤسسية الاقتصادية، ويمتد لفترة 12 سنة يشتمل على مرحلتين هما:

- مرحلة التكييف و تمتد على مدى 5 سنوات.
- مرحلة الضبط و تمتد على مدى 7 سنوات.

و يسعى إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية و ضمان حصة في السوق الدولية.

14-2 أهداف برنامج التأهيل:

يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير و الإدارة، و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة النوعية.
- ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحفاظ على العمالة الموظفة والتخفيف من البطالة.

14-3 المجالات التطبيقية لبرنامج التاهيل:

إن برنامج التأهيل ممول من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار تأهيل الاقتصاديات المحلية للاندماج في المنطقة الحرة الاورو متوسطية، وتتمحور عمليات التأهيل في مجالات عديدة على مستويين:

[1] وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002، ص 1.

1-3-14 مجالات التأهيل على مستوى المؤسسة :

من خلال تحديث أنماط التسيير والإدارة وتحديث وسائل الإنتاج المتقادمة وطرائق الإنتاج المستخدمة، وإتاحة الإعلام الاقتصادي اللازم سواء المتعلق بالقضايا الاقتصادية للمؤسسة أو بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

ويشمل التأهيل للمؤسسات والصناعات التي تمتلك إمكانيات معتبرة تساعد على نمو واكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية.

2-3-14 على مستوى محيط المؤسسة: لتكون أكثر استجابة لنموها وتطورها واستمرارها ومنها:

المحيط القانوني والإداري والتنظيمي،المحيط العقاري، المحيط المالية والمصرفي، المحيط الجبائي.

4-14 الهيئات المكلفة ببرنامج التأهيل: يتم تطبيق برنامج التأهيل بواسطة مجموعة من الهيئات أهمها:

1-4-14 الصندوق الوطني للتأهيل :

والذي يتشكل من ممثلي الوزرات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي غرف التجارة والصناعة والحرف الفلاحية وأرباب العمل والنقابات ويكون تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث يتكلف بالمهام التالية[1]:

- وضع السياسة العامة لتأهيل المؤسسات.
- تسيير الإعانات المقدمة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- تقديم الإعانات المتعلقة بالتأهيل على ضوء القرارات الصادرة عن اللجان الجهوية للقيادة.
- الإشراف والمتابعة لأنشطة وأعمال اللجان الجهوية.
- المشاركة في تمويل عمليات التأهيل التكنولوجي.

2-4-14 اللجان الجهوية للقيادة :

وهي هيئات تقنية تتكون من خبراء ومتخصصين لهم القدرة الفنية والمهنية التي تمكنهم من اتخاذ قرار التأهيل وتقوم بالمهام التالية:

- مساعدة المؤسسات في مجال إعداد مخططات التأهيل وتحديد أفضل طرق التمويل.
- تقديم قرارت التأهيل.

وتتكون اللجان الجهوية للقيادة من مكتب التسهيلات والتدعيم ومكتب التأهيل وتتوزع اللجان الجهوية للقيادة على عشر مناطق جهوية تظم جميع الولايات.

[1] برنامج التأهيل، مرجع سابق، ص8.

15- برنامج الخماسي 2010-2014 للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

خصصت الحكومة الجزائرية مبلغ 380 مليار دينار لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار هذا المخطط الخماسي، والذي استفادت منه إلى حد الآن 1400 مؤسسة.

ثانيا: على المستوى الدولي:

1- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:

في إطار تشجيع دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التصدير، أنشئ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 234/96 الصادر في 01 أكتوبر 1996. مهامه الرئيسية تتمثل في:

- المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية، و تطبيق السياسات الوطنية في المبادلات التجارية.
- تنشيط برامج دعم و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و كذا رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية للأسواق الدولية بهدف تسهيل تصدير المنتوجات الوطنية.
- إنشاء بنك للمعطيات المتعلقة بمجال المبادلات الخارجية، و القيام بالدراسات الإستراتيجية في مجال التجارة الدولية.

2- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة [1]:

تم إنشاء هذه الوكالة بمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتعتبر هذه الوكالة حسب القانون الذي ينظمها و يسيرها كهيئة تنشط تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة الصغيرة و المتوسطة و هذا في إطار

- إنجاز دراسات عامة لاقتراح محاور التنمية لتدعيم القطاع الصناعي.
- إنشاء بنك المعلومات الصناعية لصالح تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ترقية التعامل الصناعي الدولي و الوطني.
- إنجاز تجهيزات لاستقبال مشاريع الصناعة الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: المنظمات والجمعيات المهنية وأهم التعاونيات الدولية:

أولا: المنظمات والجمعيات المهنية:

تعزز الإطار التنظيمي والتوجيهي للاستثمارات الخاصة بهيئات ومنظمات عديدة متخصصة، أنشئت في صالح خدمة و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر:

1- المنظمات المهنية:

1-1 الغرفة الوطنية التجارة[1]:

إن الغرفة الوطنية للتجارة باعتبارها مؤسسة صناعية تجارية أصبحت بموجب القوانين التنظيمية بعد سنة 1988 تشكل نواة للإعلام ووسيط في الإجراءات القانونية الجديدة أصبحت تمثل إطار هام حيث يلتقي فيه كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب. وقد انتظمت حسب فروع تشكل الإطار التقني والمهني للتنظيم والتشاور والتنسيق ودراسة جميع المسائل المرتبطة بسير مختلف الأنشطة الاقتصادية، وبمقتضى القانون الأساسي للفرقة الوطنية للنجارة فإنها كلفت بالمهام التالية :

- المشاركة في إعداد القرارات الاقتصادية التي تتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص فيما يتعلق باختيار الأنشطة التي ينبغي أن تشجع والتكامل الاقتصادي ولاسيما مع الاستثمارات العمومية.
- وفي إطار البرنامج العام للتجارة و على أساس الأوليات المقررة على الغرفة أن تعد برمجة تموين القطاع الخاص المنتج وتسهر على تسييره وانسجامه و متابعة إنجازه. وفي هذا الإطار يتميز التكفل بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص من قبل الغرفة الوطنية للتجارة بما يلي:

1-1-1 من ناحية الانشغالات:

تخفيف الإجراءات وتخفيف أجال الدراسة مع الحرص على إبقاء حجم المعلومات اللازمة للدراسة التقنية للمشروع علما بأن مشاركة المستثمرين في إعداد القرار تؤدي إلى شفافية أكيدة في دراسة ملفات الاستثمار.

1-1-2 من ناحية الطريقة:

تتركز الإجراءات على لامركزية المستويات المختلفة لإتحاد القرارات التي تساهم في تحقيق الاستثمار.

- السلطات المحلية فيما يخص تسليم الأراضي المعدة لإقامة المشروع.
- البنوك فيما يخص القروض.
- الفروع التجارية فيما يخص استيراد التجهيزات و حاجيات التشغيل.

وبموجب المرسوم التنفيذي 96-94 الصادر في 3 مارس 1996 تحولت الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[2] ، أصبحت مؤسسة اقتصادية ذات طابع تجاري وصناعي، تسهر إلى جانب السلطات العمومية على تأدية المهام التالية:

- وضع في متناول المتعاملين الاقتصاديين بنك للمعلومات الاقتصادية.

[1] الغرفة الوطنية للتجارة CNC

- تقديم الاستشارة الاقتصادية، المالية والقانونية للمؤسسات الاقتصادية.
- التصديق على الوثائق التجارية كالفواتير والشهادات.
- البحث عن الشركاء الأجانب خاصة مع الاتحاد الأوروبي.
- التكوين وتأهيل المستخدمين لمختلف القطاعات.

2- الجمعيات المهنية:

أقدم المتعاملون الخواص، بموازاة تدخل السلطات العمومية في تنمية وتطوير تدخل القطاع الخاص في المجال الحياة الاقتصادية (ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، بتنظيم وتوسيع تحركهم من خلال تأسيس العديد من الجمعيات والمنظمات المهنية، وقد كان ذلك ممكنا بفضل القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات المهنية الذي سمح بظهور هذه المنظمات حقا، فلقد أصبحت المؤسسات الخاصة تفضل التجمع عل أساس فرع النشاط الاقتصادي الذي يجمعهم أو الجهة التي يتواجد فيها الاستثمار، و تتلخص أهدافه فيما يلي:

- التفاوض مع السلطات العمومية حول اتفاقيات التأطير من أجل تطوير الإنتاج الوطني.
- تطوير العلاقات بين البنوك والمؤسسات الخاصة.
- تطهير محيط المؤسسات.
- التقرب من منظمات أرباب العمل للدول الأخرى من الضفتين الشمالية والجنوبية.
- اقتراح حلول للمشاكل اليومية التي تشهدها المؤسسة الخاصة.
- المساهمة في اندماج المحترفين في مختلف فروع النشاط من خلال تبادل التجارب والمعلومات بين المؤسسات.

2-1 أهم الجمعيات المهنية في الجزائر[1]:

- الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل.
- كنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين.
- التنسيقية الوطنية لأرباب العمل .
- المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين.
- الجمعية الوطنية لصناعيين الخزف .
- الإتحاد الوطني للوكالات العقارية.
- جمعية الدفاع عن إقتصاد السوق.
- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين

تعمل مختلف هذه الجمعيات بفضل تدخلها على رسم دورها في الخريطة الاقتصادية للبلاد، سواء بالتكامل مع القطاع العام أو الإحلال محله للتكفل الفعلي لمتطلبات التنمية، وكانت مطالبهم تعكس إلحاحهم على المساواة بين كل المتعاملين الوطنيين خواص و عموميين فيما يتعلق بتوزيع المواد الأولية والتموين.

[1] من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار.

2-2 جمعية البورصة الجزائرية للمقاولة الباطنية و الشراكة:

في إطار الاهتمام بالتكامل الصناعي، و تحقيقا لمتطلبات السياسة الصناعية الشاملة تأسست البورصة الجزائرية للمقاولة الباطنية و الشراكة، حيث تعتبر الإطار الذي يتم فيه :

- الجمع مابين مختلف المتعاونين الاقتصاديين عموميين وخواص.
- مناقشة مختلف المشاكل دون قيود بيروقراطية.

وينتظر بفضل تنظيمها المستقل أن تشكل أداة عملية في مجال التعاون الوطني والجهوي والدولي، والتنظيم العقلاني لعلاقات المقاولة الباطنية والشراكة بين وحدات الإنتاج وذلك كبنك للمعلومات والتنشيط وترقية النشاط الصناعي، تهدف هذه الجمعية من خلال نشاطاتها المتعددة إلى تقديم المساعدات لمختلف الشركاء وخاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال[1]:

- ترقية العلاقات فيما بين المؤسسات في مجال المقاولة الباطنية والشراكة على المستوى الوطني والدولي في جميع المجالات الإقتصادية.
- ترقية الإنتاج الوطني من أجل المساهمة في إحلال السلع المستوردة.
- الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الموجودة والتي يتم إنشاؤها حسب حاجة الاقتصاد والمساهمة في العمل التنموي بتكثيف النسيج الصناعي.
- مساعدة الأعضاء المنخرطين في مجال التوجيه حول مجالات الاستثمار من خلال المعلومات التقنية و الإدارية الضرورية.
- عرض لخدمات تقنية في مجال التسيير بغرض تحسين طاقات الوحدات التي تقدم بالمقاولة الباطنية، و تشخيص المؤسسات من أجل إرشادها حول الإجراءات الضرورية التي يجب اتخاذها بغرض تحسين التسيير في المجال التقني و التكوين و التجهيزات.
- تقدم الاستشارة المؤسسات في الميدان التقني والقانوني والتجاري والمالي وإعداد عروض للقيام بنشاطات المقاولة من الباطن.
- تنظيم مشاركة المؤسسات الأعضاء في المعارض الوطنية والدولية للمقاولة الباطنية.

3-2 الجمعية الجزائرية لإنشاء و ترقية المؤسسة:

جاءت الجمعية الجزائرية لإنشاء وترقية المؤسسة بغية توحيد الجهود في خدمة الأهداف المسطرة التي ينتظر منها وضع الإجراءات التي تسمح بالتكيف مع قواعد السوق والبحث عن الأساليب الأكثر مواءمة التي تسمح بتحقيق مستويات نمو مقبولة، كما تؤدي إلى تدعيم التعاون وترقيته بين المؤسسات على المستوى الوطني والمغاربي والدولي.

[1] وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار.

2-3-1 مهمة هذه الجمعية:

ترقية الشراكة: هذه الجمعية سطرت مجموعة من الأهداف:

- تحسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالشراكة والتعاون الصناعي بين مختلف الأطراف.
- البحث والتعريف بالمتعاونين الصناعيين الأجانب والقيام بالاتصالات الضرورية.
- التحري عن المشاريع التي تحفز المتعاملين الأجانب وتوزيعها على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و الاتحاديات المهنية.
- إقامة علاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات التي تتدخل في اعدد عمليات التعاون الاقتصادي والفني.
- تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير عرض يتلاءم والطلب، البحث عن الدعم المالي لتحقيق المشاريع.

ثانيا: برامج التعاون الدولي:

تمثل الشراكة أحسن فرصة للتعاون من أجل ترقية وتنمية قطاع المؤسسات الـ ص و م والوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، وذلك أنه من خلال الشراكة يمكن الاستفادة من تجارب الطرف الخارجي الأجنبي، خاصة تجربة الدول المتقدمة في مجال التسيير والتنظيم ونقل المهارات وإدارة الأعمال التي تعد تجربة رائدة ومثمرة.

وأهم التعاونيات والاتفاقيات الدولية هي:

1- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

عملت دول الأعضاء على فتح مجال لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة الفنية واستحداث نظم معلوماتية لمواكبة العولمة والمنافسة ومن بين هذه الدول التي حققت نجاح في هذا التعاون مثل تركيا ، ماليزيا واندونيسيا.

2- التعاون مع البنك العالمي:

وبالخصوص مع الشركة المالية الدولية (ساي)،تم إعداد برنامج تعاون تقني مع برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات (نايود) قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط.

3- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل م ص م في فرع الصناعات الغذائية،والتي جسدت إحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لتشخيص هذا الفرع.

3- التعاون الثنائي([1]):

يقوم هذا البرنامج على التوسيع شبكة المراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة.

إذ نذكر في هذا المجال التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى السلطات العمومية إلى دعم المؤسسات ص.م من خلال اتفاقيات التعاون الدولي التي أبرمتها مع مختلف الشركات الأجانب وذكر منها ما يلي:

4-1 التعاون الجزائري الألماني: يكمن هذا التعاون من خلال:

- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة بتكوين 50 متخصص و250 عون مرشد.
- مشروع ودعم وترقية المؤسسات صغيرة بخلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو هدفه ترقية الحركية الجمعوية بالمؤسسات.

4-2 التعاون الجزائري الكنـدي:

في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي[2] قدره 10 ملايين دولار كندي من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه.

- تشجيع عملية تخفيف العراقيل التي تعترض توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-3 التعاون الجزائري الإيطالي:

حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين إنشاء مركز تطوير المؤسسات ص.م للجزائر بدعم من إيطاليا وتعزيز العلاقات بين الجمعيات المهنية الجزائرية والإيطالية.

4-4 التعاون الجزائري النمساوي:

تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك النمساوي (ريفيزن زانتران بنك اوتررياشافت) في إطار قرض بـ 30 مليون أورو بعد مفاوضات دامت سنة حسب تصريح مدير العلاقات الخارجية للبنك الجزائري وهذا القرض يوضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

---

[1] WWW.PME PMI .DZ .

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998، ص9،10.

5- التعاون الجزائري الأسباني:

قد تم أيضا إبرام اتفاق مع الطرف الإسباني لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد.

6- التعاون الجزائري الجنوبي الإفريقي:

في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الجنوب الإفريقية الأولى تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعة المنجمية وكذا إنجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذا الشريك.

إلى جانب هذا فقد تم تنظيم العديد من الملتقيات مع الأطراف الإيطالية والمصرية والصينية والفيتنامية والهندية والجنوب إفريقية دارت كلها حول محاور متصلة ومتعلقة بالتجارب الأجنبية في ميدان التسيير وتقنيات التصدير وتحسين نوعية المنتج والتصميم والدعم للمؤسسات الـ ص و م وهذا عبر مختلف جهات الوطن.

خاتمة الفصل:

على الرغم من الاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والدعم الذي تحضي به من قبل الدولة، إلا أن هناك جملة من الصعوبات التي ما زالت تعترض هذه المؤسسات وتحد من الأهداف التي أنشأت من أجلها نذكر أهمها فيما يلي:

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار.

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك، وعلى الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقي مطروحا أمام هذه المؤسسات.

- عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

- عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطتها.

- ونقص المساعدة التقنية ،والخدمات الداعمة لها

وعلى ضوء المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في إنعاش هذه المؤسسات، وللتغلب على هذه المشاكل قامت السلطات المعنية باستحداث آليات جديدة تمكن تلك المؤسسات من النمو والتطور.

الفصل الثالث

أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل:

لقد عرفت السنوات الأخيرة إهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وظهر هذا بعد أن أثبتت هذه المؤسسات قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الأنظمة الاقتصادية المختلفة كاستيعاب اليد العاملة، رغم قلة حجم الاستثمار فيها مقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية، والتسويقية. وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، ويتجسد هذا الاهتمام ميدانيا في العديد من الأصعدة، خاصة في جانب التوجيه والترقية، حيث ظهرت عدة هيئات ومنظمات، تهتم عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر بتقديم المساعدة والمعاونة اللازمتين للنهوض وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وحتى وإن كان هناك تجديد و خلق في قوانين جديدة و حوافز (ضريبية ، جمركية) .

ولكن رغم كل هذا لازالت هناك الكثير المحددات و العراقيل التي تواجه معظم المؤسسات، فكل مرحلة من المراحل التي تمر بها المؤسسات إلا ولها قيود وعراقيل تعاني منها، وحتى تتخلص هذه المشروعات من أهم العقبات والمعوقات التي تواجهها، خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب حصرُ هذه المعوقات أولا، ثم إيجاد الآليات الناجحة لتجاوزها وتطوير هذه المشروعات

وعليه لتحديد الحوافز والمعوقات التي تحيط بالمؤسسة قمنا بإعداد هذا الفصل، الذي سنقوم من خلاله وفي المبحث الأول بتقديم مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في المبحث الثاني سنقوم بعرض وتحليل استبيان من أجل معرفة مصادر هذه المعوقات هل هي داخلية أو خارجية، وكذلك معرفة مدى تحقيق بعض أساليب الدعم لأهدافها، وأخيرا في المبحث الثالث نحاول حصر أهم مشاكل وأسباب الفشل التي تقف عقبة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وأهم المحفزات من جهة أخرى، وأيضا تقديم بعض التوصيات كمفاتيح أساسية لمواجهة المشاكل التي نجدها في هذا النوع من المؤسسات .

المبحث الأول: تقديم مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية جيجل.

أولا:تعريف مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية جيجل[1]:

- إنشاء المديرية: أنشأت وزارة الم.ص.م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 9 صفر عام 1415ه، الموافق ل 18 جويلية سنة 1994م، والتي حددت أهدافها بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير أن صلاحياتها واسعة طبقا للمرسوم 190-2000 ، المؤرخ في ربيع الأول عام 1421ه، الموافق ل 11 جويلية 2000م، والذي يحدد صلاحيات الوزارة وبمجيء المرسوم التنفيذي رقم 03-442 ، المؤرخ في 5 شوال 1424ه، الموافق ل 29 نوفمبر 2003م، الذي يتضمن إنشاء مصلحة خارجية في وزارة الم.ص.م والصناعات التقليدية ويحدد مهامها وتنظيمها، وبمقتضى المرسوم التنفيذي 09-86، المؤرخ في 21 صفر عام 1430ه، الموافق ل17 فبراير سنة 2009م، والمتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة وترقية الاستثمار، وتنظيمها وسيرها أنشأت مديريات على

مستوى الولايات حيث تم إسناد المهام التي كان يقوم بها الوزير المكلف بالم.ص.م والصناعات التقليدية إلى هذه المديريات المحلية .

وتطبيقا للمرسوم التنفيذي أنشأت مديرية الم.ص.م على مستوى ولاية جيجل لتتولى المهام الموكلة إليها.

ثانيا: مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية جيجل:

في ضل التحولات الاقتصادية العالمية التي أنجرت عنها إعادة النظر في سياسة الاقتصادية للعديد من الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص التي كانت تعتمد على نمط الموجه الذي لم يحقق نموا اقتصاديا يمكن الاعتماد عليه في نهضتها الاقتصادية سعت إلى تغيير هذا النمط أو الأسلوب إلى نمط جديد واقتصاديات السوق العالمية (الاقتصاد الحر) وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي تبنت هذا النمط وبالتالي عملت على خلق سياسات واستراتيجيات جديدة تعمل على تشجيع وتطوير وترقية الاقتصاد الحر والتي من بينها إنشاء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سيتكفل بدعم وترقية القطاع الاقتصادي خارج المحروقات وهذا التغير الاستراتيجي في النهج يعتبر هو الهدف الأساسي والجوهري لإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات التابعة لها والمتمثلة في المديريات في كافة ولايات الوطن وتحت طيات هذا الهدف الرئيسي يمكن أن نلمس مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- إنعاش النمو الاقتصادي وبالتالي تنمية التشغيل.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي عن طريق تطوير تطوير النشاطات المهنية والثقافة ذات المستوى العالي .
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها وهذا للمشاركة في التنمية الاقتصادية والمحلية والمهنية والعمرانية .

[1] دليل مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لولاية جيجل .

- ترقية وتوزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع الم.ص.م
- المساهمة في مجهودات الإدماج الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تشجيع تنافسها.
- تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبذلك تحسين نوع وكمية السلع والخدمات.
- تبني سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية، بتشجيع الإبداع والتجديد ونشر ثقافة التفاؤل.
- تسهيل حصول الم.ص.م على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها .
- المساهمة في تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وثقافي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للم.ص.م الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم .
- المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات وذلك بترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل .

في هذا المبحث سنحاول إبراز وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية وذلك بدراسة تطورها وتوزيعها،وكذا المشاكل والعقبات التي تواجه عملية تمويلها ثم الإجراءات التحسينية أو الحلول الإضافة الممكنة لدعم عملية التمويل وتجاوز المشاكل.

1- تطور وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية جيجل

حاليا أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر حضورا في الآونة الأخيرة في ولاية جيجل ويتركز بشكل خاص في ثلاث مناطق وهي جيجل ،الطاهير ،الميلية ، حيث بلغ عدد الم.ص.م التابعة للقطاع الخاص المصرح بها لدى صندوق الضمان الاجتماعي(CNAS) 9102 مؤسسة، نهاية 2013، وهذا يمثل زيادة بمعدل قدره 9.41%، حيث نسجل إنشاء 783 مؤسسة جديدة.

2- استحداث مناصب الشغل:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة توفر مناصب عمل تقدر ب20635 منصب عمل، بنسبة 94،44% سنة 2013 ،حيث كانت تقدر ب 19264 نهاية 2012 أي المناصب الجديدة المستحدثة تقدرب1374 منصب بزيادة نسبية بحوالي 8،1% ،أما العمومية فتوفر 1213 منصب عمل أي بنسبة 5،56% سنة 2013 ولم يحدث أي تطور بالنسبة لسنة 2012.

وسوف نتناول في هذا المطلب دراسة إحصائية وتحليلية للمعطيات والتي تبين التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها الحالي حسب النشاط وقطاعات النشاطات المهيمنة.

جدول رقم(22): التطور العددي (للمؤ.ص.م) بولاية جيجل بين 2006-2013

السنوات	عدد المؤسسات الخاصة	عدد المؤسسات العمومية	المجموع	الزيادة
2006	5348	10	5358	428
2007	5778	8	5786	
2008	6192	8	6200	402
2009	6594	8	6602	
2010	7245	7	7252	579
2011	7824	7	7831	
2012	8319	7	8326	783
2013	9102	7	9109	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المديرية[1]

من خلال الجدول يتبين لنا أن المؤسسات المنشأة في القطاع الخاص في ولاية جيجل في تطور مستمر وذلك بنسب متغيرة، فنلاحظ أنها تتزايد بنسب متزايدة خلال المرحلة الممتدة من 2006-2008 ولكن نسبة تزايد الإنشاء تتناقص إلى 6.49% مابين(2008-2009)، ثم ترتفع بعدها إلى 9.87% بين(2009-2010)،لكن هذه النسب تعود إلى التناقص في الفترة من 2010 إلى غاية 2012 حيث وصلت نسبة التزايد إلى أدناها 6.32%،لكن في الفترة الأخيرة ارتفعت نسبة إنشاء هذه المؤسسات إلى 9.41% خلال (2012-2013)، ومن خلال هذا نستنتج أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الولاية في تدبدب مستمر،أما فيما يخص المؤسسات العمومية تناقصت ب20% من سنة 2006 إلى سنة 2007 ،ثم بقيت نفسها 8 مؤسسات خلال ثلاثة سنوات ، وبعدها سنة 2010 عادت لتتناقص وتصبح 7 مؤسسات وهذا العدد هو نفسه لم يتغير إلى يومنا هذا.

[1] المديرية الولائية المؤ.ص.م جيجل نشريات معلومات إحصائية لولاية جيجل

3- قطاعات النشاطات المهيمنة:

الجدول رقم (23) قطاعات النشاطات المهيمنة في ولاية جيجل .

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	%
البناء والأشغال العمومية	1943	21،35
التجارة	962	10،58
النقل والمواصلات	3628	39،86
خدمات العائلات	555	6،09
الفندقة والإطعام	305	3،35
صناعة المنتجات الغذائية	301	3،31
خدمات المؤسسات	544	5،97
القطاعات الأخرى	864	9،49
المجموع	9102	100

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاع المهيمن هو قطاع البناء والأشغال العمومية وهذا يفسر بسياسة الدولة في تهيئة المناطق العمرانية الجديدة، إضافة للحيازة (إعطاء مبالغ مالية لإنشاء مساكن في الأرياف)وهذا في إطار سياسة الدولة للقضاء على أزمة السكن وهذا ما مهد الطريق لتطور عدد المؤسسات الناشطة في هذا الإطار، يليه كل من قطاع التجارة والنقل والذي مؤسساتها في معظمها مؤسسات مصغرة أي لا توفر يد عاملة كبيرة،ثم يأتي قطاع الخدمات بمختلف أنواعه (خدمات العائلات و الفندقة والإطعام) رغم أهميتها لكون الولاية منطقة سياحية،أما قطاع الصناعات الغذائية فيأتي في المراتب الأخيرة ،وهذا يدل أن القطاع الصناعي ضعيف في الولاية.

4- حركية المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي[1]:

- عدد المؤسسات المشطوبة خلال 2013 :234 مؤسسات.

- إعادة إنشاء المؤسسات خلال 2013 :154 مؤسسات .

5- نشاطات بعض الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية :

- حصيلة برنامج التمويل الخاص بالوكالة الولائية لتسير القرض المصغر[2] لسنة 2013:

- عدد الملفات المودعة 4038 .

- عدد الملفات المؤهلة 3926 .

1 نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 23، السداسي الأول 2013،ص23

2 الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر جيجل.

- عدد الملفات المقبولة 3926 .

- عدد الملفات الممولة 3916 .

الجدول رقم (24): توزيع المشـــاريع الممـــولة حسب البـــنوك لـسنة 2013:

قطاع النشاط	البنك الوطني الجزائري	بنك التنمية المحلية	القرض الشعبي الجزائري	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	بنك الجزائر الخارجي	المجموع
الفلاحة	0	1	1	12	0	14
الصناعة	2	5	7	4	3	21
البناء والأشغال العمومية	4	5	3	2	8	22
الخدمات	10	17	3	5	8	43
المجموع	16	28	14	23	19	100

المصدر:الوكالة الولائية لتسير القرض المصغر .

نلاحظ من الجدول أن البنوك في ولاية جيجل تمول بالدرجة الأولى القطاع الخدماتي ثم يأتي بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ،أما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الثالثة ويأتي في الأخير القطاع الفلاحي.

الجدول رقم (25):يبين حصيلة التمويل الخاصة بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة خلال سنة 2013 :

القـــطاع	عـــدد المشـــاريع المـــولة	منـاصب الشـــغل
الصـــناعة	56	211
الفـــلاحة	40	101
البـــناء والأشـــغال العـــمومية	75	352
الـــنقل	282	564
الخـــدمات	120	300
المـــجموع	573	1528

المصدر: الصندوق الوطني للتامين عن البطالة .

المطلب الثاني: مديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية الشلف .

أولا:تعريف مديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية الشلف .

أنشئت مديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية الشلف بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-22 المؤرخ في ربيع الأول عام 1435 الموافق ل23 يناير سنة 2014 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 11-19 المؤرخ في 20 صفر عام 1432 الموافق ل25 يناير سنة 2011 المتضمن إنشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها.

ثانيا: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الشلف:

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عرفت سنة 2013تطور في حركية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة وتلك المشطوبة كما يلي[1]:

العدد الإجمالي للمؤسسات :10748 .

عدد المؤسسات المنشاة خلال سنة 2013: 1052 .

عدد المؤسسات المشطوبة خلال سنة 2013: 464 .

2- استحداث مناصب الشغل[2]:

العدد الإجمالي لمناصب الشغل في القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:31296 .

عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال سنة 2013: 2208 .

3- نشاطات بعض الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الشلف

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

خلال سنة 2013 تم إيداع 06 ملفات انخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،تتوزع هذه المؤسسات حسب قطاعات النشاط كما يلي[3]:

---

[1] وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي لولاية الشلف.

[2] نفس المرجع السابق

[3] وثائق رسمية من المديرية الولائية للصناعة وترقية الاستثمار لولاية الشلف

الجدول رقم (26) البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط لولاية الشلف .

قطاع النشاط	الفصل الأول
البناء والأشغال العمومية	05
الصناعة	01
المجموع	06

المصدر: المديرية الولائية للصناعة وترقية الاستثمار لولاية الشلف .

- **الحصيلة الإجمالية لبرنامج على مستوى ولاية الشلف:**

عدد الملفات المودعة:85

عدد الملفات المقبولة :48

عدد الملفات قيد الدراسة: 12

عدد الملفات المرفوضة: 25

- **برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :**

في هذا البرنامج تم تمويل 651 مشروع محقق سنة2013 من طرف البنوك بمبلغ 1933979790دج حيث تسمح بإنشاء 976منصب شغل.

- **برنامج الصندوق الوطني للتأمين من البطالة :**

حيث تم تحقيق 832 مشروع حيث مولت هذه المشاريع عن طريق البنوك بمبلغ 2187408270دج سمحت بإنشاء 1248 منصب الشغل.

- **برنامج الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر :**

في هذا البرنامج مولت البنوك 113 مشروع محقق بمبلغ 104441868دج سمحت بإنشاء 169منصب شغل.

- **برنامج حصيلة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

تم إحصاء 07 طلبات ضمان تم الموافقة عليها بمبلغ قرض. 243.000.781دج.

الجدول رقم(27): حصيلة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

قطاع النشاط	عدد الملفات	مبلغ القرض	معدل التمويل(%)
إنتاج وتركيب أجهزة كهربائية	01	43.00	%50
تصنيع ياجور	01	92700	%40
صناعة الطحين	01	308510	%16
أشغال العمومية	03	142.033	%51
الفندقة والإطعام	01	195000	%25

المصدر :الوثائق المقدمة من طرف مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

المطلب الثالث:دراسة مقارنة بين ولايتي الشلف وجيجل.

أولا:أوجه الشبه

1- الهيكل التنظيمي والمهام الموكلة للمديريتين:

نظرا لانتسابهما إلى نفس الوزارة (وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار)، فإن الهيكل التنظيمي والمهام المنسوبة لكلاهما هي نفسها، وحسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية فهما كالتالي:

- مهام المديرية[1]:

ومن مهام مديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار القيام بالأعمال الآتية :

- ضمان متابعة التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي.
- مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي لتحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والابتكار
- اقتراح كل عملية تهدف إلى المحافظة وتطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار.
- متابعة تسيير مساهمات الدولة.
- السهر على جمع ونشر المعلومة الخاصة بالنشاطات الصناعية.
- تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمليات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- في ميدان التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي ، فان مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

- تسهر على تطبيق السياسة الوطنية للتقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي.

- تساهم مع الهيئات العمومية المعنية على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية في ميدان التقييس والقياسة القانونية والأمن الصناعي.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 11-19 مؤرخ في 25 يناير المتعلق بإنشاء مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد5، المؤرخ في 26 يناير 2011، ص23،24 .

- تسهر على مراقبة المطابقة للمواد الصناعية.
- تضمن التدقيق في المطابقة للتنظيم المتعلق بالآلات الجديدة لضغط والبخار.
- تسهر على مطابقة المنشآت الصناعية قبل تشغيلها.
- تساهم في كل عملية تهدف إلى التخفيض من مخاطر التلوث.

- في ميدان التنافسية والابتكار، فان مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

- تعمم وتساعد وتتابع تطبيق برامج تأهيل المؤسسات وتقيم انجازها.
- تساهم في تنفيذ العمليات والسياسات المرتبطة بترقية الابتكار.
- تساهم في تدعيم خدمات الدعم الصناعة.
- تساهم في تطوير الحرف الصناعية.

في ميدان تطوير النسيج الصناعي وترقية الاستثمار، فان مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

- تساهم في ترقية وتطوير الجاذبية الاقتصادية.
- تشارك في ضبط العقار الصناعي على مستوى الولاية .
- تقيم دوريا،تطبيق إجراءات ترقية الاستثمار .
- تساهم في تطوير الفضاءات الجهوية للتنمية الصناعية ومناطق النشاط وتأهيل المناطق الصناعية.

في ميدان تسيير مساهمات الدولة والخوصصة، فان مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

- تساهم في إحصاء الأملاك الصناعية للولاية.
- تساهم في متابعة تعهدات المشتري في الخوصصة

- في ميدان الإعلام الصناعي ، فان مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

- تسهر على وضع نظام للإعلام وتقوم بالجمع والنشر الدوري بكل وسيلة اتصال أو معلومات تقنية و إحصائية مناسبة.
- تساهم في وضع نظام لليقظة الإعلامية تدعيما للهياكل المركزية المكلفة باليقظة التكنولوجية

- في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فان مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

- تساهم في تنفيذ استراتيجيات وبرامج العمل للقطاع وتقيم أثرها وتقدم حصيلة النشاطات.
- تدرس وتقترح كل التدابير للدعم والتشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تساهم في انجاز وتحيين خارطة تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تساهم في ترقية الشراكة الوطنية لاسيما في ميدان المناولة.

2- الهيكل التنظيمي[1]: للمديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

تتشكل مديرية الولاية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية الشلف من أربع مصالح هي كالتالي:

- مصلحة التقييس والقياسة ومراقبة المطابقة.
- مصلحة ترقية الاستثمار والتنمية الصناعية ومتابعة مساهمات الدولة
- مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- مصلحة إدارة الوسائل وتتكون كل مصلحة من مكتبين إلى ثلاثة مكاتب على الأكثر.

ثانيا: أوجه الاختلاف .

1- ولاية الشلف:

تتميز ولاية الشلف بأنها ذات طابع فلاحي وصناعي، حيث يوجد بها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاطات متعددة حيث تحتل المرتبة 12 في الجزائر، من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن حيث تطور المؤسسات بها وتعمل الهيئات دعم وتحفيز بها على تمويل قطاعات ذات نشاط اقتصادي كبير على غرار قطاع الأشغال العمومية وقطاع الصيد وقطاع الزراعي حيث هناك ظروف ذات أهمية وتأثير على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث وفرة اليد العاملة خاصة في كل من القطاع الفلاحي والنشاط الأشغال العمومية ومن وجود وعي مقاولاتي لدى الشباب هذه الولاية لكن هناك مشاكل تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو منشئيها في هذه الولاية من بينها الإجراءات الإدارية ومشكل العقار الصناعي وهذا للموقع الولاية واختصاصها الفلاحي ومشكل التمويل الذي يعتبر مشكل عام تواجه كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

2- ولاية جيجل:

نلاحظ من المعطيات المسبقة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية جيجل يتطور من سنة إلى أخرى، وهي تحتل المرتبة 19 في الجزائر من حيث توزيع هذه المؤسسات حسب الولايات، لكن نرى أن قطاعات النشاط المتزايدة غير متوازنة، إذ هناك قطاعات مهيمنة وأخرى مهمشة، فنجد أن أكبر عدد للمؤسسات يعود إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، يليها كل من قطاعي التجارة والنقل، ثم في الأخير قطاع الخدمات رغم كون الولاية من المناطق المفضلة للسياح خاصة في فصل الصيف.

أما فيما يخص حركية المؤسسات الثلاثي الأول[2] لسنة 2013م فنجد أن عدد المؤسسات المشطوبة أقل من عدد المؤسسات المنشأة عكس ولاية الشلف التي كان فيها المؤسسات المنشأة أكبر من المشطوبة خلال نفس الفترة، كما أن تطور المؤسسات الصغيرة في جيجل أكبر من ولاية الشلف خلال هذا الثلاثي.

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد5، نفس المرجع السابق، ص 25.

[2] نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- السداسي الأول 2013،ص23.

تطور نسبة التشغيل في جيجل 1374 منصب جديد أما في ولاية الشلف فهي أكبر 2208 منصب أما فيما يتعلق بنشاطات الأجهزة الداعمة فنجد:

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كان رصيد ولاية الشلف ب 832 مؤسسة أكبر من ولاية جيجل ب 573 مؤسسة، ونفس الشيء بالنسبة لبرنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد كان في ولاية الشلف 113 مؤسسة أما في ولاية جيجل فلم يتعدى 100 مؤسسة.

المبحث الثاني: عوامل نجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول :التحديات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ما تزال وتيرة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا ترقى لمستوى القدرات الاقتصادية للبلد مما يحول دون نمو عرض السلع و الخدمات و يمنع تطور معتبر لمناصب الشغل حسب ما أكده خبراء و رسميون وهذا يعود إلى عدة أسباب:

أولا:المشاكل المتعلقة ببرامج دعم الدولة للم ص م

1- المشاكل المطروحة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(آندي) :

وجود خلل في الشباك الوحيد،رغم الإصلاحات التي أجريت عليه سنة 2001 بعد استحداثه سنة 1993 ،وذلك راجع لعدم فعالية ممثلي الإدارات المعنية في تسهيل عملية الاستثمار على مستوى الشباك،حيث تبين عدم قدرة هؤلاء الممثلين على اتخاذ القرار وتسهيل عملية الاستثمار على مستوى الشباك،حيث تبين عدم قدرة هؤلاء الممثلين على اتخاذ القرار وتسهيل عملية الاستثمار،وضرب مدير الوكالة يوسف هميسي أمثلة بممثلي الهيئات المعنية على مستوى الشباك الوحيد،على غرار السجل التجاري، ومديرية الضرائب،وأملاك الدولة ،وإدارة الجمارك،وإدارة العمران،والبيئة لافتا إلى تقييم حصيلة 10 سنوات من العمل أظهرت عدم صلاحية أغلبية هؤلاء في التوقيع على الوثائق أو إعطاء التصاريح،ما أدى إلى كثرة شكاوي المستثمرين من بطء هذا الجهاز وعدم تشجيعه بالشكل المطلوب للاستثمار.

2- مشاكل الأفراد تجاه آندي :

لكن المشاكل المطروحة على مستوى آندي لا تكمن في الجانب الخاص بالوكالة فقط بل هنالك أيضا عيوب متعلقة بالمستثمرين الذين يقصدون الشباك الوحيد،لعدم تمتعهم ب"الحس المقاولاتي" حيث يجهل الكثير منهم كيف تتم عملية التركيب المالي،ناهيك عن باقي الإجراءات التي يعد العلم بها ضروريا لمن يريد اقتحام مجال الاستثمار.

3- برنامج تأهيل المؤسسات الخاصة متوقف: كشف نائب رئيس كونفدرالية أرباب العمل،محمد نذير بوعباس،أن طريقة العمل المعتمدة حاليا من طرف وزارة الصناعة في إطار إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،لم تمكن أي شركة خاصة من هذا القطاع من الاستفادة من أموال الدعم المخصصة لهذه العملية ،بعد الشروط التعجيزية التي وضعتها وزارة الصناعة والتي تخص المرحلة الثانية من العملية،وهذا في ما يتعلق بطلب دفع أقساط تصل قيمتها إلى 120 مليون سنتيم،ما يمثل 80% من التكاليف الخاصة بالمرحلة الثانية من برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن هذا البرنامج الذي أعلنت عنه السلطات الجزائرية سنة 2006 ،لم يجسد الأهداف التي وضع لأجلها وهذا:

- لاستغناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الاستفادة من هذا البرنامج، حيث أصبحت تفضل اللجوء إلى طلب التمويل من البنوك في ظل العراقيل التي تحول دون استفادتها من دعم الدولة.

- ضعف معدلات الإدماج في المشاريع الصناعية المقامة حاليا.

- غياب تجانس وتنسيق بين الحكومات المتعاقبة،واتخاذ القرارات التي قد تؤثر سلبا علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مثل قرار غلق مدارس التكوين التقني والتي كان يتخرج منها مهنيون في جميع المجالات.

ثانيا: العراقيل المتعلقة بالمؤسسات :

1- التكوين:

إن المستوى التكويني للعمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون في أغلب الأحيان ميدانيا أي أن التطبيق و الممارسة يكونان في غير مكان و نادرا ما تتبع هذه المؤسسات مخططات التكوين التي تنتمي معارف عمالها وهذا نظرا للتكلفة العالية لعملية التكوين.

2- سوء التحكم في تقنيات التسيير :

خاصة عدم توفر أصحاب هذه المؤسسات على الخبرة، الأمر الذي يجعلها هشة أمام المنافسة أو التغيرات البيئية في بداية نشاطها.

3- مشكل نقص الخبرة والمعلومات :

رغم أهمية قطاع المؤسسات ص و م واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحة...)، إلاّ أنّ نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذي يعملون فيه، كما أنّ جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجؤون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرّضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق.

4- الافتقار إلى جدوى اقتصادية دقيقة:

فصاحب المؤسسة يفتقد إلى الكفاءة اللازمة عند إعداد الجدوى للمشروع و قد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل العديد من المؤسسات.

5- العامل التكنولوجي:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصاعب في الحصول على رأسمالها المادي مثله مثل رأس المال البشري إذ أن مواردها المالية محدودة وهو ما يجعل حصولها على القدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل و ما لديها من معارف معرض للتجاوز و خاصة أنها لا تستطيع أن تساير التطور التكنولوجي لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجيا ضعيفة أو متوسطة مثل قطاع النسيج،الخشب ،الملابس...الخ.

6- المنافسة الشديدة:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منافسة شديدة من قبل المؤسسات الكبيرة المحلية و الأجنبية فالمؤسسات الكبيرة لديها القدرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة والإنتاج بكميات كبيرة و بتكلفة

منخفضة و بسبب عدم التوازن في هذه المنافسة تكون النتائج في صالح المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

7- مشاكل التمويل :

يعدّ تمويل المؤسسات ص و م، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، إن المنظومة المالية في بلادنا ما زالت بعيدة عن تمويل حقيقي لمشاريع القطاع الخاص و قطاع م ص م وذلك لعدة أسباب نذكر أهمها:

- الشروط القاسية للحصول على القرض لدى البنك لتغطية حاجيات هذه المؤسسات، وبطء عملية القرض

- الضمانات التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات تعيق من تطورها و زيادة استثمارها.

- خضوع البنوك لقواعد احترازية صارمة و تهديد عقوبة عمل التسيير .

- تفضيل البنوك للمشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة ، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهدا كبيرا من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- اهتمام البنوك تهتم بتمويل قطاعات الخدمات والأشغال العمومية والعمليات التجارية (الاستيراد) لقلة المخاطرة فيها، وإهمالها للقطاع الإنتاجي لكثرة المخاطر التي يحتويها.

- ضعف ومحدودية أعمال بورصة الجزائر،وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول إليها بسبب الشروط المعقدة المفروضة لديها.

- غياب المؤسسات المالية كشركات التمويل الغير ودائعية التي أصبحت الآن من الخيارات المفضلة اليوم للرياديين الباحثين عن قروض الأعمال الصغيرة .

- غياب بنوك متخصصة لتلبية احتياجات هذا القطاع.

- نقص آليات تغطية المخاطر المتصلة بمنح القروض للـ:م ص م.

8- مشاكل العقار و العقار الصناعي :

إن مشكل العقار يطرح نفسه بقوة في مجال الاستثمار حيث أن كثير من المستثمرين يلاقون صعوبات كثيرة أثناء حيازة العقار الصناعي و عقود الملكية.

بعد تعرّضنا لمشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات ص و م، نأتي لنطرح مشكلا آخرو الذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع، وهو مشكل العقار الصناعي، الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرقله .

9- مشاكل التموين :

تعاني م ص م كثيرا من نقص معتبر في المواد الأولية (المتدخلات عموما) و التي هي غير موجودة في السوق المحلي و لعدم تعودها على الاستيراد و تقنياته جعلها تلجأ إلى المستوردين لكن المستوردين يهتمون فقط بالمواد الاستهلاكية و معظم المؤسسات العمومية تستورد لصالح الدولة فقط في إطار ممارسة احتكار الدولة و بالتالي فانفتاح الاقتصاد أدى إلى مشاكل عديدة خاصة توقفات في الإنتاج بسبب النقص في المخزون.

10- مشاكل المحيط الاستثماري :

أغلب المتعاملين الاقتصاديين يعانون من بطئ وثقل الإدارة (إجراءات،تشريع،هيكلة إدارية) هذه الصعوبات تبدأ من فكرة الاستثمار حتى التحقق النهائي للمشروع وتجسيده على أرض الواقع .

فالقرارات الإدارية على مستوى جهاز التنفيذ مازالت تتسم بالتعقيد والتباطؤ وكذا البيروقراطية، فكل هذه الأمور تشكل كبح لتحقيق مشروع اقتصادي ما.

- المحيط الاقتصادي "غير المواتي" لتشجيع إنشاء مؤسسات لتبرير نقص حماس الشباب على الخوض في مجال المقاولة .

11- ضعف المعطيات الاقتصادية وتعدد مراكز القرار :

لا شك وأن المعلومات الاقتصادية والاستثمارية تشكل دفعا قويا لمعرفة السوق والمنافسة والجودة والسعر للمؤسسات الأخرى لكن غياب هيئة متخصصة في هذا الشأن أعاق من تطور م ص م[2]

بالإضافة إلى ذلك لا توجد لحد الآن إحصائيات كافية حول هذا النوع من المؤسسات وذلك لوجود أربعة هيئات وطنية معتمدة رسميا، وقد قدمت إحصائيات مختلفة عن بعضها البعض:

وأهم ما يعاني منه القطاع في هذا الجانب :

- انعدام إستراتيجية وطنية منظمة ومتخصصة في البحث في الإعلام الاقتصادي.

- غياب مكتب خاص ومكلف بالدراسات والتوجيه والاستشارة الاقتصادية والمالية.

- ارتفاع نشاطات الاستيراد بالمقارنة مع الاستثمار المنتج هذا مما أدى إلى تهديد مؤسساتنا الإنتاجية.

- نقص المعلومات فيما يخص المحيط الخارجي (مميزات السلع المنافسة – معلومات عن السوق عموما...).

12- مشكل الإجراءات الإدارية :

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات ص و م أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيّرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلّبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص، لأنّ الإدارة الجزائرية لازالت تمثّل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين الرسمي الممّل ، فهناك الكثير من المشاريع عطّلت، كون أنّ نشاط المؤسسة يتطلّب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، ممّا ضيّع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض، فعلى سبيل المثال؛ :

13- الصعوبات الجبائية التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يتعلق الأمر هنا بالطريقة المعمول بها حاليا لاقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي ، علما أن الصعوبات التي تعترض جهاز الإنتاج في استغلاله و النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجراء استثمارات ضرورية لتكييف أداتها الإنتاجية مع النطاق الاقتصادي الجديد .

زيادة على هذا ارتفاع الضغط الجبائي على النشاطات الاقتصادية بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص كانت له انعكاسات سلبية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بقي أن نشير الى انه رغم إقرار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فانه لم يتم التفكير بعد في إعداد تدابير ضريبية خاصة بهذا النوع من المؤسسات

ثالثا: عراقيل أخرى

هناك مشاكل كثيرة نذكر منها:

- قدم أسلوب التسيير المنتهج من طرف م ص م في بلادنا وذلك للطابع العائلي.
- مخاطر الصرف والرسوم الجمركية.
- محيط يميزه الكثير من البيروقراطية والعديد من المشاكل الأخرى.
- توزيع غير منضم للأنشطة حسب المناطق .
- عدم وجود ثقافة مؤسساتية (المقاولة) في ذهن فئة الشباب، وهم غير متشبعين بثقافة إنشاء مؤسسات دائمة قادرة على استحداث مناصب الشغل.
- اهتمام الجزائر بالمشروعات الكبرى وتركيزها في المدن التي لها موقع استراتيجي واهتمام المواطن بالصناعة و إهماله للفلاحة التي هي سبب الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري المتدهور،فلو واهتمت الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي ،لكان الآن الوضع الاقتصادي أحسن بكثير مما هو عليه.
- نقص المقاولين الشباب فمعظم الاستثمارات الجديدة تعود لمقاولين قدماء يقومون بتوسيعات أو يؤسسون وحدات جديدة.
- 90% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مؤسسات عائلية حسب إحصائيات 2013 لوزارة الصناعة وترقية لاستثمار.

المطلب الثاني: عوامل نجاح وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: عوامل متعلقة بأجهزة دعم الدولة:

- اتخاذ الدولة لعدة إجراءات لتسهيل الاستثمار و المحاضن سيتم أيضا استحداثها من اجل مرافقة المقاولين الشباب.
- و قدرت نسبة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2011 ب 25.000 إلى 30.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة في السنة أي زيادة تقارب 10 بالمائة في السنة مشيرا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توظف أكثر من 50 بالمائة من السكان الناشطين وهذا حسب إحصائيات للوزارة المختصة.
- توفير الدولة كافة الوسائل اللازمة لاستحداث 200 ألف مؤسسة اقتصادية خلال الخماسي 2010-2014 وترقية 20 ألف مؤسسة أخرى حسبما صرح مدير الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار. ومن أجل تحقيق ذلك تم وضع منابع للتمويل والضمان لاستحداث هذه المؤسسات الخلاقة لمناصب الشغل وللثروات .

إذا دققنا الملاحظة فإننا نجد م ص م أكثر انتشار من المؤسسات الصناعية الكبرى و يرجع ذلك إلى العوامل التالية :

ثانيا: العوامل الخاصة

1- مرونة اتخاذ القرارات الخاص بالإنتاج و الأسعار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق و الإنتاج نظرا لصغر حجم العملية البيروقراطية، إذن فسهولة الاتصال بين القسمين توفر على المؤسسة مرونة و سرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في وقت المحدد ، المتعلقة بالكميات المنتجة، النوعية المطلوبة و كذا في تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق، فتكون هناك دراسة تنسيقية خاصة بالإنتاج و التوزيع و كذا الإنتاج و التموين.

مما يجعل كل ما يشتري في قسم التموين يستهلك في قسم الإنتاج و يصرف في قسم التوزيع و يحول بذلك إلى أموال سائلة تستعمل لتحديد دورة الإنتاج ، و تحقق بذلك ربحية تجعلها تفكر في توسيع نشاطها و فتح فروع متعددة أين يساهم مباشرة في خفض معدلات البطالة و تحقيق التشغيل.

2- قلة رأس المال :

إن من بين الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى انتشار م ص م هو ببساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير ، حيث أنه من أجل مشروع مصغر يكفي جمع مبلغ قليل من المال لإقامة مؤسسة، كما يمكن لمجموعة قليلة من المستثمرين الاشتراك في إقامة مشروع بجمع الأموال المتوفرة لديهم من مدخراتهم السابقة وذلك قصد النشاط الجماعي في إنتاج منتج معين إذ أن قلة رأسمال المستثمر يجعل الكثير من الناس يهتمون بالاستثمار في مجالات شتى مما يسهل عملية إقامة المشروعات المصغرة في كل مكان، في الريف أو في المدينة في المناطق الزراعية أو المناطق الصناعية... حسب احتياجات المنطقة، لذلك يمكن إقامة هذه المشاريع التي تلبي احتياجات أهلها من السلع و الخدمات و هذا عكس الصناعات الكبيرة التي تكلف رأسمال كبير جدا .

ثانيا: العوامل العامة :

1- م ص م تهتم بكل النشاطات :

إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات (الفلاحية – الصناعية – الخدماتية...)، فهي إذن تلبي طلبات كل من له الرغبة في الاستثمار فالمزارع يمكن له أن ينشأ مؤسسة صغيرة تهتم بمزروعاته كالمطاحن مثلا ، أما المربي للمواشي يمكنه أن يؤسس له مؤسسة صغيرة تهتم بنشاطاته الحيوانية كالملبنة وحتى مذبحة إذا كانت مربياته موجهة للحوم، كما يمكنه أن ينشأ مؤسسة تهتم بحفظ البيض وتفقيسه إذا كان يربي الدواجن، أو في منطقة تهتم بذلك، وإذا كان المستثمر يسكن بشاطئ البحر فيمكنه أن يخلق لنفسه مشروعا مصغرا يعالج من خلاله نشاطات تختص بالصيد البحري، أما إذا كان في منطقة تشتهر بالزيتون فله إمكانية إقامة معاصر لهذا الغرض، وغيرها من المشاريع.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة :

كذلك لعل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار وتوزع م ص م هي أنها لا تطلب أيدي عاملة ماهرة ومتخصصة ومتكونة تكوين عالي، فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة لكن ليس لدرجة عدم

القدرة على العمل أو فقدان الأهلية لممارسة النشاط، وإنما بسيطة إلى الحد الذي يمكنها من القيام بالأشغال و الأعمال التي تتطلبها منها تلك المشاريع، فيكفي القليل من المعرفة والتجربة للقيام بالعمل فهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية لأن نفقاتها عالية وهذا ما يسهل عليها عملية التوسع والانتشار.

إضافة لتوفر اليد العاملة ، لأن المجتمع الجزائري مجتمع شبابي .

3- سهولة إقامة مشروع :

إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مؤسسة كبيرة وذلك لأن هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من وإعداد الهياكل القاعدية، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات والمخازن المعدة لذلك، وغيرها من متطلبات المشروع، كل ذلك يتطلب أموالا ضخمة و طائلة لهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال .

بينما المشروع المصغر لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهظة فيكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع لتخزين المواد الأولية والمنتجات التامة، كما يتطلب تهيئة بسيطة للأراضي، ومعدات متواضعة، فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير، فإذن من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل تكاليف فهذه الخاصية تؤهل مثل هذه المشاريع للانتشار وإقبال المستثمرين عليها وبالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة وتخفيض معدل البطالة .

ثالثا: عوامل أخرى:

- توفر المواد الأولية .
- الاهتمام بالقطاع الصناعي من طرف الدولة، من خلال برامجها الداعمة،إذ أصبح هذا القطاع يمثل أكبر نسبة62%، في مجال الاستثمار والتشغيل .
- استعمال التكنولوجيا في عملية الاستغلال كالأنترنات (استقبال ،وبعث الفواتير باستعمال الإيميل).

المبحث الثالث: تحليل وتقديم الاستبيان .

تحتوي كل دراسة علمية على مراحل أساسية هي الملاحظة، الفرضيات،التجربة، النتيجة.

فالملاحظة التي أتت قبل دراستنا هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعرض للشطب والزوال سنويا، ومن جهة أخرى المؤسسات التي نجحت وتطورت، أما الفرضيات فلقد جمع البحث أغلب ما يعرف هذه المؤسسات ودورها، والهيئات التي تدعمها،ومن جهة أخرى الصعوبات التي تواجهها خلال فترة الإنشاء وما بعد الإنشاء ، والتجربة هو ما يقدمه هذا الاستبيان للبحث، وأخيرا النتيجة التي هي حوصلة الاستبيان التي توصل لها في هذا البحث.

المطلب الأول: تقديم الاستبيان .

تكمن ماهية هذا الاستبيان باعتباره نتيجة وخلاصة للمبحثين السابقين حيث احتوى على أهم أسباب فشل ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

- هدف الاستبيان :

نهدف من هذا الاستبيان استخراج نتيجة أقرب إلى الدقة، فيما يخص الأمور المحفزة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصعوبات التي تؤدي إلى زوالها سواء كانت في مرحلة الإنشاء أو بعدها، بالاعتماد على أراء أصحاب هذه المؤسسات وهذا من اجل قياس هذه المحفزات والمعوقات من جهة أخرى .

العينة:

تتكون عينتنا من 45 مؤسسة .

يرجع اختيار العينة إلى عدة أسس هي:

- اختيار المؤسسات التي كانت رأسمالها السنوي اقل أو يساوي 500 مليون دينار جزائري مع أن يكون عدد عمالها اقل من250 عامل.

- تواجد العينة في ولايات التالية:الشلف، جيجل، الجزائر.

- تم توزيع أزيد من 65 نسخة غير أن العينة النهائية هي 45 نسخة تتكون من مؤسسات تجارية، صناعية ،أشغال عمومية، زراعية وخدمية.أما طريقة التحليل كانت عن طريق برنامج:

MICROSOFT OFFICE « Excel » 2007

تقديم استبيان:

عند إعداد أسئلة الاستبيان اعتمدنا بشكل كبير على توضيح الأسئلة وأخذنا بعين الاعتبار سهولتها وذلك من اجل قبول هذا الاستبيان من طرف المؤسسات حتى لا تقابل بالرفض .

وتتكون هذه الأسئلة مما يلي:

الجزء الأول الأسئلة (1-2-3-4-5-6) المتعلقة بتعريف بالمؤسسة وقطاعها.

الجزء الثاني الأسئلة (7) المتعلقة بتركيبة رأس المال للمؤسسة المعنية .

الجزء الثالث الأسئلة (8-9-10) المتعلقة بتمويل المؤسسة .

الجزء الرابع الأسئلة (11-12)المتعلقة بالإجراءات الإدارية للمؤسسة .

الجزء الخامس الأسئلة(13-14-15)المتعلقة بالمكان وعقار المؤسسة .

الجزء السادس الأسئلة(16) المتعلقة بالتحفيزات المقدمة من طرف الدولة للمؤسسات .

الجزء السابع الأسئلة(17) المتعلقة بالعمالة في المؤسسة .

الجزء الثامن الأسئلة(18-19-20-21-22-23-24) المتعلقة بنشاطات المؤسسة .

الجزء التاسع الأسئلة(25 و26) المتعلقة بتجهيزات المؤسسة .

الجزء العاشر الأسئلة(27-28-29-30) المتعلقة باستعمالات انترنت في المؤسسة .

الجزء الحادي عشر الأسئلة(31) المتعلقة بالعلاقات الخارجية للمؤسسة .

الجزء الثاني عشر الأسئلة(32) المتعلقة بإستراتيجية المؤسسة .

الجزء الثالث عشر الأسئلة(33-34-35-36) المتعلقة بالبحث والتطوير .

الجزء الرابع عشر الأسئلة(37-38-39) المتعلقة بالعلاقة مع التنظيمات المهنية .

الجزء الخامس عشر الأسئلة(40-41) المتعلقة بالهيكل التنظيمي للمؤسسة .

الجزء السادس عشر الأسئلة(42) المتعلقة بتطور نشاط المؤسسة .

الجزء السابع عشر الأسئلة المتعلقة بمعلومات حول المدير .

أنواع الأسئلة المستعملة في الاستبيان:

1-الأسئلة المغلقة بإجابة واحدة: استعمل هذا النوع في الأسئلة التي تحتاج لجواب محدد إما عنصر أو الأخر.

2-الأسئلة المغلقة باقتراحات متعددة بإجابة وحيدة: هذا النوع من الأسئلة استعمل لتحديد نوع أو عنصر معين من بين اقتراحات متباينة.

3-الأسئلة المغلقة باقتراحات متعددة بإجابات متعددة:هذا النوع يأتي للا لمام بالعناصر أي يختار المستقصى من قائمة مقترحة على اقل إجابة واحدة.

4- الأسئلة المغلقة للقياس: جاء استعمال هذا النوع لقياس رأي أفراد العينة في شيء ما لأنه يقترح إجابات متفاوتة أو متدرجة من اجل تحديد الدرجة أو التفضيل لدى الفرد.

- حدود الاستبيان :

جرت الدراسة مابين 27 أفريل إلى 25 ماي 2014وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة كانت منحازة جغرافيا بالنسبة للعينة، بحيث أن جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ترتكز على ثلاث مناطق مختلفة، حيث قمنا بافتراض أن جميع المؤسسات الجزائرية تعمل في بيئات متشابهة من بيئة اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية، وبالرجوع إلى الدراسة الحالية التي تعتمد على مناطق مختلفة في الجزائر فإن هذه الدراسة من حيث نتائجها تعتبر ضعيفة لسبب رئيسي هو لا يمكن تعميم نتائجها على الحالة الجزائرية.

وأسباب وقوع الإختيار لهذه الولايات الثلاث هي، بالنسبة لولايتي جيجل والشلف لوجود مقرا التربص للطالبين في كلا الولايتين، أما بالنسبة لاختيار ولاية الجزائر فهذا يعود أولا لكونها الأولى على مستوى الوطن في عدد المؤسسات محل الدراسة، وثانيا من أجل دراسة قوية وأكثر شمولية، وأخيرا لكونها مكان دراسة الطالبين .

إضافة إلى أسباب أخرى هي :

- سهولة الولوج والوصول لهذه المؤسسات الموجودة في هذه الولايات .

-اختلاف ترتيب وتباين في إحصائية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهذه الولايات.

المطلب الثاني: تحليل الاستبيان

التعريف بالمؤسسة :

1-اسم المؤسسة:.....

2-عنوان المؤسسة:.....

3-القطاع الذي ينتمي إليه النشاط:

☐ **صناعي** ☐ **زراعي** ☐ **خدماتي** ☐ **تجاري**

☐ **الأشغال العمومية**

الجدول رقم (28)والشكل رقم (4) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط .

قطاع النشاط	العدد
صناعي	19
زراعي	4
خدماتي	10
تجاري	7
اشغل عمومية	5
المجموع	**45**

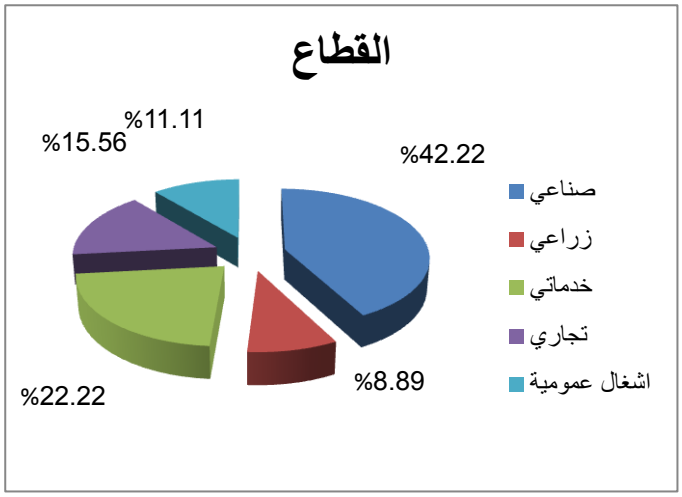

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الجدول والشكل نلاحظ أن أغلبية المؤسسات من العينة هي مؤسسات ذات طابع صناعي بنسبة 42.22%، تليها المؤسسات ذات الطابع الخدماتي بنسبة 22.22%، وفي المرتبة الثالثة نجد النشاط التجاري ب15.56%،ثم مؤسسات الأشغال العمومية، أما في الأخير نجد النشاط الزراعي بنسبة 8.89 %.

4-الشكل القانوني:.....

الجدول رقم(29) والشكل رقم (5)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني .

الشكل القانوني	العدد
SARL	36
EURL	4
SPA	4
SNC	1
المجموع	45

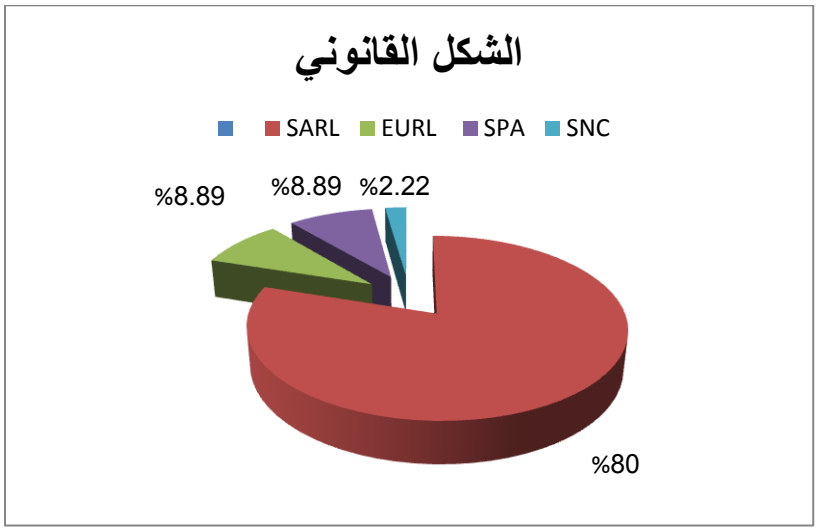

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من الجدول أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المأخوذة في العينة هي الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 80%، ثم تأتي بنسبة اقل بكثير كل من شركات ذات الشخص الواحد و شركات المساهمة بالنسبة نفسها والتي هي 8.88%، ثم شركات التضامن بنسبة 2.22% .

5- سنة إنشاء المؤسسة:.....

الجدول رقم(30) والشكل رقم (6) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشئة حسب فترات معينة .

فترات الإنشاء	عدد المؤسسات المنشئة
1970-1960	3
1980-1970	2
1990-1980	6
2000-1990	5
2010-2000	20
2020-2010	9
المجموع	45

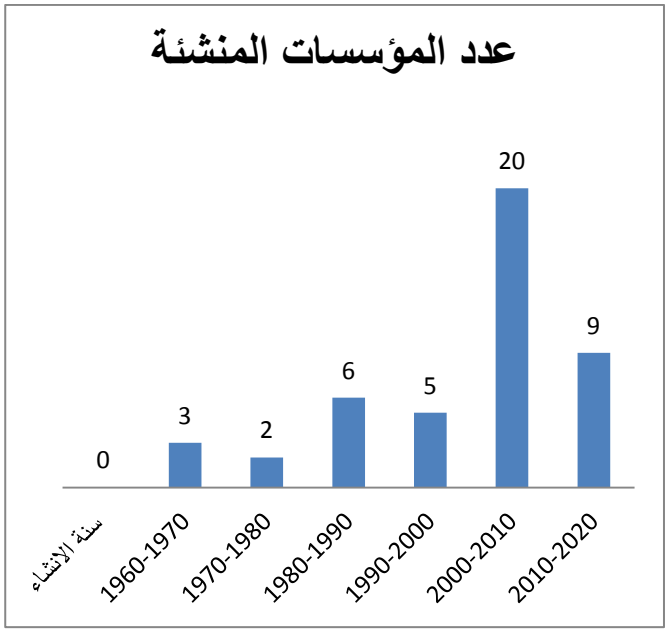

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

اعتمادا على الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة إنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي في الفترة الممتدة بين 2000-2010 كانت كبيرة حيث بلغت نسبة إنشاء المؤسسات44.44% وهذا مما يؤكد أن الدولة لعبت دور كبير في إنشائها من خلال سياستها وهذا مقارنة مع فترة 1970-1980 حيث بلغت نسبة الإنشاء ب4.44%.

تركيبة رأس المال:

6-رأس المال المؤسسة يعود إلى:.....

الجدول رقم (31) والشكل رقم (7)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع المؤسسات .

ملكية رأسمال المؤسسة	العدد
القطاع العام	1
القطاع الخاص	44
المجموع	45

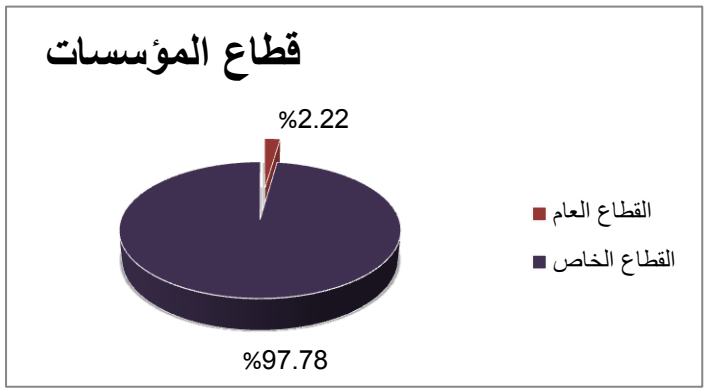

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من الجدول والشكل البياني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معظمها مؤسسات خاصة بنسبة 97.78%، على عكس القطاع العام الذي هو شبه غائب بنسبة بلغت 2.22% .

7- إنشاء المؤسسة:

☐ **شراء** **في إطار سياسة الدولة لتشجيع** ☐

☐ **من خلال الخبرات السابقة في المجال .** ☐ **ورثة عائلية**

الجدول رقم(32) والشكل رقم (8)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كيفية إنشاء المؤسسة .

إنشاء المؤسسة	العدد
شراء	24
دعم الدولة	4
من خلال الخبرات	13
ورثة عائلية	4
المجموع	45

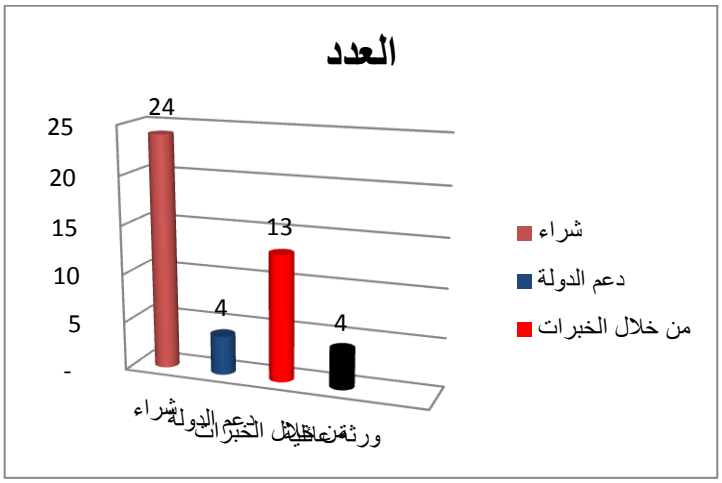

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الرسم البياني والجدول يتضح لنا أن طريقة إنشاء أغلب المؤسسات في العينة هي الشراء إذ تحتل المرتبة الأولى بنسبة 53.33%، وبعدها من خلال الخبرات في المجال ب28.89%، متبوعة بالاستفادة من دعم الدولة وورثة عائلية بنفس النسبة 8.89% .

تمويل إنشاء المؤسسة:

8- تمويل إنشاء المؤسسة يعود إلى:

☐ **قرض بنكي** **مدخرات شخصية** ☐ **الاستدانة من الأقارب او الأصدقاء** **لا** ☐

الجدول رقم(33) والشكل رقم (9)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طرق تمويل إنشاء المؤسسة .

تمويل إنشاء المؤسسة	العدد
قرض بنكي	11
مدخرات شخصية	31
استدانة من الأصدقاء والأقارب	3
المجموع	45

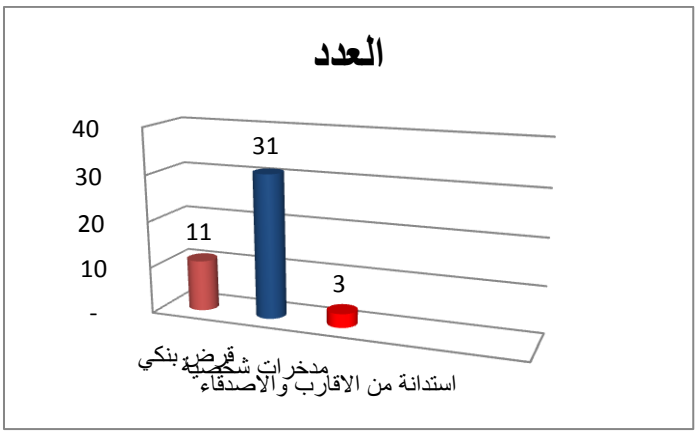

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من الجدول والبيان نلاحظ أن تمويل إنشاء المؤسسة يعتمد بشكل كبير على المدخرات شخصية بنسبة 68.89%، وبعدها على القروض البنكية بنسبة24.44%، وأخيرا عن طريق الاستدانة من الأصدقاء والأقارب بنسبة 6.67%، وعليه فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشئت بالاعتماد على التمويل الذاتي .

9- هل أنت راض على الشروط المفروضة من طرف البنوك لمنح القروض؟

☐ **راض بشدة** ☐ **راض** ☐ **لست راض**

الجدول رقم (34) والشكل رقم(10) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشروط المفروضة من طرف البنوك .

الشروط المفروضة من طرف البنوك	العدد
راض بشدة	0
راض	15
لست راض	30
المجموع	45

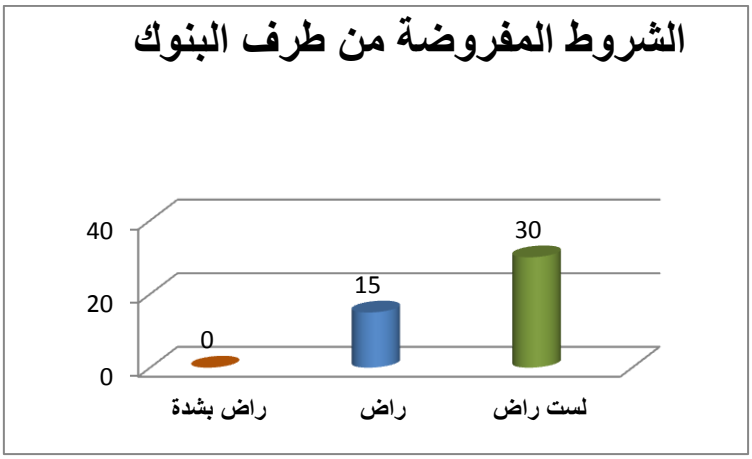

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن معظم الإجابات كانت بعدم الرضا على الشروط المفروضة من طرف البنوك بنسبة كبيرة 66.67%، متبوعة بالراضين على هذه الشروط بنسبة 33.33%، وأما بالنسبة للرضا الشديد فقد كان معدوما، وهذا مما يوضح على أن الشروط المفروضة من طرف البنوك تعتبر من الأسباب الرئيسية لعزوف الأفراد عن القروض البنكية .

الإجراءات الإدارية:

10- هل الوثائق المطلوبة للحصول على دعم في إطار سياسة الدولة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANSEJ ;ANDI ;CNAC)؟

☐ الحصول عليها سهل ☐ الحصول عليها صعب ☐ الحصول عليها صعب جدا

الجدول رقم(35) والشكل رقم (11)تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث رأيهم في الحصول على وثائق الدعم .

الحصول على وثائق الدعم	العدد
الحصول عليها سهل	9
الحصول عليها صعب	23
الحصول عليها صعب جدا	13
المجموع	45

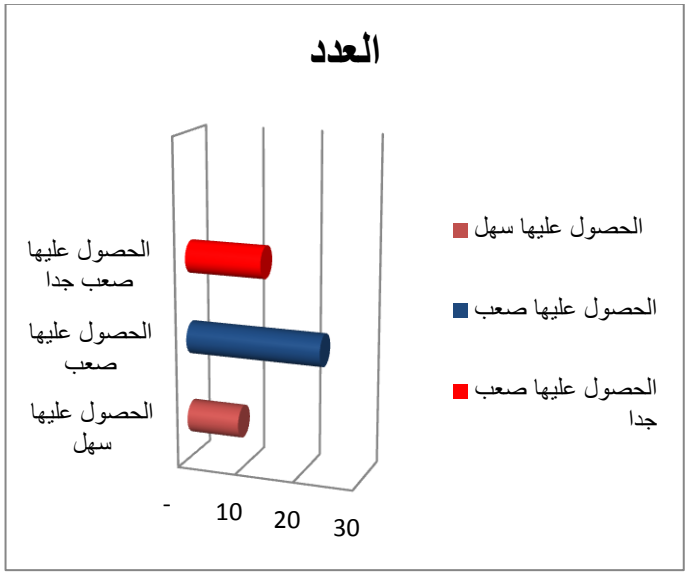

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

استنادا إلى الجدول نلاحظ أن 23 مؤسسة ترى الحصول على وثائق الدعم صعب بنسبة51.11%، و 13 مؤسسة ترى بأن الحصول عليها صعب جدا بنسبة 28.89 %، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الحصول على وثائق الدعم سهل هي 9 مؤسسات أي بنسبة20%، وهذا ما يؤكد على أن هذه الهيئات التي تدخل في إطار دعم الدولة وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعمل بشكل كبير على القيام بدورها في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

11- وهل الإجراءات الإدارية المتبعة تأخذ وقتا؟

☐ قصيرا ☐ طويلا ☐ طويل جدا

الجدول رقم(36) والشكل رقم (12)تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث رأيهم في الإجراءات الإدارية .

وقت الإجراءات الإدارية	العدد
وقت قصير	4
وقت طويل	28
وقت طويل جدا	13
المجموع	45

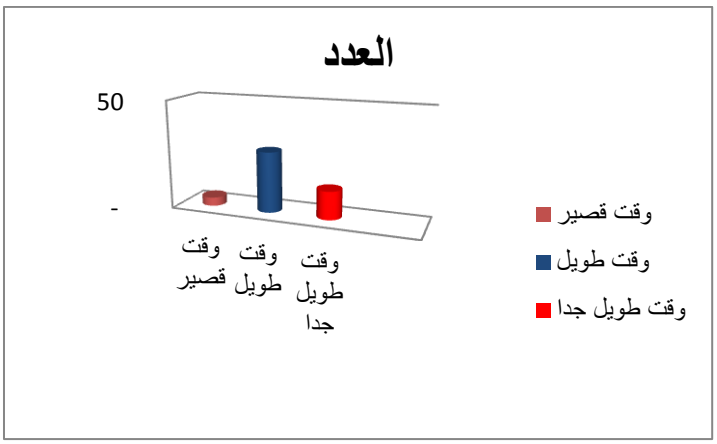

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الجدول و الرسم البياني نجد أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أجمعت أن الإجراءات الإدارية تأخذ وقت طويل بنسبة 62.22 %، أما بالنسبة للمؤسسات التي أجابتنا بأن الوقت طويل جدا فكانت في حدود28.89%، وأقلية كان جوابهم بأن الإجراءات الإدارية تأخذ وقتا قصيرا بنسبة 8.89%، وهذا كله يؤكد على أن مشكل طول مدة الإجراءات الإدارية يقف عائق أمام المؤسسات للاستفادة من دعم الدولة.

مكان المشروع:

12- الولاية: البلدية: المنطقة الصناعية:

الجدول رقم (37) والشكل رقم (13) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة حسب الولاية .

المكان	عدد
الشلف	15
جيجل	15
الجزائر	15
المجموع	45

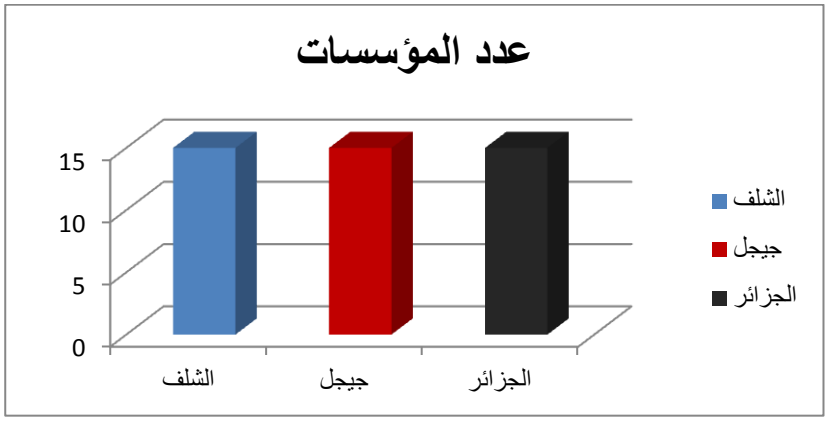

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

العينة مقسمة على ثلاثة ولايات بنفس الحجم حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 15 مؤسسة بالنسبة لكل ولاية .

العقار:

13- ما هي الأمور التي جذبتك إلى اختيار هذا المكان؟

☐ سهولة وكثرة المعاملات ☐ منطقة مؤمنة ☐وجود اليد العاملة المتدربة

☐ وفرة العقارات ☐ قرب الموردين ☐ قلة التكاليف الإنشاء

☐ قرب الطرق ووسائل النقل بكل أنواعها ☐قرب الجامعات ومراكز البحوث

☐ اختيار بطريقة عادية

الجدول رقم (38)والشكل رقم (14) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طرق اختيار المكان .

الأمور اختيار المكان	العدد
سهولة وكثرة المعاملات	16
منطقة مؤمنة	16
وجود اليد العاملة المتدربة	9
وفرة العقارات	6
قرب الموردين	11
قلة تكاليف الإنشاء	4
قرب الطرق ووسائل النقل بكل أنواعها	20
قرب الجامعات ومراكز البحوث	3
اختيار بطريقة عادية	10
المجموع	95

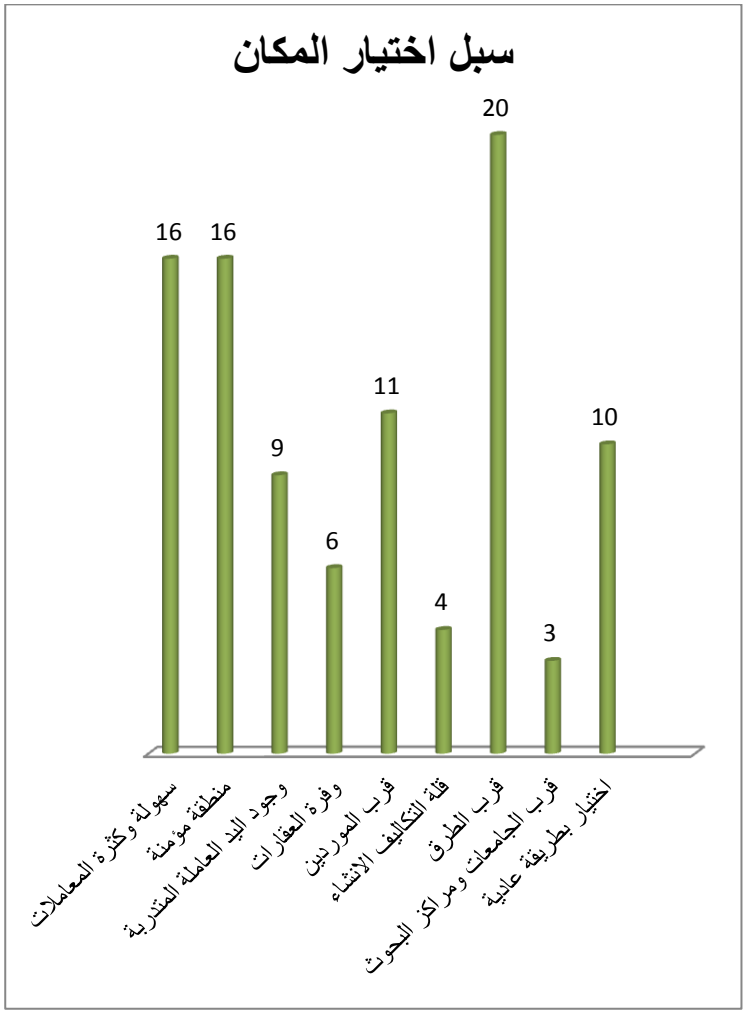

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من الشكل أن أكثر المؤسسات جدبهم عامل مشترك إلى اختيار المكان هو قرب الطرق بنسبة21.05% وهذا يعود لسهولة النقل، ثم عاملي سهولة المعاملات وتأمين المنطقة بنسبة 16.84%، وبعدها قرب الموردين بنسبة11.58%، ونسبة الاختيار بطريقة عادية هي 10.52%، أما المؤسسات

التي جذبتها وفرة العقارات فبنسبة 6.31%، وفي المراتب الأخيرة تأتي على التوالي قلة تكاليف الإنشاء بنسبة 4.21%، وقرب الجامعات ومراكز البحوث ب 3.158%، وهذا يلفت نضرنا لاختلاف توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

14-وجدت سهولة في الحصول على مكان إنشاء المشروع؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم(39) والشكل رقم (15)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب سهولة الحصول على المكان الإنشاء .

سهول الحصول على مكان الإنشاء	العدد
نعم	19
لا	26
المجموع	45

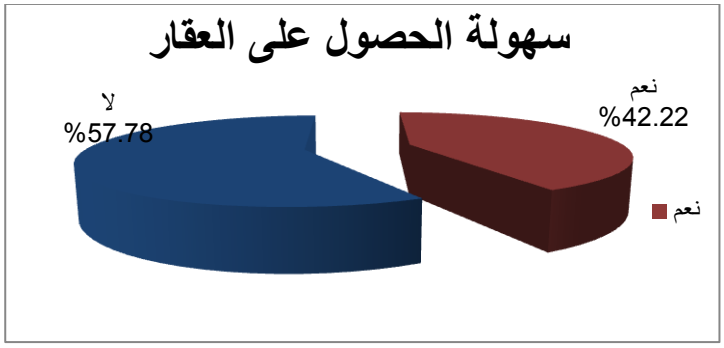

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الشكل والجدول نلاحظ أن نسبة الحصول على العقار بسهولة هي 42.22%، على عكس ذلك فإن أغلبية المؤسسات وجدت صعوبة في الحصول على العقار بنسبة 57.78%، وهذا ما يدل على أن وفرة العقار الصناعي تشكل عائقا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

التحفيزات المقدمة من طرف الدولة:

15- هل استفدت من أي تحفيز من طرف الدولة عند إنشاء المشروع؟

☐ **لم استفد**

☐ **تخفيض مؤقت في نسب الضرائب**

☐ **تخفيض على نسبة الفائدة المفروضة من البنك عند الحصول على القرض**

☐ **تخفيض رسوم الجمارك عند الاستيراد**

☐ **تخفيض في رسوم الجمارك عند التصدير**

☐ **الحصول على الإعانات**

☐ **أخرى**

الجدول رقم (40) والشكل رقم(16)تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب استفادتها من تحفيز من طرف الدولة .

استفادة من تحفيز من طرف الدولة	العدد
لم استفد	31
تخفيض مؤقت في نسب ضرائب	6
تخفيض الفوائد عند الحصول على القرض	0
تخفيض الرسوم الجمارك عند الاستيراد	2
تخفيض الرسوم الجمارك عند التصدير	1
الحصول على الإعانات	0
أخرى	0
المجموع	45

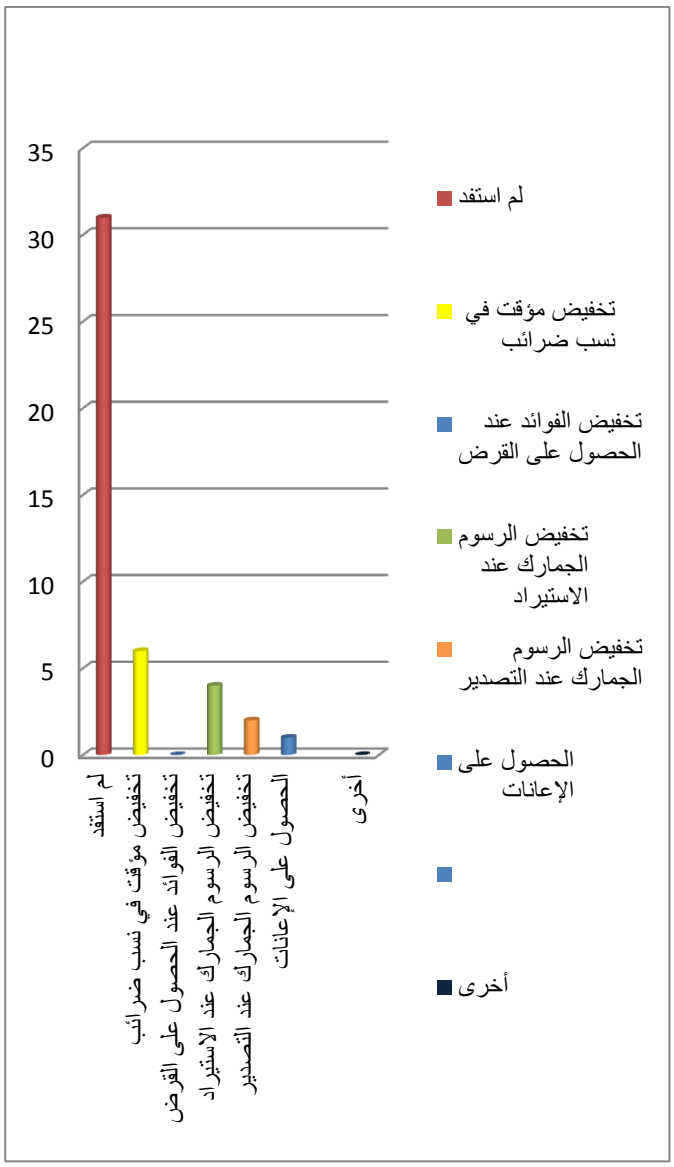

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

استنادا على الجدول نلاحظ أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تستفد من أي تحفيزات من طرف الدولة وذلك بنسبة كبيرة 68.89%، تليها المؤسسات التي استفادت من تخفيض مؤقت في نسب الضرائب بنسبة13.33%، ثم تأتي المؤسسات التي استفادت من تخفيض في رسوم الجمارك عند الاستيراد بنسبة 4.44%،بعدها التخفيض في الرسوم الجمركية عند التصدير 2.22%، وفي أخير نلاحظ أن هناك أساليب دعم غائبة (معدومة)وهي تخفيض الفوائد عند الحصول على القروض والحصول على الإعانات ، مما يدل على أن الدولة ضعيفة من حيث تحفيز ودعم هذا القطاع ومتابعته.

العمالة في المؤسسة:

16- عدد العمال في المؤسسة لسنتي:

2012 ☐ ☐ **2013**

الشكل رقم (17) تطور العمال من سنة 2012 إلى 2013 .

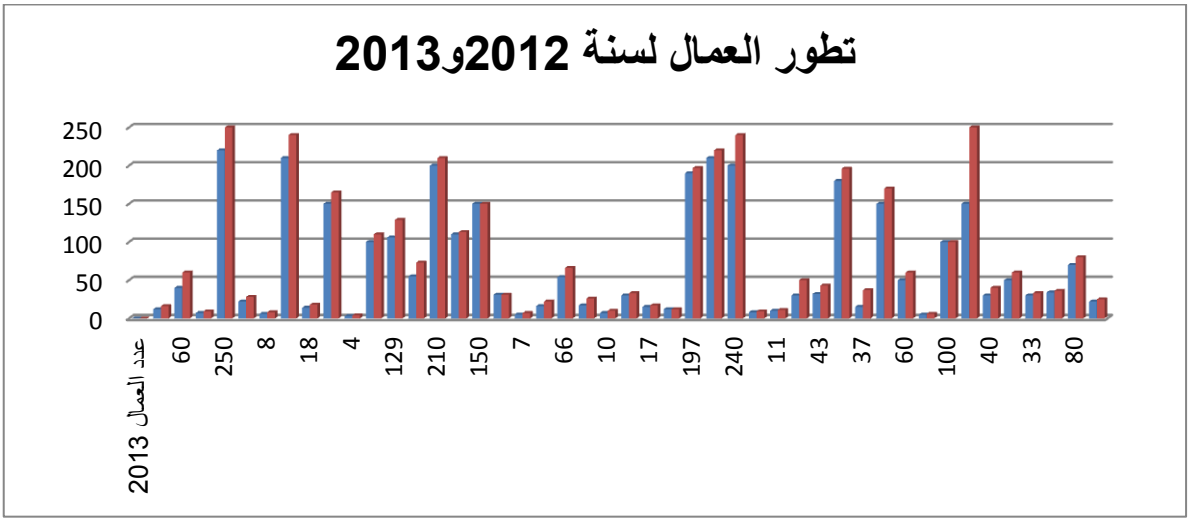

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من الشكل أن عدد العمال من سنة2012 إلى سنة 2013 يتطور بشكل ايجابي في أغلب المؤسسات، مما يعني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في فتح مناصب شغل وهذا ما يساعد من تقليص حجم البطالة.

17- هل انتم حاليا في حاجة للتمويل؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم(41) والشكل رقم (18) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حاجتها للتمويل .

حاجة للتمويل	العدد
نعم	30
لا	15
المجموع	45

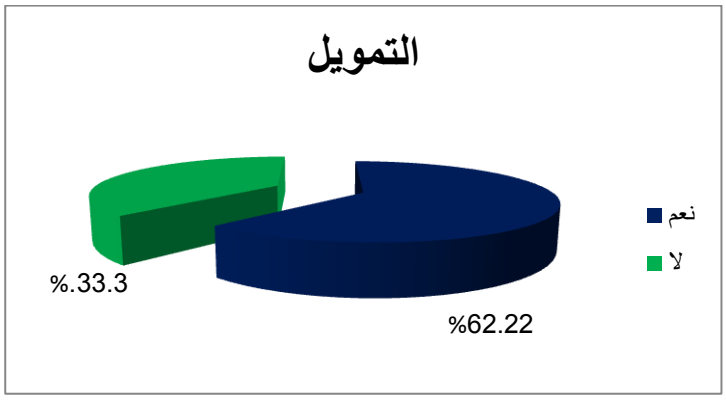

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من خلال الشكل والجدول نرى أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بحاجة إلى تمويل بنسبة 62.22%، أما المؤسسات التي لا تحتاج إلى تمويل فتمثل نسبة 33،33%، وهذا ما يدل على أن المؤسسات تعاني من الجانب التمويلي وهذا العنصر له تأثير كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشائها واستمراريتها .

نشاطات المؤسسة:

- الإنتاج والتسويق :

18-هل منتوجكم معروف؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (42) والشكل رقم(19)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي منتجاتها معروفة.

منتوج معروف	العدد
نعم	41
لا	4
المجموع	45

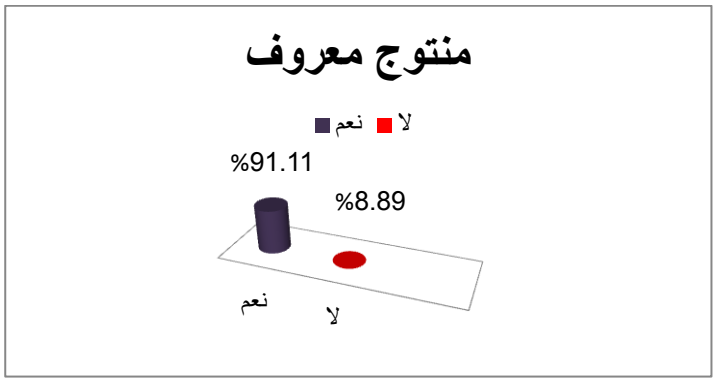

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من خلال الشكل نلاحظ بأن اغلب المؤسسات منتجاتها معروفة بنسبة فاقت91.11%، أي ما تنتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بقبول عام من طرف المستهلك، مع وجود بعض المؤسسات التي تنتج منتوج غير معروف بنسبة 8.89% .

19-هل لديكم ميزانية للإشهار؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (43) والشكل رقم (20)تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تخصيص ميزانية للإشهار .

ميزانية مخصصة للإشهار	العدد
نعم	24
لا	21
المجموع	45

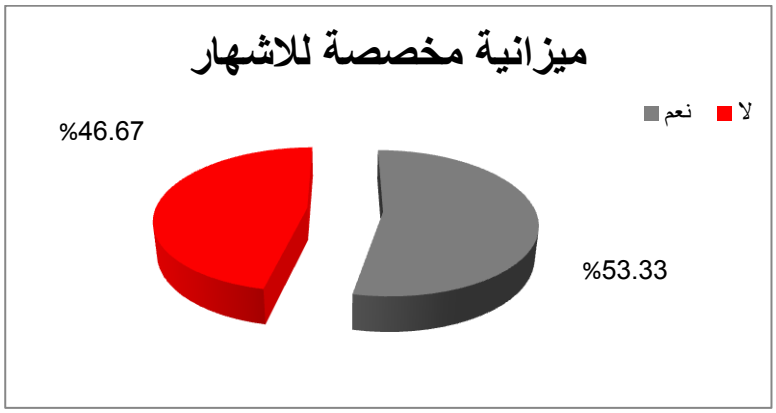

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

استنادا إلى الشكل البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي تخصص ميزانية للإشهار هي 53.33% والمؤسسات التي لا تخصص ميزانية لذلك فهي بنسبة 46.67%، نلاحظ أن النسبتين متقاربتين ومنه فإن كثير من المؤسسات تعمل بطريقة كلاسيكية .

20-هل انتم بحاجة إلى إجازة أو اعتماد للدخول السوق؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم(44) والشكل رقم(21)تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حاجتها إلى إجازة أو اعتماد لدخول السوق .

إجازة أو اعتماد للدخول السوق	العدد
نعم	12
لا	33
المجموع	45

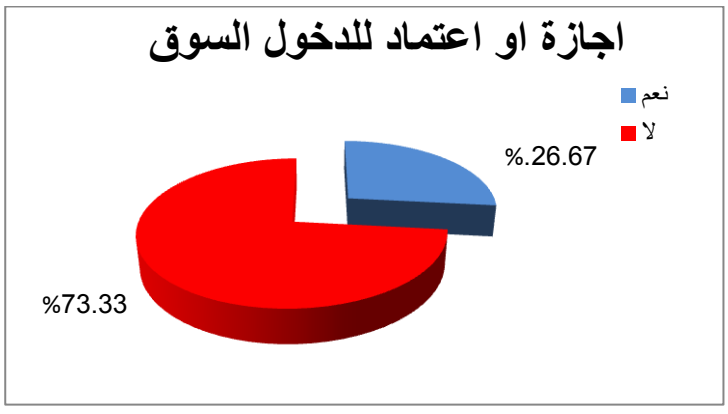

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الجدول وجدنا أن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى إجازة أو اعتمادا للدخول إلى السوق، حيث كانت نسبة عدم الحاجة للإجازة ب73.33%،وهذا لأن اغلب المؤسسات منتوجها غير ممنوع قانونيا، وارتأينا في هذا الاستبيان أن نسبة المؤسسات التي تحتاج إلى اعتماد هي 26.67%، لكن أغلب هذه الإجازات تخص حالات التصدير إلى الخارج .

- إذا كان جواب بنعم هل من السهل الحصول عليها ؟

☐ **سهل** ☐ **صعب** ☐ **صعب جدا**

الجدول رقم (45) والشكل رقم (22) تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في حاجة إلى إجازة وطريقة الحصول عليها .

الحصول على إجازة لدخول السوق	العدد
سهل	3
صعب	5
صعب جدا	6
المجموع	14

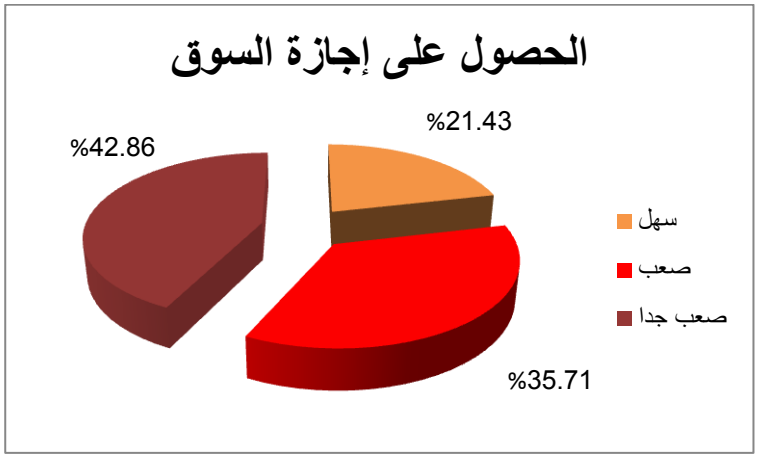

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الشكل نلاحظ أن نسبة الحصول على الإجازة للتصدير صعب جدا ب42.86%، ثم تليها الحصول عليها صعب بنسبة 35.71%، ونجد في الأخير سهولة التحصيل بنسبة 21.43%، وهذا ما يبين أن الحصول على الإجازة مشكل كبير يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

21-هل عدد المنافسين كبير في مجال نشاطكم

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (46) والشكل رقم (23) رأي المؤسسات في المنافسة .

عدد المنافسين كبير	العدد
نعم	38
لا	7
المجموع	45

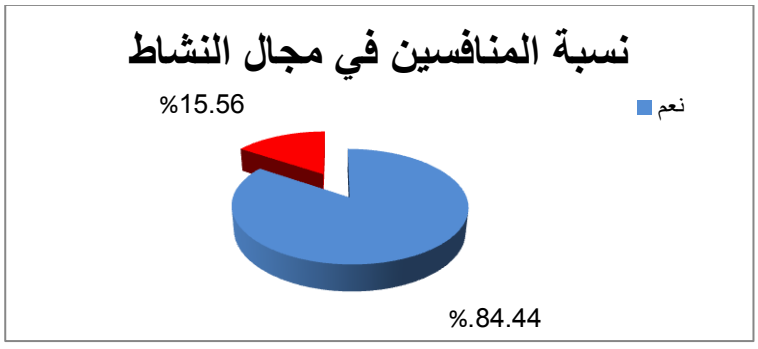

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

استنادا إلى الشكل فان اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها عدد كبير من المنافسين في مجال النشاط بنسبة 84.44%، مع وجود قليل لبعض المؤسسات التي ليس لديها عدد كبير من المنافسين بنسبة 15.56%، ويرجع السبب الرئيسي لوجود المنافسة الكبيرة للمؤسسات الاستيراد الذي يأخذ حصة كبيرة من السوق وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى.

22- هل شاركتم في الآونة الأخيرة في المعارض دولية أو محلية؟

نعم ☐ **لا** ☐

الجدول رقم (47)والشكل رقم(24) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمشاركة .

المشاركة في المعارض المحلية و الدولية.	العدد
نعم	9
لا	36
المجموع	45

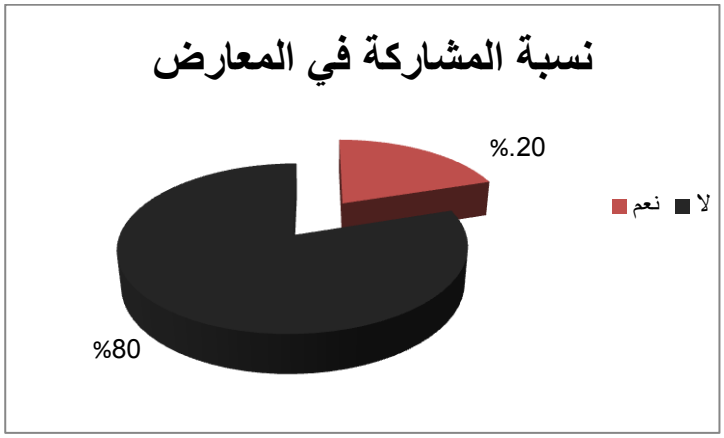

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

يبين لنا الشكل نسبة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعارض المحلية والدولية حيث أن نسبة عدم مشاركة هذه المؤسسات كانت ب80%، مع نسبة ضئيلة بالنسبة من المؤسسات المشاركة في هذه المعارض ب20%، وهذا ما يدل على ضعف السياسة التسويقية لهذه المؤسسات .

23-هل تقومون بتصدير منتجاتكم إلى الخارج ؟

نعم ☐ **لا** ☐

الجدول رقم (48) والشكل رقم (25) المؤسسات المصدرة للخارج .

التصدير إلى الخارج	العدد
نعم	7
لا	38
المجموع	45

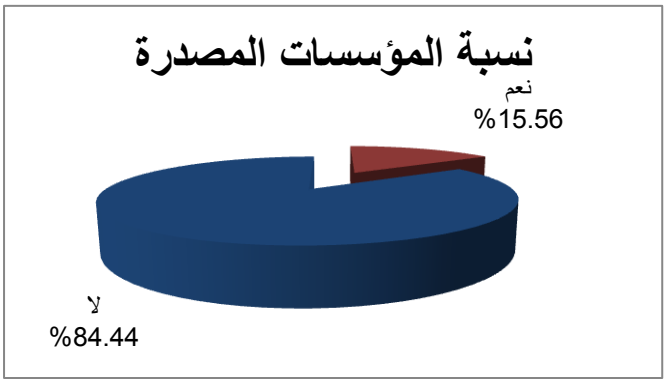

المصدر: من من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي لا تصدر منتجاتها هي 84.44 % وهي نسبة كبيرة، ونسبة المؤسسات المصدرة بلغت 15.56% وهذا يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لديها القدرة على تصدير منتجاتها أي تدويلها لعدة عراقيل.

24- من هم أهم مؤسسات زبائنكم؟

المؤسسات الكبيرة	المؤسسات	الإدارات	الافراد
☐	☐	☐	☐

الجدول رقم (49) والشكل رقم (26)نوعية زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الزبائن	العدد
المؤسسات الكبيرة	16
المؤسسات الصغيرة	22
الإدارات	14
الزبائن المباشرين في السوق	17
المجموع	69

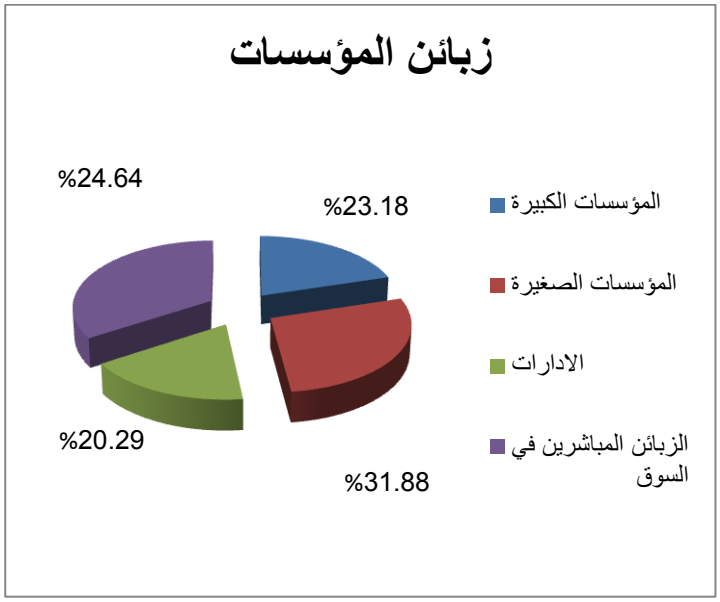

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

استنادا إلى معطيات الجدول والشكل نلاحظ أن أكثر زبائن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينتنا هي المؤسسات الصغيرة بنسبة 31.88%، وبعدها الزبائن المباشرين في السوق بنسبة 24.64%، وفي المرتبة الثالثة نجد المؤسسات الكبيرة بنسبة23.18%، وأخيرا الإدارات بنسبة 20.29% وهذا ما يبين لنا نقص المعاملات بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة .

تجهيزات المؤسسة:

25- كم هو عدد الكمبيوترات في مؤسستكم؟

☐ **كمبيوتر مكتبي** ☐ **كمبيوتر محمول**

الجدول رقم(50) والشكل رقم(27) إستعمال التجهيزات المكتبية من طرف المؤسسات .

قطاع	كمبيوتر مكتبي	كمبيوتر محمول
صناعي	173	80
تجاري	20	40
خدماتي	23	7
أشغال عمومية	11	5
زراعي	3	1
المجموع	230	133

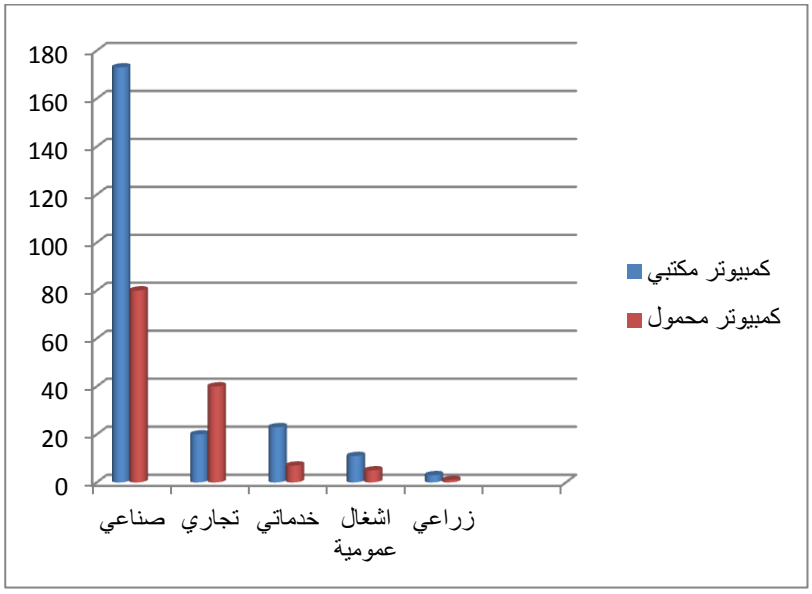

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الشكل والجدول أن القطاع صناعي هو الأكثر استعمالا لأجهزة الكمبيوترات المكتبية بنسبة75.22% والكمبيوترات المحمولة بنسبة 60.15%، يليه القطاع التجاري الذي يستعمل بالدرجة الأولى الكومبيوترات المحمولة بنسبة 30%، أما المكتبية فبنسبة 8.70%، بعده القطاع الخدماتي بنسبة استعمال 4.78%للكمبيوتر المكتبي، و3.76%للمحمول، ثم قطاع الأشغال العمومية الذي كان فيه استعمال هذه الأجهزة ضعيفا بنسبة4،78% للمكتبي، و3،75% للمحمول،وفي الأخير وبنسبة أقرب إلى الانعدام نجد القطاع الزراعي بنسبة 1.3%للجهاز المكتبي، و0.75% للكمبيوتر المحمول.

26- نشاطكم في حاجة إلى تكنولوجيا متطورة؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (51)والشكل رقم (28) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي بحاجة إلى استعمال التكنولوجيا .

الحاجة إلى استعمال تكنولوجيا جديدة	العدد
نعم	37
لا	8
المجموع	45

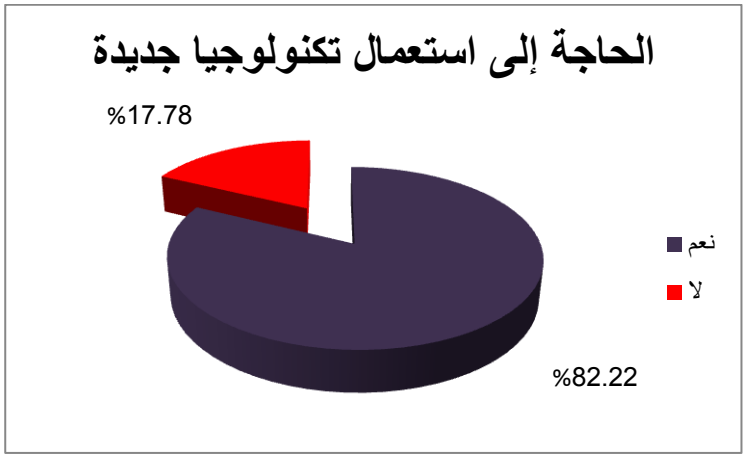

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الشكل نلاحظ أن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بحاجة لاستعمال تكنولوجيا جديدة وهذا بالنسبة 82.22 %، وهذا يعكس رغبة المؤسسات في إضافة اختيارات جديدة للمستهلك من إنتاج منتجات جديدة وذات جودة عالية أو لزيادة حجم الإنتاج، ونجد وجود قليل للمؤسسات التي لا تحتاج إلى استخدام تكنولوجيا جديدة بنسبة 78،17%، فهي ربما تريد المحافظة على الاستقرار في العمل الإنتاجي الحالي ما يبقيها ضعيفة في جو المنافسة القوية، وهنا يبقى سؤال مطروح هل هذه التكنولوجيا سهلة المنال في أو لا .

27-هل لديكم شبكة انترنت داخل مؤسستكم؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم(52) والشكل رقم (29)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها شبكة انترنت .

وجود شبكة انترنت	العدد
نعم	27
لا	18
المجموع	45

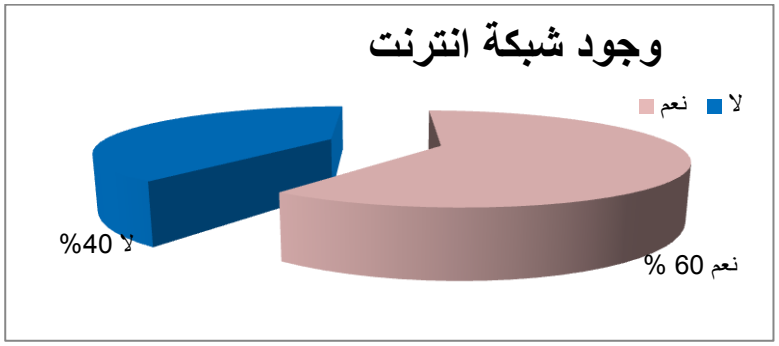

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الشكل والجدول نلاحظ أن نسبة وجود شبكة انترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة هي 60%، كما أن المؤسسات التي لا توجد بها شبكة انترنت قدرت بنسبة 40%، ما يجعل هذا القطاع يواكب التقدم العلمي في مجال استخدام التكنولوجيا المعلوماتية، والذي يساعد المؤسسة على سيرورة نشاطها وتحسين مردوديتها .

28-هل لديكم موقع خاص بشركتكم؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم(53)والشكل رقم(30) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة التي لديها موقع على الانترنت .

وجود موقع انترنت	العدد
نعم	26
لا	19
المجموع	45

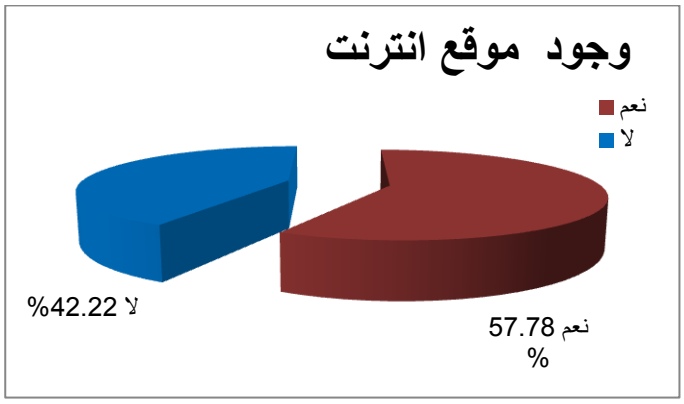

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

اعتمادا على الشكل نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها مواقع انترنت هي 26 مؤسسة بنسبة 57.78%، أما المؤسسات التي ليس لديها مواقع قدرت ب19 مؤسسة أي بنسبة 42.22%، نجد من خلال النتائج أن النسبتين متقاربتين وهذا يدل على أن هناك مؤسسات كثيرة ليس لديها مواقع رغم أهميته التي تكمن في استعماله للتعريف وتقديم خدمات معلوماتية على نشاط المؤسسة، إضافة إلى أن موقع الانترنت يعتبر كأداة إشهار بالمؤسسة .

29-هل لديكم حساب في موقع التواصل الاجتماعي؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (54)والشكل رقم(31) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في موقع التواصل الاجتماعي .

حساب في موقع التواصل الاجتماعي	العدد
نعم	16
لا	29
المجموع	45

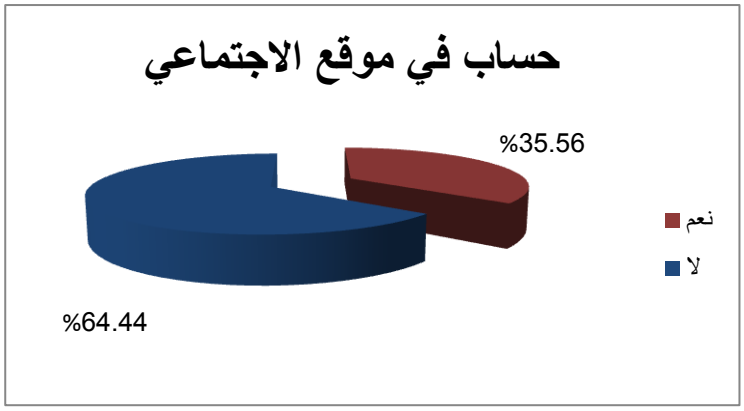

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الجدول والرسم البياني نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي لديها حساب في مواقع التواصل الاجتماعية هي 64.44%، اما المؤسسات التي ليست لديها حساب في مواقع التواصل الاجتماعية اجتماعي ب35.56%، ومنه فإن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع مواقع الاجتماعية وهذا مما يزيد من حصر مجال إشهارها .

30- هل تستعملون انترنت في عمليات الاستغلال كاستقبال فواتير من الموردين عن طريق الانترنت او عكس إرسال فواتير إلى زبائن؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

الجدول رقم(55) والشكل رقم (32)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم انترنت في عمليات الاستغلال.

تستعملون انترنت في عمليات الاستغلال	العدد
نعم	28
لا	17
المجموع	45

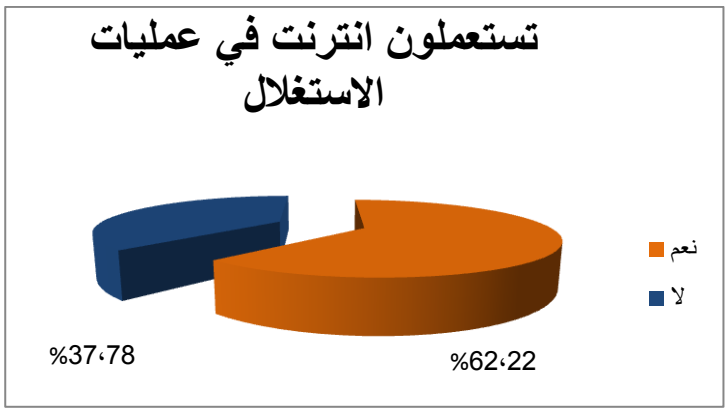

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الشكل نلاحظ أن المؤسسات تستعمل الانترنت في عمليات الاستغلال بشكل كبير حيث قدرت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعامل بها بنسبة 62.22%، مع وجود المؤسسات التي لا تقوم باستعمالها بنسبة 37.78%، وهذا ما يجعل هذه المؤسسات تعاني من مشكلة عدم مرونة نشاطاتها وقلة وسرعتها .

العلاقات الخارجية:

31-هل سبق لكم التعاقد (عقد الشراكة) في إطار المناولة مع مؤسسات أخرى؟

☐ إنتاج ☐ التموين ☐ التسويق ☐ النقل ☐ لا

الجدول رقم (56) والشكل رقم (33)التعاقد في إطار المناولة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عقد الشراكة	العدد
إنتاج	6
التموين	13
التسويق	4
النقل	19
لا	15
المجموع	57

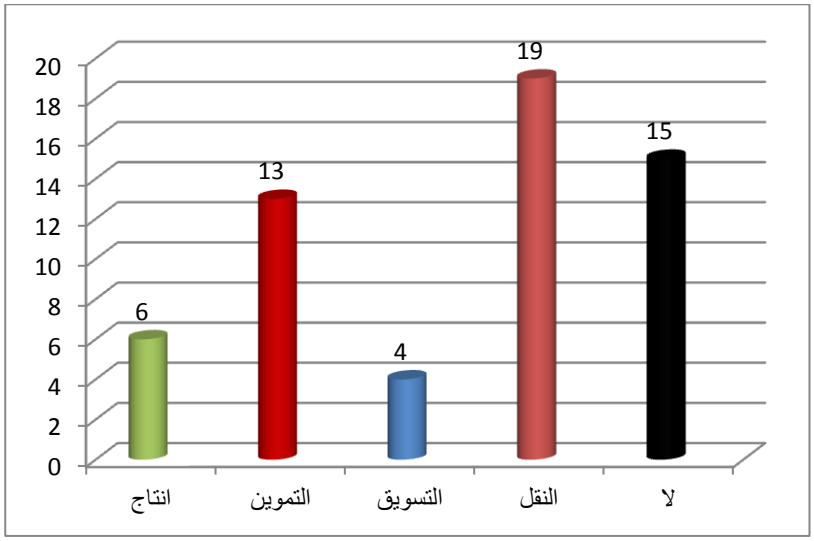

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإبرام عقود شراكة مع المؤسسات من أجل القيام بنشاطها في إطار المناولة، لكن هذه العقود تختلف في طبيعتها وشكلها من مؤسسة لأخرى إذ من هذه العينة تم عقد 6 عقود شراكة في إطار الإنتاج و13 في مجال التموين و4

في التسويق و 19 في النقل و15 لم تقوم بعقود شراكة ومن هنا فان اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على عقود الشراكة من اجل تسهيل دورتها الإنتاجية.

32-هل تقومون بإعداد استراتيجيات على المدى المتوسط؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم(57) والشكل رقم(34)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإعداد استراتيجيات على مدى المتوسط .

إعداد استراتيجيات	العدد
نعم	35
لا	10
المجموع	45

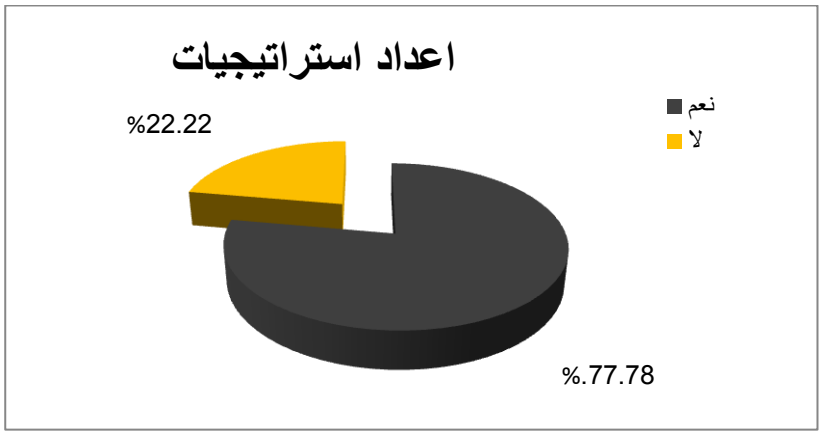

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من خلال الجدول والرسم البياني وجدنا أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد استراتيجيات على المدى المتوسط حيث بلغت نسبتها ب 77.78%، مع وجود نسبة صغيرة من المؤسسات لا تقوم بإعداد هذه الاستراتيجيات والتي بلغت نسبتها 22.22%، وهذا ما يدل على أن معظم المؤسسات لديها وعي من اجل تطوير ذاتها .

33-هل لديكم في مؤسستكم مصلحة البحث والتطوير ؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (58) والشكل رقم(35) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها مصلحة البحث والتطوير .

وجود مصلحة البحث والتطوير	العدد
نعم	9
لا	36
المجموع	45

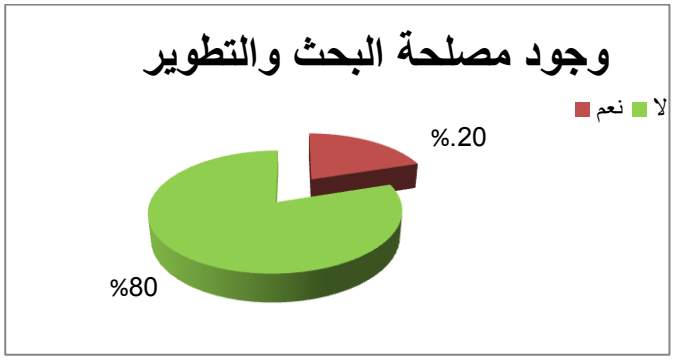

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من الشكل البياني والجدول نلاحظ أن عدم وجود مصلحة البحث والتطوير كانت بنسبة كبيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت 80%، من جهة أخرى فإن وجود هذه المصلحة كان قليلا في هذا النوع من المؤسسات بنسبة 20%، وهذا ما يعطي انطباع أن المؤسسات الجزائرية لا تعتمد على عامل البحث والتطوير في تحقيق أهدافها الاقتصادية مما يجعلها تتعرض لمشاكل الجودة وعدم القدرة على التنافس مما يجبرها على الاختفاء.

34-هل لديكم ميزانية مخصصة للبحث والتطوير؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

الجدول رقم(59) والشكل رقم (36)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها ميزانية مخصصة للبحث والتطوير .

ميزانية البحث والتطوير	العدد
نعم	8
لا	37
المجموع	45

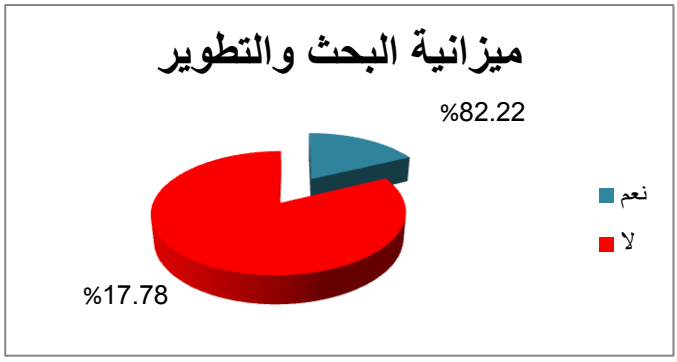

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الرسم البياني نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست لديها ميزانية مخصصة للبحث والتطوير بنسبة 82.22%، مع وجود نسبة قليلة من المؤسسات التي لديها ميزانية للبحث والتطوير، مما يعني أن مشكل تطوير المؤسسة يبقى مطروحا بشكل كبير في هذا النوع من المؤسسات .

35-هل لديكم ميزانية للتكوين العمال؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (60) والشكل رقم (37)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها ميزانية مخصصة لتكوين العمال .

ميزانية لتكوين العمال	العدد
نعم	18
لا	27
المجموع	45

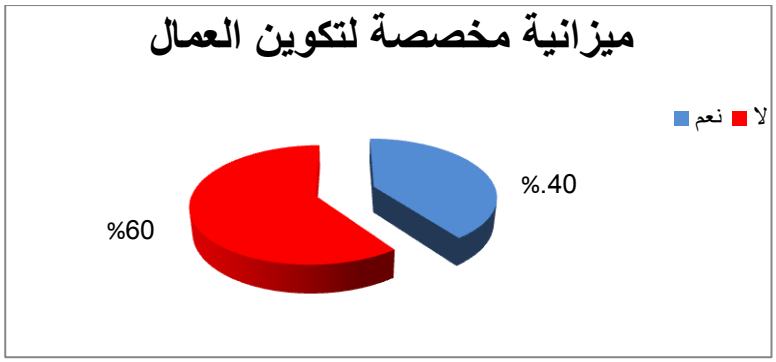

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الرسم البياني والجدول نلاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك ميزانية لتكوين العمال حيث تقدر نسبتها ب60%، مع وجود قليل للمؤسسات التي تخصص ميزانية لتكوين العمال حيث بلغت نسبتها40%، رغم أن عدم تطوير اليد العاملة ينعكس بشكل سالب على مردودية المؤسسة وإ ستمراريتها .

36-هل أدخلتم منتوج جديد خلال السنتين الأخريين؟

☐ **نعم** ☐ **لا**

الجدول رقم (61) والشكل رقم (38)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أدخلت منتوج جديد .

إدخال منتوج جديد	العدد
نعم	20
لا	25
المجموع	45

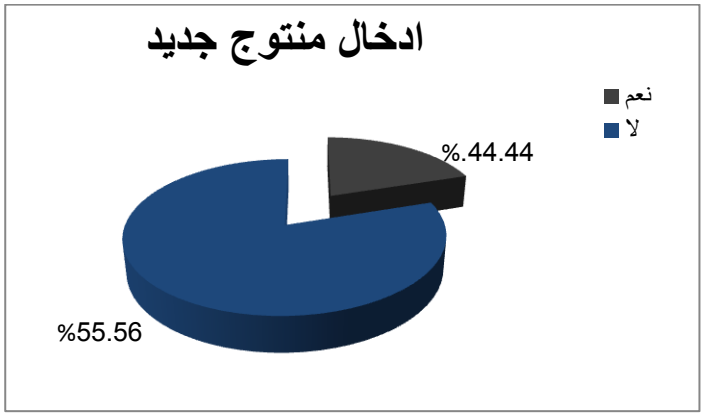

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تدخل منتوج جديد هي 55.56%، والمؤسسات التي أدخلت منتوج جديد بنسبة 44.44%، وهذا ما يدل على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم بابتكار أنواع جديدة .

العلاقة مع التنظيمات المهنية:

37- هل التنظيمات المهنية (الغرف التجارية،والصناعية،مديرية الصناعة) نظمت لكم لقاءات للتعارف على المؤسسات أخرى لتبادل المعلومات في المجال أو عقود شراكات (موردين ،زبائن) محليا أو دوليا ؟

☐ نعم ☐ لا

الجدول رقم(62) والشكل رقم (39) عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سبق لها الحضور في لقاءات تعارف .

تنظيم لقاءات من طرف المنضمات التجارية للتعرف عل الموردين والزبائن	العدد
نعم	18
لا	27
المجموع	45

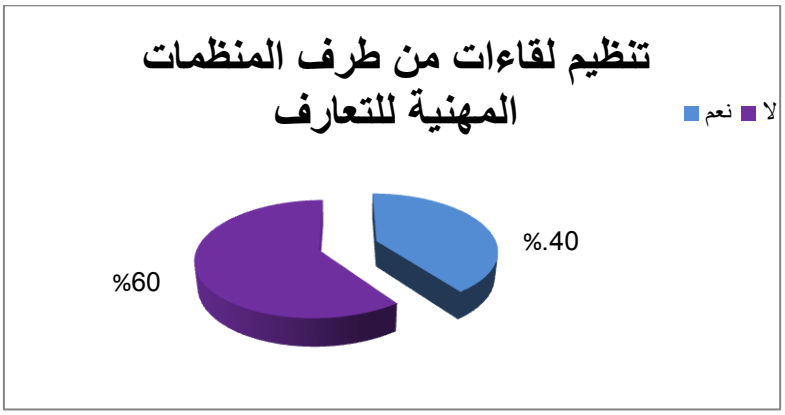

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من الشكل أن التنظيمات المهنية لا تقوم بتنظيم لقاءات لمصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بنسبة 60%، أي بمعنى أخر هذه التنظيمات تقوم بإعداد لقاءات قليلة بنسبة 40%، وهذا ما ينعكس سلبا على هذه المؤسسات من خلال انحصار حصتها السوقية، إضافة إلى أن التموين يبقى محدودا .

38-وهل هذه المنظمات نظمت لكم لقاءات مع الجامعات أو مراكز ومخابر البحوث؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

الجدول رقم(63) والشكل رقم (40)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حضرت لقاءات مع الجامعات ومراكز البحوث .

تنظيم لقاءات مع الجامعات ومراكز البحوث	العدد
نعم	9
لا	36
المجموع	45

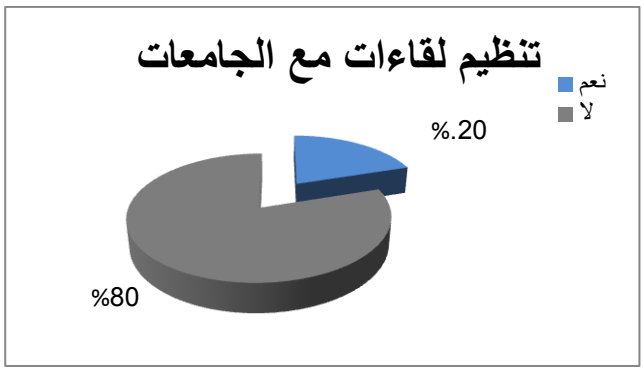

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من خلال الرسم البياني والجدول أن نسبة الإجابات التي كانت بنعم حول تنظيم لقاءات مع الجامعات من طرف المنظمات المهنية بنسبة 20% فقط، عكس عدم تنظيم لقاءات ب80% وهذا ما يدل على ضعف أداء هذه المنظمات في قيام بدورها في مجال الربط وتطوير العلاقة بين المؤسسات ومراكز البحوث .

39-وهل هذه المنظمات السابقة استدعتكم لإعلامكم بآخر التكنولوجيات المستعملة في مجال نشاطكم؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

الجدول رقم (64) والشكل رقم (41)عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استدعت لإعلامها بالتكنولوجيات الجديدة في المجال .

الإعلام بالتكنولوجيا الجديدة من طرف المنضمات المهنية	العدد
نعم	9
لا	36
المجموع	45

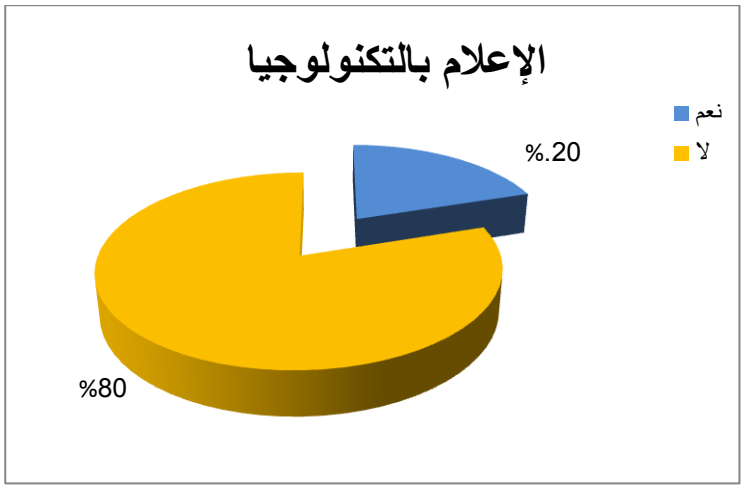

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الجدول والرسم البياني لاحظنا أن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يتم استدعائها لإعلامها بالتكنولوجيات الجديدة تربطها حيث بلغت هذه النسبة عدم استدعائها ب 80% وعدم الاستدعاء ب20%، وهذا ما يظهر ضعف هذه المنضمات في القيام بدورها المتمثل في مرافقة هذه المؤسسات .

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

40- هل مؤسستكم تحتوي على :

☐ مجلس إدارة ☐ مجلس مراقبة ☐ أخرى(مع التوضيح)

الجدول رقم (65)والشكل رقم(42) الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إدارة المؤسسة	العدد
مجلس الإدارة	30
مجلس المراقبة	7
أخرى(مدير)	11
المجموع	38

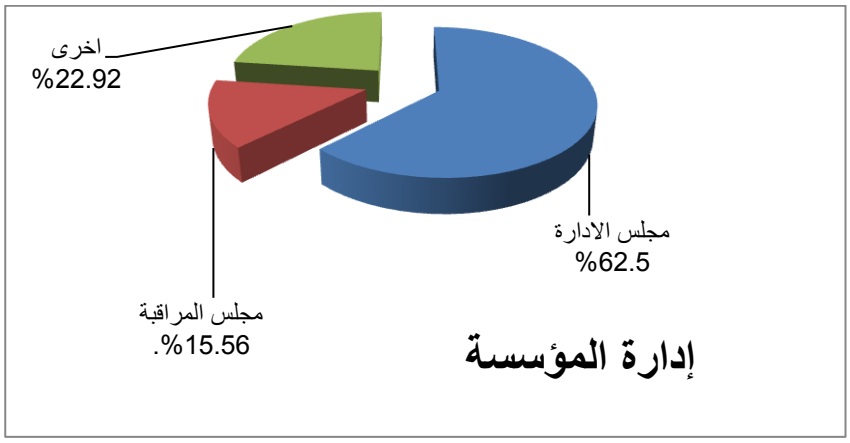

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

انطلاقا من الجدول والشكل البياني نجد أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتلك مجلس إدارة يقوم بإدارتها بنسبة 78.95% ، يليها التسيير من طرف مدير فقط يقوم بكل المهام التي تتعلق بالمؤسسة بنسبة28.94%، وأخير وجود نسبي لمجلس المراقبة في هذه المؤسسات ب18.42% .

41-هل المؤسسة مسيرة من طرف:

☐ **مدير ليس مالك**

☐ **المالك هو نفسه المدير**

☐ **مجموعة الشركاء**

الجدول رقم(66) والشكل رقم(43) طريقة تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

مسير المؤسسة	العدد
مدير ليس مالك	8
المالك هو المدير	34
مجموعة الشركاء	3
المجموع	45

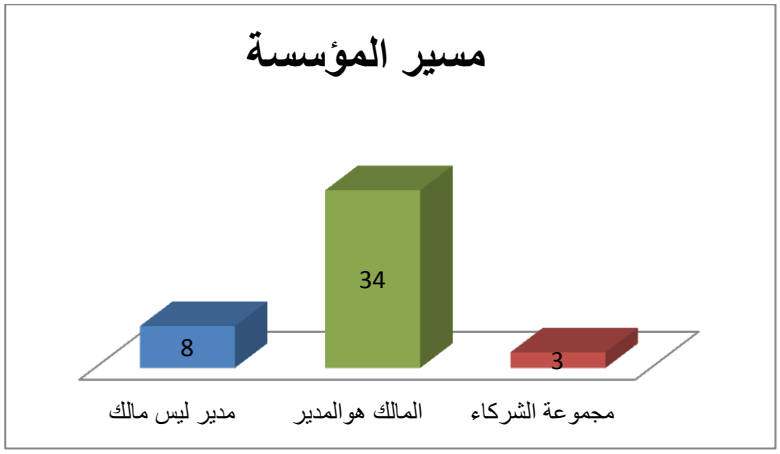

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

اعتمادا على الجدول نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مسيرة من طرف ملاكها بنسبة75.56%، وبعدها يأتي في الترتيب المدير ليس هو المالك أي مدير معين بنسبة 17.78%، وفي الأخير نجد أن مجموعة الشركاء هم من يقومون بالتسيير بنسبة 6.67%.

تطور نشاط المؤسسة:

42- نسبة تطور الأرباح:

2012	2013

نشير هنا أن كل المؤسسات عملت على عدم تقديم أرباحها أو نسب تطور أرباحها لاعتبارها ذلك من أسرار المؤسسة.

معلومات متعلقة بالمدير:

- ما هو عمر مدير المؤسسة:

الجدول رقم (67) والشكل رقم (44) أعمار مدراء المؤسسات .

عمر المدير	عدد المدراء
40-30	7
50-40	18
60-50	12
70-60	5
80-70	2
90-80	1
المجموع	45

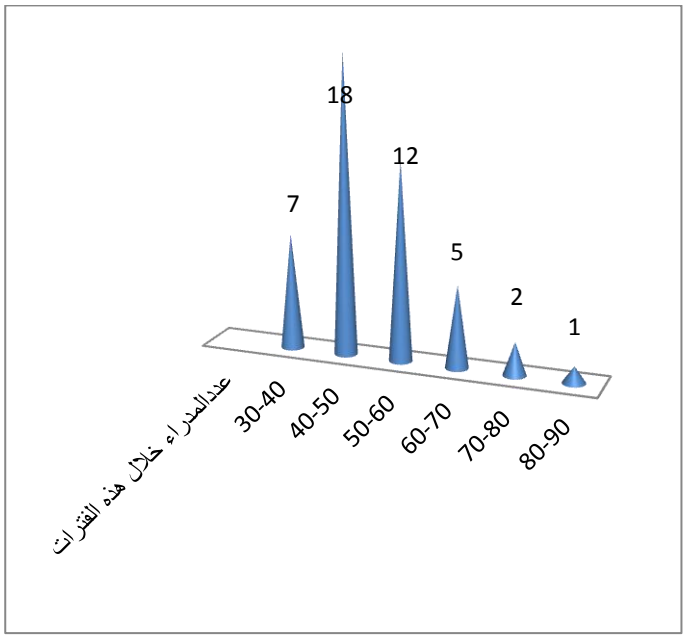

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الاستبيان.

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد المدراء بلغ 18 فرد عند فترات الاعمار40-50 سنة وبعدها خلال فترة 40-50 سنة بلغ 12 فرد وفي مرتبة الأخيرة عند 80-90 سنة نجد شخص واحد وهذا كله من معطيات الاستبيان مما يبين أن معظم المؤسسات الصغيرة مسيرة من طرف كبار في السن وقلة نسبة الشباب في تسيير المؤسسات .

- جنس المدير:

من خلال العينة اتضح أن جنس جميع مديري المؤسسات ذكور 100%.

- مستوى التعليم أو تكوين:

الجدول رقم (68)والشكل رقم(45) المستوى التعليمي لمدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المستوى التعليمي للمدير	العدد
ابتدائي	13
إكمالي	3
ثانوي	8
جامعي	14
الدراسات العليا	7
المجموع	45

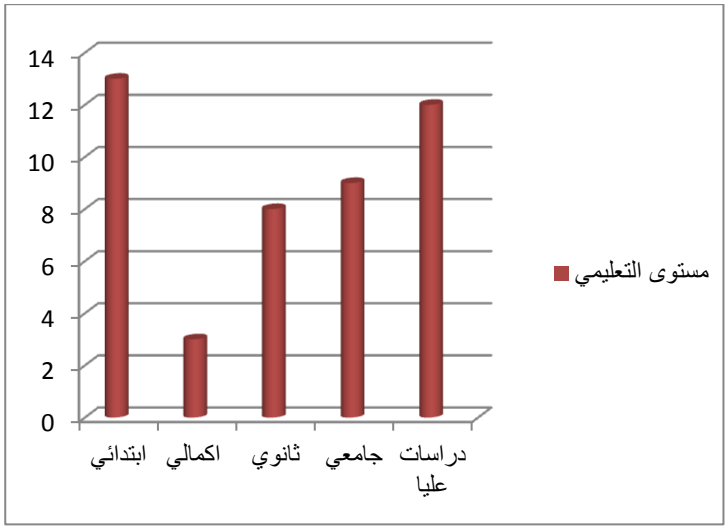

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الاستبيان.

وجدنا ان اغلب مديري ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم من خريجي الجامعات بنسبة31.11%، ثم يليها المستوى الثانوي بنسبة28.89%، وبعدها المستوى الابتدائي بنسبة 17.78% ثم تأتي الدراسات العليا بنسبة ب15.56%، وأخيرا نجد المستوى الإكمالي بنسبة 6.67%.

- الخبرات المكتسبة من طرف المدير قبل إنشاء المؤسسة

☐ هذه المؤسسة أول مؤسسة قمت بإنشائها وإدارتها

☐ لدي تجربة مسبقة مكتسبة في المؤسسات العمومية

☐ لدي تجربة مسبقة مكتسبة في المؤسسات الخاصة

☐ لدي تجربة مسبقة مكتسبة في الخارج

الجدول رقم (69)والشكل رقم (46) الخبرات المكتسبة من طرف المدراء قبل تسيير المؤسسات الحالية.

خبرات المدير	العدد
هذه المؤسسة أول مؤسسة قمت بإنشائها وإدارتها	21
لدي تجربة مكتسبة في المؤسسات العمومية	6
لدي تجربة مكتسبة في المؤسسات الخاصة	20
لدي تجربة مكتسبة في المؤسسات في الخارج	1
المجموع	48

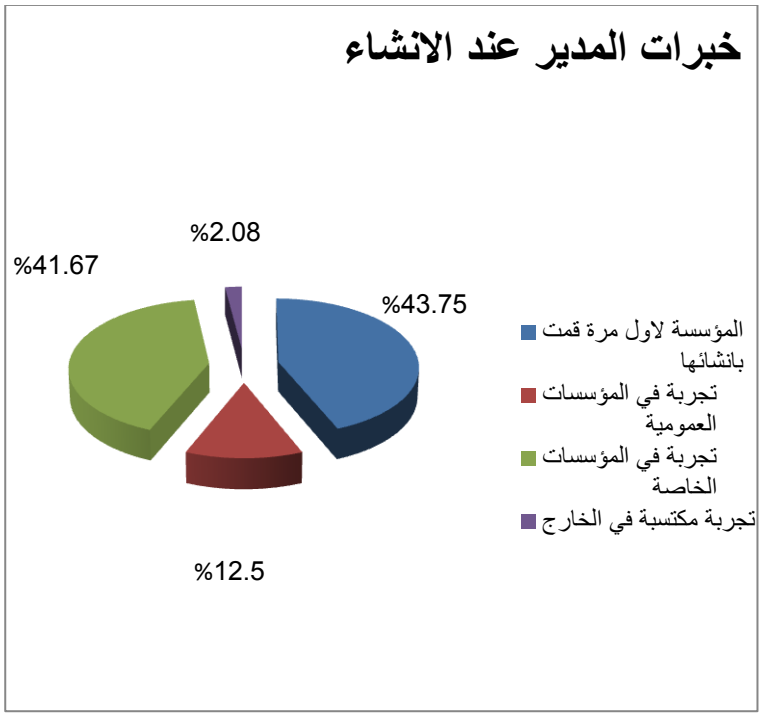

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الاستبيان.

نلاحظ من الشكل أن أغلبية اصحاب المؤسسات ليس لديهم خبرة مسبقة أي أول مؤسسة يقوم بإنشائها بنسبة 43.75%،ثم يأتون أصحاب التجارب المكتسبة عند المؤسسات الخاصة بنسبة 41.67%، وبعدها نجد اكتساب الخبرات عند المؤسسات العمومية بنسبة 12.5%، وفي الأخير نجد أن نسبة التجارب المكتسبة في الخارج بنسبة ضعيفة جدا 2.08% .

المطلب الثالث: التحليل الجزئي (حسب النشاط)

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نربط بين نوع النشاط وكل المعوقات التي توجد فيه:

1-النشاط الصناعي:

لدينا 19 مؤسسة في هذا القطاع والتي تمثل 42،22% من العينة،ومعظمها مؤسسات عائلية.

- نلاحظ من خلال استبياننا هذا أن أغلب الشركات في هذا المجال هو الشركات ذات المسؤولية المحدودة ب(13) مؤسسة،(3)شركات ذات الشخص الواحد ،(3) شركات مساهمة.

-طريقة التمويل هي الأموال الخاصة(11)حالة،قرض بنكي (5)حالات، قرض بنكي+مدخرات شخصية(3)حالات .

- درجة الرضا عن الشروط المفروضة من طرف البنوك لمنح القروض نسبة 63،15% ليسوا راضين عنها أي (12) مؤسسة.

- (16) مؤسسة أي نسبة 84،21% أجابونا بأن الوثائق المطلوبة للحصول على دعم من طرف الهيئات المختصة للدولة صعبة التحصيل ،كما أن الإجراءات الإدارية طويلة،وهذا ما يفسر الاحتياج الشبه الدائم

للتمويل في المؤسسات ففيما يخص الحاجة للتمويل فقد وجدنا أن(9)حالة في حاجة للتمويل،(10)حالات ليسوا في حاجة للتمويل.
- عملية الحصول على العقار:(10)حالات وجدوا صعوبة في الحصول على العقار، (9) حالات وجدوا سهولة في الحصول على العقار.
-أغلبية المؤسسات بنسبة 73،68%لديهم ميزانية للإشهار 26،31% ليست لديهم.
- المنافسة:(15)مؤسسة أجابونا بأن المنافسة كبيرة في السوق ،و4 أجابوا العكس.
- التصدير: (13)لا يصدرون منتجاتهم للخارج بنسبة 68،42%،(6) يصدرون منتجاتهم للخارج أي نسبة 31،57%.
معظمهم لديهم شبكات انترنات ماعدا (1)،أما فيما يخص المواقع الالكترونية فـ(3)فقط ليس لديهم.
يستخدمون التجهيزات المكتبية بنسبة كبيرة لأن إداراتهم في حاجة لها.
- (16)مؤسسة تقوم بإعداد استراتيجيات على المدى المتوسط،(3)لا تقوم بإعداد استراتيجيه.
- البحث والتطوير :(5) حالات لديهم مصلحة البحث والتطوير ويقومون بإعداد ميزانية لذلك أي نسبة 26،31%،أما الباقي فلا.
- ميزانية تكوين العمال: (12) لديهم ميزانية لتكوين العمال أي بنسبة63،15% ،أما (7) فليست لديهم .معظمهم تربطهم علاقات مع التنظيمات المهنية ماعدا مؤسسة لكن هذه العلاقات كالتالي.
(4)حالات علاقاتهم جيدة،(7) علاقتهم متوسطة،والباقي من ضعيفة جدا إلى معدومة.
- المناولة:(12)لديهم عقود مناولة مع شركات أخرى والباقي (7)حالات ليست لديهم آية عقود مناولة.

2-النشاط الزراعي: لدينا في هذه العينة 4 مؤسسات كلها خاصة
- الشكل القانوني كلهم مؤسسات ذات مسؤولية محدودة.
- تم تمويل نشاط (2) من خلال هيئات دعم الدولة،ومؤسستين من مدخراتهم الشخصية.
-الحصول على العقر كان سهلا بالنسبة إلى مؤسستين، وصعبا على مؤسستين.
- لا يقومون بتصدير منتجاتهم .
- الوثائق المطلوبة للاستفادة من دعم الدولة صعبة جدا ،الإجراءات الدارية تأخذ وقت طويل.
- (2) لديهم أجهزة كمبيوتر ،ومؤسستين ليس لديهما، لكن لا توجد لديهم كلهم شبكات أنترنات .
- انعدام العلاقة مع المنضمات المهنية.

3-النشاط الخدماتي: عينتنا المأخوذة في هذا القطاع تتضمن 10 مؤسسات(2) مؤسسات مصغرة(7)مؤسسات صغيرة.
- نجد عند تحليل الاستبيان أن معظم المؤسسات المختارة في هذا القطاع هي شركات ذات مسؤولية محدودة معدا واحدة فهي مؤسسة ذات الشخص الواحد.
- نسبة كبيرة منها تم تمويل شرائها عن طريق المدخرات الشخصية إلا واحدة بقرض بنكي.
- الأغلبية (7)مؤسسات غير راضين عن شروط البنوك لمنح القروض،وكانت آرائهم فيما يخص الوثائق المطلوبة للاستفادة من دعم هيئات الدولة المختصة ما بين صعبة(5)مؤسسات،وصعب جدا(4)مؤسسات، وإجراءاتها الإدارية (6)مؤسسات أجابت بأنها تأخذ مدة طويلة(2) مدة طويلة جدا،هذا ما يفسر حاجة (7) مؤسسات إلى التمويل،والبقاء دون تلبيتها لهذه الحاجة.
-(9) مؤسسات كانت إجابتها بشأن الحصول على العقار أنه أمر صعب.
-(6) يستعملون الإشهار في نشاطهم،و(7)يقومون بإعداد استراتيجيات على المدى المتوسط ، وهذا ما تفسره المنافسة الكبيرة في المجال حسب إجابة(7)مؤسسات .

- (6) يستعملون الانترنات ولديهم موقع ويستعملون الانترنات في معاملاتهم.
- لا توجد مصلحة البحث والتطوير في هذه المؤسسات،ولا يقومون بتكوين العمال.
- المناولة ضعيفة في هذا المجال، والعقود الموجودة تقتصر على النقل والتموين بصفة كبيرة.

4-النشاط التجاري:

نلاحظ أن الشكل القانوني للشركات في هذا القطاع يختلف فنجد 3 شركات ذات مسؤولية محدودة،2 شركات تضامن،1شركة مساهمة،1 شركة ذات الشخص الواحد ،ووجدنا من خلال استبياننا أن معظم هذه المؤسسات هي عائلية لأن مالك كل مؤسسة هو نفسه مديرها وهو ما يجيبنا عليه السؤال رقم 41

- وعدد المؤسسات التجارية في عينتنا هو 7 مؤسسات مقسمة كالتالي:3 شركات مصغرة،2 صغيرة،وواحدة متوسطة.

- طريقة التمويل هي الأموال الخاصة في 6 حالة ،ومؤسسة وحيدة تم تمويلها بقرض بنكي.

إجابة هذه المؤسسات عن السؤال المتعلق بدرجة الرضا عن الشروط المفروضة من البنوك كانت 4:غير راضين 3:راضيين ،ومعظمهم ردوا علينا بأن الحصول على التمويل في إطار أجهزة دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوجب الكثير من الوثائق الصعبة التحصيل كما أن الإجراءات الإدارية تأخذ وقتا طويلا، كل هذه الإجابات تفسر السبب وراء عدم اللجوء إلى البنوك أو أجهزة الدعم وذلك رغم حاجة 6 مؤسسات منهم إلى الدعم في الوقت الحالي وهذا يظهر في إجابتهم عن السؤال (12).

- سهولة الحصول على العقار 4 مؤسسات أجابوا بصعوبة إيجادهم لعقار،3 سهل الحصول علي العقار.

أما بالنسبة لعملية التسويق 3 فقط يقومون بعملية الإشهار والباقي لا يقومون بذلك.

- كل هذه المؤسسات في عينتنا،ليس لديها علاقات مع التنظيمات المهنية.

- المناولة:(3) لا عقود مناولة،و(4)لديهم عقود مناولة معظمها متعلقة بجانبي التموين والنقل

نلاحظ أيضا ضعف أو انعدام الأجهزة المكتبية في هذه المؤسسات ،إضافة إلى استعمال الانترنات في المعاملات ،أما بالنسبة للمنافسة هي كبيرة في هذا المجال.

5- الأشغال العمومية: لدينا في عينتنا 5 مؤسسات من هذا القطاع كلها مؤسسات صغيرة انطلاقا من معيار عدد العمال، وكلها مؤسسات عائلية .

- الشكل القانوني:كل المؤسسات مؤسسات ذات مسؤولية محدودة .

- التمويل (2) قرض ، (3)مدخرات شخصية ، فإذا قمنا بحسابها نسبيا يتبين لنا أن 40% من المؤسسات ممولة بالقروض البنكية فهذه النسبة تحت المتوسط لكنها كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا يظهر الاهتمام النسبي بهذا القطاع من طرف البنوك،لكن مع ذلك فإن(4) من هذه المؤسسات غير راضية عن شروط البنوك عند الإقراض،أما بالنسبة في سؤالهم عن الوثائق المفروضة للحصول على دعم من طرف هيئات الدولة المختصة فكانت إجابتهم كالتالي (3) صعب جدا الحصول عليها،(1) صعب،(1)سهل،وسؤالهم بخصوص المدة(3)منهم جاوبوا مدة طويلة (2) مدة طويلة جدا ،وكلهم في حاجة إلى التمويل في الوقت الحالي .

- الحصول على العقار كان سهلا بالنسبة ل(3) مؤسسات وسهل بالنسبة لمؤسستين.

-المنافسة حسب رأيهم كبيرة في المجال ،لدى يقومون بإعداد استراتيجيات على المدى المتوسط .

- معاملاتهم مع المنضمات المهنية (1) ضعيفة جدا (4)منعدمة.
- كلهم لديهم عقود مناولة لكنها ضعيفة بالنسبة لهذا القطاع،فهذه العقود تقتصر على النقل والتموين
- عدم وجود ميزانية لتكوين العمال في (4) مؤسسات منها.

خاتمة الفصل:

تعرضنا من خلال هذا الفصل وبصفة عامة إلى مديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ومهامها في كل من ولاية جيجل والشلف، التي تعمل على ترقية وتطوير هذا القطاع في بلادنا، وكذلك من خلال محاولات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار باعتبارها أداة من أدوات الدولة في تجسيد سياستها التنموية في مجال ترقية الاستثمار.

وتطرقنا في المبحث الثاني من هذا الفصل إلى دراسة تحصلنا من خلالها على حقائق تمحورت على أن بالرغم من وجود إرادة سياسية قوية للنهوض بهذا القطاع من حيث الإمكانيات المادية والمالية الضخمة التي خصصتها الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا كله لم يحقق الأهداف المسطرة، وهذا مما يعكسه الاستبيان بعدم وجود علاقة حقيقة بين الدولة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث هيئات الدولة التي لا تقوم بالمهام المنوطة لها.

وإن معظم قطاعات التي تتكون منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشاكل التمويل وعدم الرضا على الشروط المفروضة من طرفها وطول مدة الحصول عليه وكذلك تقف أمام هذا النوع من المؤسسات مشكلة صعوبة الحصول على العقار، ومن الإجراءات الإدارية من حيث طول مدة الحصول على الوثائق وتعفن المحيط الاستثماري وعدم ملائمته لقيام بإستثمار حقيقي يتجسد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على المحفزات والمعيقات التي تقف وراء نجاح أو فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث حاولنا الإجابة على الإشكالية التالية : ما هي الأسباب الرئيسية لاختفاء وزوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟هل الأمر يعود إلى نقص تأهيل العنصر البشري،أم يعود للمحيط ،وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة في السوق؟

من خلال البحث تم إختبار الفرضيات المتبناة كما يلي :

1- يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وذلك يرجع أساسا إلى الاختلاف في المعايير المعتمدة في تصنيفها، حيث أن الدول النامية تميل إلى استخدام المعايير الكمية (عدد العمال ورأس المال...)،بينما تعتمد الدول المتقدمة على المعايير النوعية (نوعية النشاط، الاستقلالية، حصة السوق ...) ومنه فالفرضية الأولى محققة.

- يجب المرور بعدة مراحل لإنشاء مؤسسة وفي كل مرحلة يجب مراعاة عدة جوانب، من أجل ضمان نجاحها واستمرارها.

2- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية وذلك بمساهمتها الفعالة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وتظهر هذا من خلال:

- المساهمة في توفير مناصب الشغل .

- المساهمة في التنمية الصناعية المتكاملة .

- تدعيم الصناعات الكبيرة .

- تكثيف النسيج الصناعي والاقتصادي، وتنمية الصادرات.

وأخرى، حيث توافر هذه الشروط يؤدي إلى التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الناتج الوطني، وبالتالي فالفرضية الثانية محققة .

3- هناك عدة أساليب وآليات لدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لكنها لم تستطع بعد تحقيق هدفها في تنمية هذا القطاع حيث لا تزال هذه المؤسسات بحاجة إلى تطوير وتفعيل ، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى الدعم المادي فقط بل تحتاج إلى أنواع أخرى من الدعم والمرافقة، وهذا ما يثبت تحقق الفرضية الثالثة لكن مع وجود نقائص.

4- هناك عدة صعوبات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تقف وراء فشلها ومن أمثلة ذلك :

- اهتمام الدولة بتمويل القطاعات الغير منتجة للقيمة المضافة.

- نقص مصادر الحصول على المعلومات الاقتصادية، وهذا ما يصعب ديناميكية ومرونة العمليات سواء بين المؤسسات نفسها أو بينها وبين محيطها.

- ضعف وعدم كفاءة الأجهزة الداعمة للمؤسسات والأجهزة التمويلية .

- ضعف طرق التسيير المعتمدة في هذه المؤسسات.

- ضعف مردودية هاته المشاريع .

إضافة إلى وجود صعوبات أخرى، وهذا ما يثبت تحقق الفرضية الرابعة .

نتائج الدراسة الميدانية :

من أهم ما خرجنا به من دراستنا الميدانية ما يلي :

- هناك تطور ملحوظ في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في السنوات الأخيرة، لكن هناك في المقابل نسبة كبيرة من المؤسسات تختفي كل سنة ،وهذا ما يبقي هذا المعدل ضعيف مقارنة بالدول الأخرى .

- أغلب المؤسسات القائمة أنشأت من خلال المدخرات الشخصية للأفراد، وذلك لعدم رضاهم على الشروط المفروضة من طرف البنوك لمنح القروض، وأيضا لصعوبة الحصول على الوثائق المطلوبة للحصول على دعم من طرف الدولة في إطار سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتميزها بإجراءات إدارية طويلة المدى .

- المناطق المرغوبة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنشاء مشروعاتهم هي المناطق القريبة من الطرق والتي فيها المعاملات تتم بسهولة وسرعة، لكن هذا صعب التحقيق لقلة العقار الصناعي وصعوبة الحصول عليه .

- أغلب المؤسسات لم يستفيدوا من تحفيز أو دعم من طرف الدولة، وجل المستفيدين كانت استفادتهم عبارة عن تخفيض في الرسوم الجمركية عند الاستيراد أو التصدير .

- اليد العاملة في معظم المؤسسات زادت بالمقارنة مع السنة السابقة، إذا هنالك دور لهذه المؤسسات في الحد من البطالة .

- معظم المؤسسات بحاجة إلى تمويل حالي، وفي حاجة إلى تكنولوجيا جديدة في المجال، وهذا ما يبين لنا الصعوبات التي تعيق نمو هذه المؤسسات .

- معظم المؤسسات لديها ميزانية مخصصة للإشهار، لكنها لا تشارك في المعارض الدولية ولا المحلية، ولا تقوم بتصدير منتجاتها، ومن هذا يمكننا القول بأن المؤسسات الجزائرية مازالت ناقصة من حيث سياسة الإشهار، وهذا ما يضعها في موقف صعب أمام المنافسة الكبيرة في السوق رغم كونها لديها منتجات معروفة .

- عدم وجود إجازة لدخول السوق في معظم المؤسسات، ولكن في حالة وجودها نرى أن الحصول عليها صعب جدا.

- أغلبية المؤسسات تستعمل الانترنت خاصة الصناعية والتجارية منها .وكذلك معظمها متوفرة شبكات انترنت ومواقع انترنت، ويستعملون ذلك في عملية الاستغلال، وهذا ما يبين لنا أن هذه المؤسسات تساير نوعا ما التكنولوجيا المعلوماتية، وهذا ما يضفي مرونة على نشاطات المؤسسات الاستغلالية .

- معظم المؤسسات تقوم بإعداد إستراتيجية على المدى المتوسط، ولكنها من جهة أخرى ليست لديها مصلحة للبحث والتطوير،ولا ميزانية لتكوين العمال، وهذا يعتبر تناقض وينعكس سلبا على أداء المؤسسة .

- وجود علاقة ضعيفة بين المؤسسات والمنضمات المهنية، وهذا ما يبين ضعف أجهزة الدولة في مرافقة ومتابعة هاته المؤسسات .

- معظم المؤسسات مسيرة من طرف ملاكها، ولكن معظمهم كهول ووجود قليل للشباب في التسيير، وهذا ما ينعكس سلبا على مردوديتها لأن الشباب أكثر تحضرا ومعرفة بالاحتياجات الحالية.

- أغلب أصحاب المؤسسات خريجي جامعات، ومعظمهم لديهم تجربة سابقة في المجال.

بعض الحلول والتوصيات:

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاق ترقيتها:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية البالغة في ضل التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الشامل في اتجاهه نحو اقتصاد السوق وهذا ما سنحاول عرضه الآن، من خلال تبيين أهم مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تواكب التطورات العالمية

- ترقية المحيط المالي لأنه يعتبر من بين أهم الوسائل التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمال سواء كان نقدا أو على شكل ائتمان فهو مفتاح أي مشروع يتم إنشاءه، وحتى تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها المنوط بها على أكمل وجه، يجب أن تحظى بالعناية الكافية وعلاقات متميزة خاصة مع البنوك لتمويل احتياجاتها، وذلك بتخفيف شروط منح القروض لدى البنوك .

- إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم تسهيلات لرفع العراقيل البيروقراطية التي تحول دون إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- وضع هيئات مختلفة مع سلطة و امتياز المتابعة فوق الميدان، وذلك لمحو تعددية مراكز القرار و تجنب ضياع الوقت .

- معالجة مشاكل العقار الصناعي و عقود الملكية، و ذلك بتسوية الملفات الحالية وإنشاء هيئة خاصة بتسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالأراضي .

- ضرورة الاستمرارية في السياسات المعتمدة واعتماد رؤية شاملة وواضحة .

- دفع المناولة بتنمية وتطوير العلاقة بين المؤسسات بتنظيم لقاءات للتعارف، وهذا بهدف تقليص الواردات .

- ضمان تكوين وتأهيل الموارد البشرية، إذ أن الموارد المالية وحدها لا تكفي كأساس لإعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري.

- ترتيب الأولويات المدعمة حسب المناطق، والتنسيق بين مختلف وسائل الدعم لتحقيق التوازن بين القطاعات الممولة، أي تكييف أساليب الدعم حسب طبيعة ومعطيات المنطقة المعنية، وذلك بتغيير الشروط المفروضة، ومنح الدعم للأنشطة التي تخدم المنطقة لتحقيق التوازن والتكامل بين مختلف القطاعات نأخذ مثلا ولاية جيجل كولاية سياحية فيجب إذا تشجيع قطاعي الخدمات العائلية والفندقة .

- تقديم الدعم المادي والمعنوي للشباب لخلق مؤسسات، وبذلك خلق مناصب شغل جديدة تساهم في دفع عجلة التنمية وتطوير الإقتصاد الوطني بإنشاء مؤسسات في قطاعات إنتاجية مختلفة، كتشجيع مبادرات الجامعيين لتجسيد مشاريعهم المقترحة على مختلف الوزارات والإدارات.

- ضرورة إيجاد تناسق في القرارات المتخذة من الأطراف المختلفة من الحكومة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي .

- تقييم ومراقبة دائمة وتقديم حصيلة لجميع الإصلاحات المعلن عنها والأموال التي ضخت لهذا الغرض، لمحاسبة المخلين بالتزاماتهم من شركات وأشخاص أو إدارات.

- تفعيل الهيئات المختصة لدعم وتحفيز الاستثمار عن طريق الغرف التجارية والصناعية، الشباك الوحيد، وكالة دعم الاستثمار، صندوق الترقية للتنافس الصناعي، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، البنوك، التأمينات، الجمارك لتستجيب مع العولمة الاقتصادية.

- التقليل من عدد الوثائق المطلوبة للحصول على موافقة إنشاء مشروع وتسهيل الحصول على السجل التجاري أو أي تصريح إداري آخر يمكنه إسراع وتيرة إنجاز المشروع.

- العمل على تحقيق الشفافية على كل المستويات لكسب المصداقية وتشجيع الاستثمار الوطني .

- تدعيم أسعار الآلات المستوردة المؤسسات، وإعفائها من الرسوم الجمركية التي هي في حاجة لها.

- جدولة ديون المؤسسات المستحقة على الدولة وهيئاتها، ومنحها فترة سداد طويلة حتى لا تعرقل نشاط المؤسسات .

- محاربة النشاط غير الرسمي، والمساهمة في تخفيض تكلفة الإنتاج لزيادة قدرة تنافسيتها قبل الانفتاح الكلي على الأسواق الدولية .

- توفير البنية التحتية لجلب الاستثمار والرفع من الوتيرة الاقتصادية، وزيادة تدخلات الدولة في الإنفاق على البنية الاقتصادية عن طريق إنشاء أو إصلاح الطرق والشوارع وذلك لتسهيل الحركة السريعة للأشخاص والسلع، وتسهيل المعاملات .

- تدخل السلطات العمومية لدعم رأسمال هذه المؤسسات، ويكون ذلك بتشجيعها من جهة على تنمية تمويلها الذاتي عن طريق منحها مزايا جبائية وشبه جبائية، لتشجيع إعادة استثمار عوائد هذه المؤسسات .

- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على طلب التمويل الخارجي بفتح رأسمالها أمام مساهمين كالشراكة التي هي وسيلة فعالة لمعالجة نقائص هذه المؤسسات، لتدارك التأخر الملاحظ في عصرنة التنافس بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- توفير فرص التعـــاون لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي هو في حاجة إلى معاونات و مساعدات تقنية و مخبريه و ما شابه ذلك من طرف نظيرتها الأجنبيـة " خاصة الأوروبية " من أجل اكتساب مختلف تقنيات التسيير و الخبرة التي تساهم بشكل كبير في تجاوز المشاكل المختلفـة .

آفاق البحث:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، سواء بالنسبة لخريجي الجامعات أو الإدارات والهيئات المكلفة بهذا القطاع لكن لم نستطع الإحاطة بكل جوانب الموضوع لذلك لابد من القيام بمزيد من الدراسة والبحث، ويمكننا على سبيل المثال تقديم مقترحات أبحاث هي:

- نظام مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- النضام المصرفي الجزائري ودوره في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

- أ.د.علاء فرحان طالب،دكتور يونس الموسوي ،أ محمد فائز حسن،إدارة المؤسسات المالية (مدخل فكري معاصر)،دار الأيام للنشر والتوزيع عمان،الطبعة العربية 2013 .

- أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنشائية،الطبعة الأولى ،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ،القاهرة ،1994 .

- أحمد صقر عاشور ، التحول إلى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشاريع العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 1997 .

-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

- جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد،إدارة المشاريع الصغيرة (الطبعة العربية،دار النشر اليازوري عمان،2010).

- د-محمد هيكل "مهارة إدارة المشروعات الصغيرة " مجموعة النيل العربية الإسكندرية 2003.

-رابح خوني، رقية حساني،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار النشر، الجزائر،.2008.

- صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية ، دار النهضة العربية القاهرة، 1993،النهضة العربية القاهرة .

- صندرة سايبي ،سيرورة إنشاء مؤسسة،أساليب المرافقة،دار المقاولية ،جامعة منتوري قسنطينة 2010-2009 .

- عبد الرحمان يسري احمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية ، مصر،1996.

- عبد السلام ،الحلبي،د.شحادة، الجيوسي، ادارة المشروعات الصغيرة،دار صفاء،عمان،2001.

-عبد الغفار حنفي،" أساسيات التمويل و الإدارة المالية " ، دار الجامعة الجديدة جامعة الإسكندرية ، 2002 .

- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005 .

- فريد راغب النجار،إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم،الطبعة الأولى ،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 1999 .

- محمد خليل كمال الحمزاوي "اقتصاديات الائتمان المصرفي" ، منشاة المعارف الإسكندرية ،2000.

- محمد صالح الحناوي و محمد فريد صحن، مقدمة في الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية،2004 .

- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الإقتصادية (مفهومها،نظرياتها،سياساتها)، الدار الجامعية، مصر، 1998.

قائمة المراجع

- محمد عبد الفتاح العشماوي، "دور الصناعات الصغيرة في دعم التنمية الاقتصادية :منظور إدارة المعوقات" ،بحث مقدم لندوة، تطوير إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالقاهرة في سبتمبر2006 ، ونشر في كتاب :إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007 .

- محمد محروس اسماعيل: اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

- نادية فوضيل ، أحكام الشركة في القانون التجاري الجزائري،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر ، الطبعة الثامنة 2009.

- ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998.

- ناصر دادي عدون، المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر،2009

- نبيل جواد،إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الطبعة الأولى،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2007.

الكتب باللغة الأجنبية :

-Hérvé hutin، tout la finance de L’entrepraise، 2 éme édition، les édition les édition d’organisation، paris، 2002 .

-Piere، G Bergron la dynamique، 3éme édition gaétan morin éditeur، pebliothéque national de canada، montérial، 2001

الأطروحات والرسائل:

-سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، حالة الجزائر،(مذكرة ماجستير، غير منشورة)، جامعة سعد دحلب ،البليدة،2006.

-شيخ تهامي حمزة،علي قاسم بدر الدين،يوسفي فاتح،إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية،مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس،جامعة المدية،2007-2008.

- شهيرة مناصري ، هشام خلادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمها في ترقية المنتوج الوطني، مذكرة لنيل ليسانس في إدارة الأعمال، المركز الجامعي بالمدية،2003-2004.

- عبد الكريم الطيف ، واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الاصلاحات الاقتصادية الحالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر ،2001.

- عثمان لخلف، دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية -حالة الجزائر، رسالة ماجستير 1995، معهد العلوم الإقتصادية .

- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها(أطروحة دكتورة غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004.

-مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة ولاية تبسة-(ماجستير،غير منشورة)،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 .

-هواري خيثر،تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009 .

الملتقيات والمجلات:

- أ.أيت عيسى عيسى،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "،بحث مقدم للملتقى الدولي،"افاق قيود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"الذي نظمته جامعة تيارت-الجزائر.

-إسماعيل بوخاوة ، عبد القادر عطوي، التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المقاربة،سطيف، الجزائر،25-28ماي2008 .

- بابا عبد القادر، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، الملتقى الدولي حول المتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي،18/17 أفريل 2006 .

- بوخريص مديحة، جبيلي صباح"التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل،2011-2012 .

-بوسهمين أحمد،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 26-العدد الأول-2010 .

- حبيبة مداس ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومكانتها، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-2013/05/06.

- خالد بن عزيز السهلاوي بن محمد، معدل وعوامل إنتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية،2001 .

- د/ صالح صالحي ، " أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة " ، " مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير " سطيف – الجزائر ، العدد 2004/3 .

-سليمان ناصر،عواطف محسن – تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية-بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، أيام 23-24 فيفري 2011 جامعة ورقلة الجزائر .

- عبد الرحمان بن عنترة، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدراتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر،8-9 أفريل، 2002 .

-عبد القادر نويبات، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ، ملتقى، 2004 .

مراجع أخرى:

-Journal officiel de l'union européanne commission ,recommandation de la commision du 06 mai 2003, concernant la définition des micro, petites et moyennes entreprise ,notiffée le numméro l124 du 20/05/2003,p36

- Ministère de la PME/PMI ,Donnes globales sur le secteur PME/PMI,2001.

- Ministère de la petite et moyenne entreprise, Actes des assises nationales de la PME, janvier 2004 .

- Programme d'appui aux PME/PMI algériennes, ministère de la PME et de l'artisanat, 15 février 2005 .

- الغرفة الوطنية للتجارة CNC.

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر 2001، ص 7-8، المواد 4 – 5 – 6 – 7.

- المادة (2) من المرسوم التنفيذي رقم 04-102 المؤرخ في 10 ذي القعدة 1424 الموافق ل 3جانفي 2004.

- المادة 8 و 9 من مرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة-الجزائر-

- المرسوم رقم 02-373 المتضمن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية، العدد 74،الصادر بتاريخ 2002/11/13.

- المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003،مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤ.ص. م .

- المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤ ص م .

- المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003 مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤ ص م .

-المرسوم التنفيذي رقم 188/03المؤرخ في 22فبراير 2003،مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الم ص م .

- المرسوم رقم 02-373 المتضمن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية، العدد 74،الصادر بتاريخ 2002/11/13.

- المديرية الولائية للصناعة وترقية الاستثمار لولاية الشلف .

-المديرية الولائية المؤ.ص.م جيجل نشريات معلومات إحصائية لولاية جيجل.

قائمة المراجع

- المواد 1-2 من المرسوم التنفيذي 96-297 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ8 سبتمبر 1996 يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع ومستواها .

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية جيجل .

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،دليل المؤسسة المصغرة.

- صندوق الضمان الاجتماعي لولاية الشلف .

- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لولاية جيجل.

- نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- السداسي الأول 2013.

- وثائق رسمية من المديرية الولائية للصناعة وترقية الاستثمار لولاية الشلف .

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998 .

- وثائق رسمية مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولايتي الشلف وجيجل

- وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002 .

- وزارة العمل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.المديرية الجهوية قسنطينة،أيام تحسيسية حول حرف الصندوق.

مواقع الانترنات

- http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=16050-
http://www.shababdz.com/vb/shababdz22179/#ixzz32TIPnv9T

- WWW.PME PMI .DZ

- http//www.unica-na.Or g/cie2008documents/samia.ptt

-Petite et moyenne entreprise :définition en France wékipédia

- Source/www.FGAR.DZ

http://www.shababdz.com

الملاحق

سيدتي، سيدي مدير المؤسسة

نحن طلبة المدرسة العليا للتجارة تخصص مالية المؤسسة،وبهدف إعداد مذكرة نهاية الدراسة والمتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بتكوين مجموعة الأسئلة التالية وذلك للقيام بدراسة حالة هذه المؤسسات.مؤسستكم اختيرت عشوائيا في إطار عينتنا المأخوذة ونحن مهتمون بإجاباتكم واقتراحاتكم حول الأسئلة المطروحة لأنها تساعدنا في تنفيذ وانجاز هذه الدراسة.وفي الأخير نقدم لكم الشكر والتقدير لاهتمامكم وإجابتكم على هذه الأسئلة.

التعريف بالمؤسسة

1-اسم المؤسسة:.....

2-عنوان المؤسسة:.....

3-القطاع الذي ينتمي إليه النشاط:

صناعي ☐ **زراعي** ☐ **خدماتي** ☐ **تجاري** ☐ **أشغال عمومية** ☐

4-الشكل القانوني:.....

5- سنة إنشاء المؤسسة:.....

تركيبة رأس المال:

6- رأس المال المؤسسة يعود إلى:.....

7- إنشاء المؤسسة:

شراء ☐ **في إطار سياسة الدولة لتشجيع الاستثمار(CNAC; ANDI ;ANSEJ)** ☐

من خلال الخبرات السابقة في المجال ☐ **ورثة عائلية** ☐

تمويل إنشاء المؤسسة:

8- تمويل إنشاء المؤسسة يعود إلى:

- ☐ **قرض بنكي**
- ☐ **مدخرات شخصية**
- ☐ **الاستدانة من الأقارب أو الأصدقاء**
- ☐ **لا**

9- هل أنت راض على الشروط المفروضة من طرف البنوك لمنح القروض؟

- ☐ **راض بشدة**
- ☐ **راض**
- ☐ **لست راض**
- ☐ **لا أعرفها**

الإجراءات الإدارية:

10- إذا كنت استفدت من أحد برامج الدعم في إطار سياسة الدولة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNAC; ANDI; ANSEJ)....، فهل الوثائق المطلوبة للاستفادة من هذا الدعم؟

- ☐ **الحصول عليها سهل**
- ☐ **الحصول عليها صعب**
- ☐ **الحصول عليها صعب جدا**

11- وهل الإجراءات الإدارية المتبعة تأخذ وقتا؟

- ☐ **قصيرا**
- ☐ **طويلا**
- ☐ **طويل جدا**

مكان المشروع

12- الولاية: **البلدية:** **المنطقة الصناعية:**

العقار:

13- ما هي الأمور التي جذبتك إلى اختيار هذا المكان؟

- ☐ **سهولة وكثرة المعاملات**
- ☐ **منطقة مؤمنة**
- ☐ **وجود اليد العاملة المتدربة**
- ☐ **وفرة العقارات**
- ☐ **قرب الموردين**
- ☐ **قلة التكاليف الإنشاء**
- ☐ **قرب الطرق ووسائل النقل بكل أنواعها**
- ☐ **قرب الجامعات ومراكز البحوث**
- ☐ **اختيار بطريقة عادية**

14- وجدت سهولة في الحصول على مكان إنشاء المشروع؟

- ☐ **نعم**
- ☐ **لا**

التحفيزات المقدمة من طرف الدولة:

15- هل استفدت من أي تحفيز من طرف الدولة عند إنشاء المشروع؟

- ☐ **لم استفد**
- ☐ **تخفيض مؤقت في نسب الضرائب**
- ☐ **تخفيض على نسبة الفائدة المفروضة من البنك عند الحصول على القرض**
- ☐ **تخفيض الرسوم الجمارك عند الاستيراد**
- ☐ **تخفيض في الرسوم الجمارك عند التصدير**
- ☐ **الحصول على الإعانات**
- ☐ **أخرى**

العمالة فى المؤسسة:

16- عدد العمال في المؤسسة لسنتي:

2012	2013

17- هل انتم حاليا في حاجة إلى تمويل:

- ☐ **نعم**
- ☐ **لا**

نشاطات المؤسسة:

الإنتاج و التسويق

18- هل منتجاتكم معروفة؟

- ☐ **نعم**
- ☐ **لا**

19- هل لديكم ميزانية للإشهار؟

- ☐ **نعم**
- ☐ **لا**

شروط دخول السوق

20- هل انتم بحاجة إلى إجازة أو اعتماد للدخول السوق؟

- ☐ **نعم**
- ☐ **لا**

إذا كان جواب بنعم هل من السهل الحصول عليها	سهل	صعب	صعب جدا
	☐	☐	☐

21- هل عدد المنافسين كبير في مجال نشاطكم؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

22- هل شاركتم في الآونة الأخيرة في المعارض دولية أو محلية؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

23- هل تقومون بتصدير منتجاتكم إلى الخارج ؟

نعم	**لا**
☐	☐

24- من هم أهم مؤسسات زبائنكم؟

المؤسسات الكبيرة	**المؤسسات الصغيرة**	**الإدارات**	**الأفراد**
☐	☐	☐	☐

تجهيزات المؤسسة

25- كم هو عدد الكمبيوترات في مؤسستكم؟

☐ **كمبيوتر مكتبي**

☐ **كمبيوتر محمول**

26- هل نشاطكم في حاجة إلى تكنولوجيا متطورة:

☐ **نعم**

☐ **لا**

استعمالات الانترنات في المؤسسة :

27- هل لديكم شبكة انترنت داخل مؤسستكم؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

28- هل لديكم موقع خاص بشركتكم؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

29- هل لديكم حساب في موقع التواصل الاجتماعي؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

30- هل تستعملون انترنت في عمليات الاستغلال كاستقبال فواتير من الموردين عن طريق الانترنت او عكس إرسال فواتير إلى زبائن؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

<u>العلاقات الخارجية</u>

31- هل سبق لكم التعاقد (عقد الشراكة) في إطار المناولة مع مؤسسات أخرى؟

☐ **إنتاج**

☐ **التموين**

☐ **التسويق**

☐ **النقل**

☐ **لا**

<u>إستراتيجية المؤسسة:</u>

32- هل تقومون بإعداد استراتيجيات على المدى المتوسط أو الطويل؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

<u>البحث والتطوير</u>

33- هل لديكم في مؤسستكم مصلحة البحث والتطوير ؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

34- هل لديكم ميزانية مخصصة للبحث والتطوير؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

إذا كانت الإجابة بنعم هل يمكنكم إعطاء المبلغ:.....

35- هل لديكم ميزانية للتكوين العمال؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

36-هل أدخلتم منتوج جديد خلال السنتين الأخريين؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

<u>العلاقة مع التنظيمات المهنية</u>

37- هل التنظيمات المهنية (الغرف التجارية،والصناعية،مديرية الصناعة....) نظمت لكم لقاءات للتعارف على المؤسسات أخرى لتبادل المعلومات في المجال أو عقود شراكات (موردين ،زبائن) محليا أو دوليا ؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

38- وهل هذه المنظمات نظمت لكم لقاءات مع الجامعات او مراكز ومخابر البحوث؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

39- وهل هذه المنظمات السابقة استدعتكم لإعلامكم بآخر التكنولوجيات المستعملة في مجال نشاطكم؟

☐ **نعم**

☐ **لا**

<u>الهيكل التنظيمي للمؤسسة</u>

40- هل مؤسستكم تحتوي على :

☐ **مجلس إدارة**

☐ **مجلس مراقبة**

☐ **أخرى(مع التوضيح)**

41- هل المؤسسة مسيرة من طرف:

- ☐ **مدير ليس مالك**
- ☐ **المالك هو نفسه المدير**
- ☐ **مجموعة الشركاء**

تطور نشاط المؤسسة:

42- نسبة تطور الأرباح

2012	**2013**

معلومات متعلقة بالمدير

- ما هو عمر مدير المؤسسة:

- الجنس:

-مستوى التعليم أو تكوين:

- الخبرات المكتسبة من طرف المدير قبل إنشاء المؤسسة

- ☐ **هذه المؤسسة أول مؤسسة قمت بإنشائها وإدارتها**
- ☐ **لدي تجربة مسبقة مكتسبة في المؤسسات العمومية**
- ☐ **لدي تجربة مسبقة مكتسبة في المؤسسات الخاصة**
- ☐ **لدي تجربة مسبقة مكتسبة في المؤسسات في الخارج**

- أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- صندوق النقد الدوليFMI.
- إنشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعيCNI .
- الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغرANGEM .
- غرفة التجارة والصناعة CCI.
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة FGAR .
- وإنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI .
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .
- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC .
- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR .
- صندوق الوطني التنمية الريفيةFNDR .
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA .
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR .
- وكالة ترقية الاستثمارات : APSI .
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .
- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI .
- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية PROMEX .
- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء cnas.
- شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغير الأجراء Casnos.
- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI .
- لجان دعم وتر لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية CALPI .
- الجمعية الجزائرية لإنشاء و ترقية المؤسسة :A.C.P.E .
- الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة[1] CACI .

- أهم الجمعيات المهنية في الجزائر:

- CAPالكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل.Confédération Algérienne du Patronat
- CIPAكنفدرالية الصناعيين و المنتجين الجزائريين. Confédération des Industriels et Producteurs Algériens
- CNP التنسيقية الوطنية لأرباب العمل Coordination National du Patronat .
- CSPA المجلس الأعلى لأرباب العمل الجزائريين .Conseil supérieur du algérien patronat
- ANICER الجمعية الوطنية لصناعيين الخزف. Association Nationale Des Industriels de la Céramique

- UNAI الإتحاد الوطني للوكالات العقارية. L'Union National des Agences Immobilières
- ADEM جمعية الدفاع عن إقتصاد السوق. Association de défense de l'Economie de Marché.
- ANEXAL الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين Association Nationale des Exportateurs Algériens.

- مجموعة البنوك :

- BNA البنك الوطني الجزائري .
- BDL بنك التنمية المحلية .
- CPA القرض الشعبي الجزائري .
- BADR بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- BEA بنك الجزائر الخارجي .

- برنامج الخماسي 2010-2014 للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

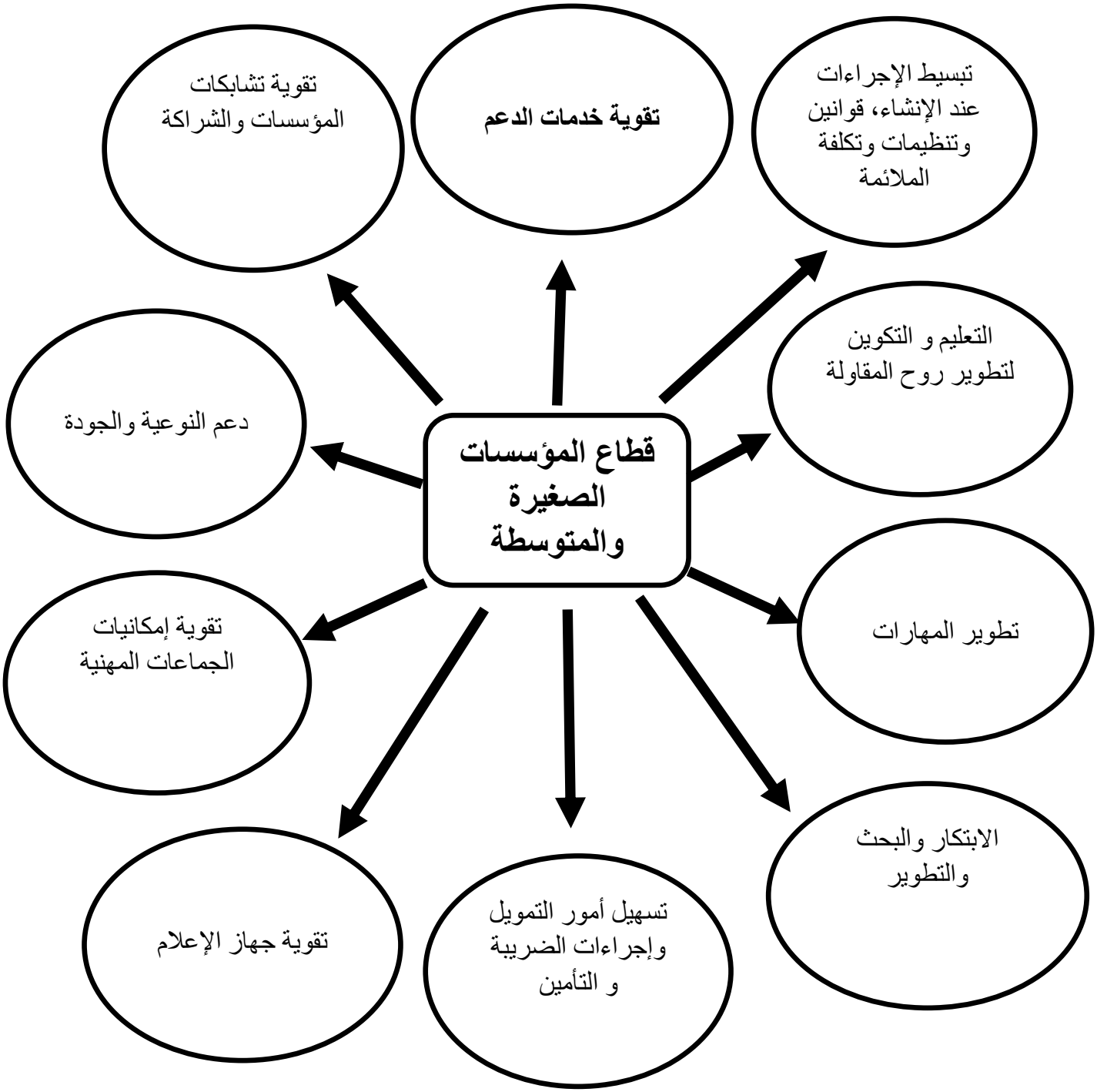

المصدر:عبد الكريم بوغدو، واقع وأفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 15/14 مارس2010،ص07.

الهيكل التنظيمي:للمديرية الولائية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

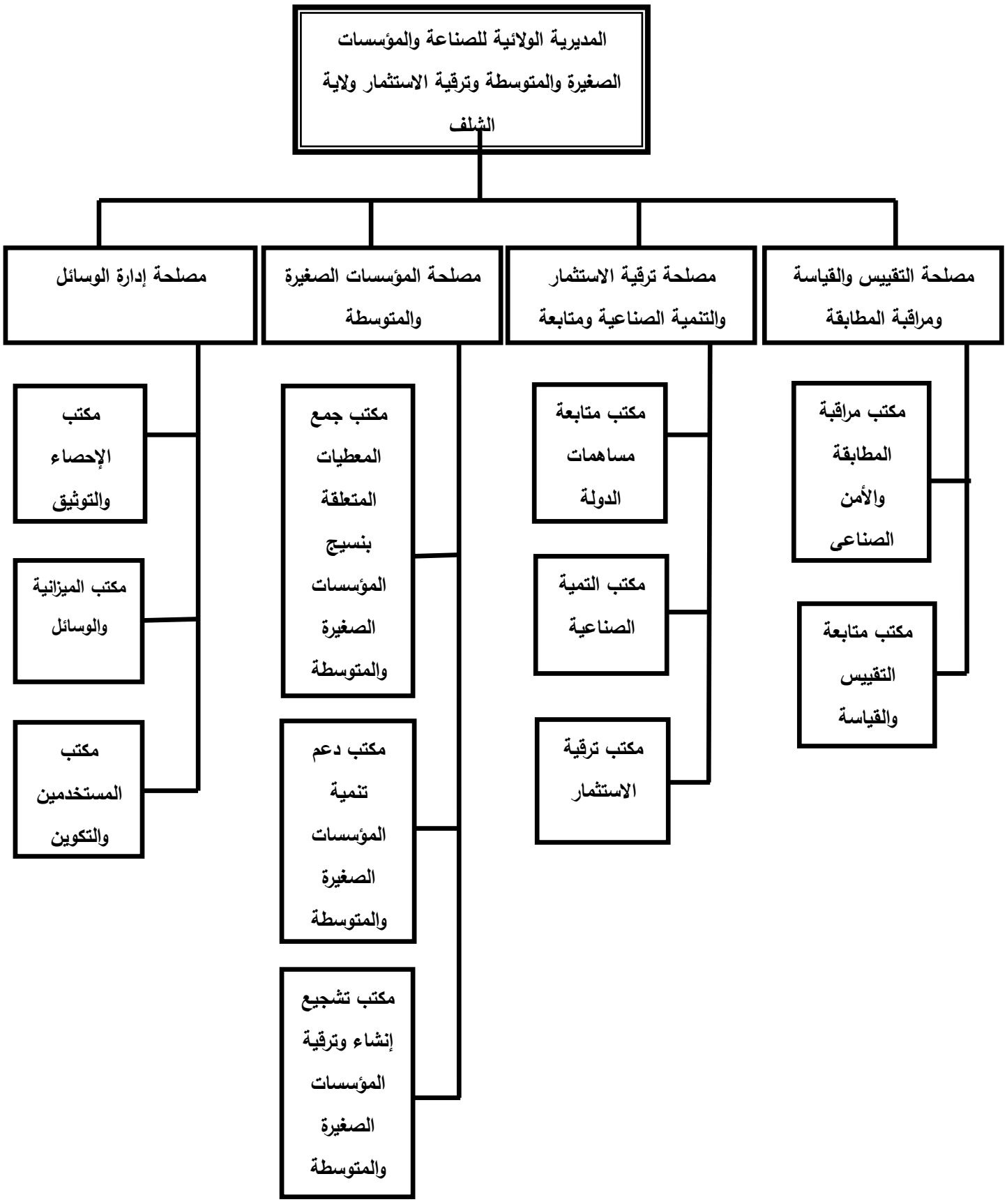

محتوى الملف المطلوب: لكي يستفيد الشباب صاحب المشروع من إعانة الوكالة عليه إعداد الملف التالي:

الوثائق الإدارية:

(05) نسخ من شهادة من شهادة الميلاد أصلية،(03) نسخ من شهادة لإقامة،(03) نسخ من بطاقة التعريف الوطنية،(03) نسخ من شهادة عدم الخضوع للضريبة، شهادة الإعفاء من الخدمة الوطنية بالنسبة للمسير الذي يتراوح عمره بين19- 20 سنة، (03) نسخ من وثيقة تثبت المؤهل المهني لصاحب المشروع

- إثبات صفة الشاب العاطل من خلال:

شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء.

شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي لغبر الأجراء.

التمويل الثنائي:

المساهمة الشخصية%	القرض بدون فائدة%	قيمة الاستثمار
%75	%25	2 مليون دج أو أقل
%80	%20	2-10 مليون دج

المصدر: استثمار الإنشاء لتمويل ثنائي (منشورات)أونساج

التمويل الثلاثي:

قيمة الاستثمار	منطقة المشروع	المساهمة الشخصية%	قرضANSEJ%	القرص البنكي%
≥2 مليون دج	كل المناطق	05	25	70
2,000001 - 10مليون دج	المناطق الخاصة	08	20	72
	المناطق الأخرى	10	20	70

المصدر: استثمار الإنشاء التمويل الثلاثي (منشورات) أونساج

: تخفيض معدلات الفائدة في إطار أونساج

المناطق / القطاعات	الخاصة	الأخرى
القطاعات الأولية-الفلاحة والصيد البحري	%90	%75
القطاعات الأخرى	%75	%50

المصدر:استثمار الإنشاء التمويل الثلاثي (منشورات) أونساج

الملخص

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يلقى اهتمام كبير ومتزايد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا القطاع، من حيث المساهمة الفعالة في تجسيد وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الجزائر يحظى هذا النوع من المؤسسات بمتابعة ومرافقة من أجل النهوض بها ودفعها للمساهمة في الاقتصاد الوطني.

نهدف من خلال بحثنا إلى إبراز المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية وآليات معالجتها- الجزائر نموذجا -من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من فكرة أن هذه المشروعات تعتبر إحدى أهم عمليات التنمية الاقتصادية التي بموجبها يتم تطوير الاقتصاد الوطني لأي مجتمع ثم إبراز الآليات الكفيلة معالجة هذه المعوقات.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج تتمحور حول وجود معوقات كثيرة تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية؛ منها الجزائر، خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تحول دون تقدم هذه المشروعات وتحقيقها للتنمية، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات وإيجاد الآليات الكفيلة بإزالة هذه المعوقات.

وعليه يجب على الأطراف الفاعلة والهيئات المنوط لها مسؤولية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تعمل على إيجاد الحلول الكافية والكفيلة لجعل هذه المؤسسات أكثر حيوية وديناميكية من خلال إتباع خطوات مرافقة حقيقية وقوية قائمة على علاقات تعاون وتكامل بين هذه الهيئات وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصطلحات الاساسية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برامج التأهيل

المعوقات

الهيئات الوصية